جمهوريـــــة العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي

رسالة تقدم بها الطالب

محمد علي ويس الزوبعي

الى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الأنبار وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية/ الدراسات الدولية

بإشراف

أ. م. د. سلام داود غزيل

1443 هـ 2021 مـ

((رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿8﴾ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿9﴾))

الآية (8-9)

سورة آل عمران

الإهداء

اهدي جهدي المتواضع هذا إلى:

من رباني وعلمني ... أبي رحمه الله تعالى

نبع الحنان، وضوء زماني ... أمي

الأكرم منا جميعًا ... شهدائنا الأبرار

فلذة كبدي ... أبنائي

سندي في هذه الحياة ... أخوتي وأخواتي

رفيقة دربي ... زوجتي

عائلتي الكبيرة ... آل ويس

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي وفقني وهيأ لي الأسباب لإكمال دراستي، الحمد لله الذي منحني القوة وألهمني المعرفة لتجاوز الصعاب، أحمده وأشكره حتى الرضا وبعد الرضا، وأصلي وأسلم على سيد الخلق ورافع لواء المجد محمد وعلى آله الطيبين وصحبه الميامين، وأنا أنهي دراستي هذه اتوجّه ببالغ شكري وتقديري وعرفاني بالجميل إلى كل مَن مدّ يد العون، وقدّم لي المساعدة، وسهّل لي مهمة انجاز هذه الدراسة.

ابتداءً، لا يسعني إلاّ أنْ أشكر (أ. م. د سلام داود غزيل) الذي قبل الإشراف على رسالتي واعطاني هامش من الحرية المنضبطة في عرض أفكاري، ولما بذله من جهود فاعلة من أجل الارتقاء بهذه الدراسة إلى المستوى المطلوب، كما تعجز كلماتي عن التعبير ببالغ شكري وتقديري إلى عمادة كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة الأنبار الممثلة بالسيد (أ. د هادي مشعان ربيع المحترم)، ورئاسة قسم العلوم السياسية الممثلة بالدكتور (عماد رزيك عمر)، على الدعم اللامحدود لي ولزملائي الطلبة.

ولا يسعني إلا أن اشكر أساتذتي الكرام في مرحلة الدراسة التحضيرية وأخص منهم بالذكر الدكتـــــور (احمد علي محمد)، والدكتـــور (بشير هادي عبد الرزاق)، والدكتـــور (محمد دحام كردي)، والشكر موصول إلى الاساتذة الخارجيين الذين مدوا يد العون كل من الدكتور (بدر عواد برغش) والدكتور (حمدان ابراهيم حمدان)، والدكتور (سعدي ستار)، والمهندس (صهيب فالح منصور)، والدكتور (منعم خميس مخلف)، الذي كانت له لمسات كبيرة في اتمام هذه الدراسة، فضلًا عن شكري وتقديري إلى زملائي في هذه الدفعة، الذين كانوا عون لبعضهم البعض وعملوا بروح الفريق الواحد وأخص منهم بالذكر الزميل (سيف صباح يـوسف) والزميلـة (شهد أحمد فوزي)، كما أود أن اقدم شكري وامتناني إلى صديقي الذي منحنـــــي الدعم المعنوي الأستاذ (محمد حميد الشيتاوي).

واخيرًا اتقدم بخالص شكري وتقديري، إلى الأساتذة الأفاضل في لجنة المناقشة، لجهودهم المبذولة في قراءة رسالتي، وإبداءهم الملاحظات العلمية، بصدد إثراء هذه الدراسة خدمة للمسيرة العلمية في بلدنا العزيز.

الباحث

الملخّص

تسعى هذه الدراسة لفهم طبيعة ونوع ومدى التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي، وبيان أهمية المنطقة في تحويل موازين القوى بين الشرق والغرب، وأنّ ادراك دول الخليج العربي لأهميتها في الاستراتيجيات الدولية يمكّنها من إدارة علاقتها مع القوى المتنافسة حاليًا ومستقبلًا، على أساس مصالحها الاقتصادية والأمنية، ومن هنا تنبع أهمية الدراسة في فهم الأدراك الأمريكي والصيني لأهمية المنطقة وكيف أنّ هناك متغيرات وقضايا دولية واقليمية أثّرت في هذا المدرك وغيّرت من استراتيجيات وطموحات الولايات المتحدة والصين تجّاه هذا التنافس، وهذا ما تحاول الدراسة من اثبات فرضيـــــــة أنّ التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي يزداد حدّةً وشموليةً وفقًا لازدياد أهمية المنطقة في الاستراتيجية الدولية بشكل عام.

لذلك لابد أن تكون هناك محددات لهذا التنافس وأنّ فهم طبيعة التنافس يقودنا إلى تحديد نوع ومدى التنافس، ولاسيما أنّ الدراسة تبحث بين قوة دولية مهيمنة ومتجذرة في المنطقة منذ أكثر من نصف قرن هي الولايات المتحدة وقوة دولية ناشئة المتمثلة في الصين التي تبحث لها عن موطئ قدم تتمكن من خلاله التَعمق في دخولها للمنطقة وفقًا لاستراتيجيات ومبادرات أهمها مبادرة الحزام والطريق التي توصف على أنّها أكبر مشروع صيني في القرن الحادي والعشرين ودائمًا ما يتم مقارنتها بمشروع مارشال، فضلًا عن اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة.

وبما أنّ ملامح ظهور هذا التنافس هي حديثة نسبيًا والتي يمكن تحديدها عقب أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، والذي كشفت عنه أكثر الأزمة المالية العالمية سنة2008، وازدادت حدّتهُ عندما أَعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في سنة 2013 عن مبادرة الحزام والطريق، فكان لابد للولايات المتحدة والصين التطلع لرسم مستقبل مصالحها في المناطق الأستراتيجية في العالم، ومنها منطقة الخليج العربي، لذلك تبّنت الصين مفهوم "السلام التنموي" لتعزيز مكانتها الدولية وحضورها المستقبلي المؤثر في تلك المناطق المهمة من العالم، وهذه الرؤية تتقاطع وتؤثر على المفهوم الأمريكي "للسلام الديمقراطي" وعلى مكانة الولايات المتحدة في النسق الدولي وقيادتها لهذا النظام وفق هذا المفهوم، وبكل تأكيد سوف يكون هناك تأثير على نفوذها في منطقة الخليج العربي، وهذا ما يعزّز من فرضية أن الصين قد تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مستقبلًا.

الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	كمية الاحتياطات النفطية لدول منطقة الخليج العربي والانتاج	13
2	التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين	82
3	التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية	83
4	مقارنة بين قوة الولايات المتحدة والصين في حرب الفضاء الالكتروني	95
5	مبيعات الاسلحة الامريكية للسعودية 2009-2016 (عقود أبتدائية)	105-104

الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	رقم الصفحة
1	الخليج العربي ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية ماكيندر	11
2	الخليج العربي ضمن نظرية الإطار لسبيكمان	11
3	مبادرة الحزام والطريق	75
4	قاعدة أوبوك الصينية في دولة جيبوتي	102

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الواجهة	
الآية	
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
الملخص	ج
قائمة الجداول والخرائط	د
المحتويات	هـ – و
المقدمة	1-5
الفصل الاول: منطقة الخليج العربي في استراتيجيات التنافس الأمريكي الصيني	6
المبحث الاول: أهمية منطقة الخليج العربي من المنظور الأمريكي والصيني	8
المطلب الاول: الاهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي	8
المطلب الثاني: الادراك الأمريكي لأهمية منطقة الخليج العربي	14
المطلب الثالث: الادراك الصيني لأهمية منطقة الخليج العربي	20
المبحث الثاني: المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في التنافس	26
المطلب الاول: احتلال العراق عام 2003	26
المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية سنة 2008	32
المبحث الثالث: القضايا الاقليمية والدولية المؤثرة في التنافس	36
المطلب الاول: أمن الطاقة	36
المطلب الثاني: الإرهاب	43
المطلب الثالث: البرنامج النووي الايراني	51
الفصل الثاني: محددات التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي	58
المبحث الاول: المحددات الاستراتيجية	60
المطلب الاول: المحدد الثقافي	60
المطلب الثاني: المحدد السياسي	65
المطلب الثالث: مبادرة الحزام والطريق	71

المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية	78
المطلب الاول: التجارة	78
المطلب الثاني: الاستثمار	85
المطلب الثالث: حرب العملات	88
المبحث الثالث: المحددات العسكرية والتكنولوجية	93
المطلب الاول: الامن السيبراني	93
المطلب الثاني: التحديث العسكري والقواعد العسكرية ومبيعات الاسلحة	98
المطلب الثالث: تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	106
الفصل الثالث: مستقبل التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي	113
المبحث الاول: استمرار التنافس الأمريكي الصيني في ظل التفوق الامريكي	115
المطلب الاول: طبيعة التفوق الأمريكي في منطقة الخليج العربي	115
المطلب الثاني: عوامل التفوق الأمريكي	120
المطلب الثالث: تحديات التفوق الأمريكي	124
المبحث الثاني: مشهد الوصول الى تفوق صيني في المنطقة	128
المطلب الاول: طبيعة التفوق الصيني في منطقة الخليج العربي	128
المطلب الثاني: عوامل التفوق الصيني	133
المطلب الثالث: تحديات التفوق الصيني	138
المبحث الثالث: مشهد التوازن الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي	140
المطلب الاول: طبيعة التوازن الأمريكي الصيني	140
المطلب الثاني: مبررات التوازن الأمريكي الصيني في المنطقة	144
المطلب الثالث: تحديات التوازن الأمريكي الصيني	147
الخاتمة	153
قائمة المصادر والمراجع	156
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	A-B

المقدمـــــة

إنّ العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يغلب عليها طابع التنافس بشكل عام وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال رصد حركة العلاقات ما بين الطرفين، وقد تبدو المنافسة أكثر وضوحًا في شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وبحر الصين الجنوبي، وكذلك في وسط آسيا، ولاسيما بعد توجّه إدارة الرئيس الاسبق باراك أوباما والعمل على زيادة القوات الأمريكية في جنوب شرق آسيا والدعوة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة (الشراكة عبر المحيط الهادي) الذي استثنى الصين منها، على الرغم من إنسحاب الرئيس دونالد ترامب منها فيما بعد، وردًا على ذلك طرحت الصين اتفاق الشراكة الإقليمية الشاملة لتحرير المبادلات التجارية الذي يستثني الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا منه، أمّا في وسط آسيا فقامت الصين بإنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، ونجد الصين في مناطق نفوذها قد لا تتحفظ من التلويح باستخدام القوة لأنّها تعتبر هذه المناطق جزءًا من الأمة الصينية التي تسعى إلى توحيدها.

أمّا فيما يخص منطقة الخليج العربي موضوع دراستنا والتي سنتناول فيها المنافسة بين قوة مهيمنة تعمل على إدامة هذه الهيمنة وقوة صاعدة تسعى إلى ايجاد مكان لها، والتي سنتناول المملكة العربية السعودية كأنموذج لهذه الدراسة في الفترة الممتدة منذ أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وحتى نهاية حقبة الرئيس دونالد ترامب أي العام 2021، فالأمر يبدو أكثر ضبابية وذلك لعدة أسباب، منها أنّ الصين لا تريد تحدي الولايات المتحدة بشكل علني في منطقة الخليج العربي؛ لأنّها تعتبرها منطقة نفوذ للولايات المتحدة وهي بعيدة عنها جغرافيًا، فضلًا عن أنّها منطقة مضطربة ولا تريد الدخول في مشاكلها، وتسعى إلى بناء علاقات متوازنة مع جميع أطراف الصراع في المنطقة، وتعتبر ذلك جزءًا من استراتيجيتها للدخول الإقتصادي والثقافي إليها، وأنّها لا تريد أن تكون للمشكلات في منطقة الخليج انعكاسات على وضعها الداخلي؛ لأن إقليمها الغربي الغني بالموارد الطبيعية يضم أغلبية مسلمة ويشهد اضطرابات بين الحين والآخر وهذا ما يعني أنّ لمنطقة الخليج العربي أهميةً جيوستراتيجية لطرفي العلاقة.

أمّا من جانب الولايات المتحدة وبسبب القضايا الكثيرة التي تواجهها منطقة الخليج العربي، فأنّها تسعى إلى ايجاد أرضية مشتركة مع الصين لمواجهة تلك القضايا، وأهمها الحد من الإنتشار النووي، والحرب على الإرهاب، ومحاربة القرصنة، وأمن الطاقة، وفي الوقت نفسه تريد الولايات

المتحدة الحد من النفوذ الصيني وعدم السماح للصين بالتغلغل على المستوى الاقتصادي أو العسكري او التكنلوجي، لأنّها تدرك جيدا أنّ أي خطوة للصين في منطقة الخليج العربي ستكون على حساب المصالح الأمريكية، ولاسيما أنّ الولايات المتحدة قد دخلت منطقة الخليج من باب الثقافة والاقتصاد، عن طريق البعثات التبشيرية في بداية القرن العشرين التي عملت في العراق والبحرين وعمان والتي مهدّت الطريق فيما بعد لدخول الشركات الأمريكية التي تعمل في مجال النفط، والتي وجدت فرصة للعمل في المملكة العربية السعودية التي لم تكن قد قيّدت نفسها بمعاهدات مع بريطانيا العظمى كما فعلت باقي الدول الخليجية، مما أعطى المملكة أفضلية اختيار الشركات الأمريكية على باقي الشركات العالمية، حيث كان النشاط الأمريكي في الخليج ثقافيًا واقتصاديًا فقط وترك الأمور السياسية من شأن بريطانيا العظمى، (كما تفعل الصين حاليًا في منطقة الخليج العربي) إلا أنّ النفوذ الأمريكي تعاظم بشكل كبير، والذي تم رصده من قبل وزارة الهند المسؤولة عن منطقة الخليج العربي في حينه، من خلال تقريرها الذي اقترح وضعَ حدٍ للنفوذ الأمريكي، إلا أنّه في النهاية استسلمت بريطانيا وفضّلت التعايش مع الواقع الجديد، مقابل ضمان المصالح الاستراتيجية لها، ولاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م، الذي قوّض النفوذ البريطاني نهائيًا لصالح الولايات المتحدة.

لذلك تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من تعاظم الدخول الإقتصادي والثقافي للصين في منطقة الخليج العربي، الذي قد يمهّد الطريق لتعاظم نفوذها ودخولها العسكري والأمني، ولاسيما ان الصين بدأت بتبني استراتيجية أمنية مثل أستراتيجية (عقد اللؤلؤ) لتأمين أمن الطاقة من الخليج العربي وأفريقيا والتي أثارت هواجس أمنية لدى الولايات المتحدة، فضلًا عن أنّ الصين أنشأت قاعدة عسكرية في جيبوتي عام 2017 من أجل محاربة القرصنة في مضيق باب المندب.

لهذا نجد أنّ الولايات المتحدة تعمل على أفشال أيَ توجّه للصين يعمل على زيادة نفوذها في منطقة الخليج العربي، ولاسيما بعد التهديدات التي أطلقها الرئيس السابق دونالد ترامب ضد العراق بفرض عقوبات اقتصادية اذا تم ابرام الإتفاقية الإقتصادية بين الصين والعراق، فضلًا عن الضغط على المملكة العربية السعودية من أجل افشال صفقة مع شركة هواوي التي تسعى إلى تحديث شبكات الجيل الخامس في المملكة.

اشكالية الدراسة:

تُعدُّ منطقة الخليج العربي مسرحًا للتنافس الدولي للقوى العظمى منذ الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، إلا أنّ تفكك الإتحاد السوفيتي في بداية العقد الأخير من القرن العشرين جعل الولايات المتحدة تنفرد وبدون منافس لها في المسرح الدولي بصورة عامة ومنطقة الخليج العربي بصورة خاصة، إلاّ أنَّ الحديث عن قوة صاعدة جديدة المتمثلة بالصين هل سوف تعيد المنطقة إلى أجواء التنافس ولاسيما بعد أن اصبحت ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والحديث عن تراجع في نمو الأقتصاد الأمريكي، لذلك يمكن أن نطرح السؤال الآتي: هل هناك تنافس أمريكي صيني في منطقة الخليج العربي؟ الذي يمكن أن تتفرع عنه عدة أسئلة وكالآتي:

1- ما المتغيرات الدافعة للتنافس الأمريكي – الصيني في منطقة الخليج العربي؟
2- ما محددات التنافس الأمريكي – الصيني في منطقة الخليج العربي؟
3- ما مستقبل التنافس الأمريكي – الصيني في الخليج العربي؟

أهمية الدراسة:

تمثّل منطقة الخليج العربي نقطة ارتكاز رئيسية؛ وذلك بسبب أهميتها الامنية، الاستراتيجية، الدينية، وتمثل نقطة وصول وانطلاق نحو اوروبا وافريقيا وغرب اسيا، فضلًا عن أهميتها الاقتصادية والتي أهمّها النفط والغاز الطبيعي، الذي أصبح عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في الدول الصناعية، ومع النمو الكبير لإقتصاد الصين، ازدادت مصالحها الإقتصادية في منطقة الخليج العربي، ولاسيما في مجال الطاقة والإستثمار ومع تشابه المصالح الصينية والأمريكية في منطقة الخليج العربي بشكل ملفت، والتي قد تؤدي الى تباعد استراتيجي بين الولايات المتحدة والصين مما يؤدي إلى زيادة حدّة المنافسة في هذه المنطقة مستقبلًا، وبما أنّ كل بلدان هذه المنطقة هم دول عربية ما عدا إيران، فعلى هذه الدول رسم مستقبل علاقتها مع هذه القوى المتنافسة على أساس مصالحها الإستراتيجية وأمنها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الاتية:

1- معرفة محددات التنافس بين الولايات المتحدة والصين في منطقة الخليج العربي.
2- الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في أرتفاع حدّة التنافس بين الولايات المتحدة والصين، كذلك الوقوف على التوافقات الدولية والجهود المبذولة في معالجة المشكلات المشتركة مثل أمن الطاقة، منع الإنتشار النووي، ومحاربة الإرهاب.
3- توضيح دور الولايات المتحدة في السيطرة على المنطقة ومنع أي قوة دولية أو اقليمية الهيمنة عليها.
4- بيان الأستراتيجية الصينية في التعامل مع دول الخليج العربي وكيفية العمل على تقوية نفوذها في المنطقة.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية (أنّ التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي يزداد حدّةً وشموليةً وفقًا لازدياد أهمية منطقة الخليج العربي في الأستراتيجية الدولية بشكل عام).

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي للإشارة إلى بدايات اهتمام الولايات المتحدة وكذلك الصين في منطقة الخليج العربي، ومنهج التحليل النظمي لتناول بعض المواقف والأحداث وتحليلها وما هي انعكاساتها، كما تم الإعتماد على المنهج المقارن بين الأستراتيجيات المتبعة من قبل كل طرف لتحقيق أهدافه، واخيرًا تم استخدام منهج الأستشراف المستقبلي الذي يُعدُّ من أهم المناهج العلمية التي يعتمدها الأكاديميون في رسم المشاهد المستقبلية.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تبدأ بمقدمة وتنتهي بخاتمة وأستنتاجات وتوصيات، حيث تناول **الفصل الأول** منطقة الخليج العربي في استراتيجيات التنافس الأمريكي الصيني، حيث جاء في المبحث الأول أهمية منطقة الخليج العربي من المنظور الأمريكي والصيني، فيما تناول المبحث الثاني اهم المتغيرات الدولية والاقليمية في حين تناول المبحث الثالث أهم القضايا الدولية والاقليمية.

وعرض **الفصل الثاني** محددات التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي، في ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول المحددات الاستراتيجية، فيما عرض المبحث الثاني المحددات الاقتصادية، في حين تم تخصيص المبحث الثالث للمحددات العسكرية والتكنولوجية.

وتطرق **الفصل الثالث** إلى مستقبل التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي، من خلال تناول المبحث الأول إستمرار التنافس الأمريكي الصيني في ظل التفوق الأمريكي، في حيث كان المبحث الثاني مخصص للوصول إلى مشهد تفوق صيني في المنطقة، أمّا المبحث الثالث فقد كان قد عرض مشهد التوازن الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي.

وقد كُتِبت في نهاية الدراسة خاتمة، تضمنت استنتاجات ما وصلت إليها الدراسة فضلًا عن توصيات.

الفصل الأول

منطقة الخليج العربي في إستراتيجيات التنافس الأمريكي الصيني

المبحث الاول: أهمية منطقة الخليج العربي من المنظور الأمريكي والصيني

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في التنافس

المبحث الثالث: القضايا الإقليمية والدولية المؤثرة في التنافس

الفصل الأول

منطقة الخليج العربي في إستراتيجيات التنافس الأمريكي الصيني

تُعد منطقة الخليج العربي من الناحية الإستراتيجية من أهم المناطق على مستوى العالم كونها تتوسط قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوروبا وهي كذلك قلب منطقة الشرق الأوسط، وأنها طريق التجارة بين الغرب والشرق، لإحتوائها على أهم الممرات الملاحية البحرية، والطرق البرية، وتعد هذه المنطقة من المناطق ذات المخزونات البترولية والموارد الطبيعية الهائلة، اذ تتصدر كثير من بلدان العالم بنوع وجودة وكمية وإنخفاض تكلفة الإستخراج فيها، لذا فمن الطبيعي ان تكون محطة مهمة في إستراتيجيات التنافس الدولي وان يكون لها نصيب كبير في الإستراتيجيات العالمية، ولاسيما أنّها شهدت في الآونة الأخيرة الكثير من الأحداث والقضايا التي أثرت في موازين القوى الدولية، لذا سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الاول: أهمية منطقة الخليج العربي من المنظور الأمريكي والصيني.

المبحث الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في التنافس.

المبحث الثالث: القضايا الإقليمية والدولية المؤثرة في التنافس.

المبحث الاول

أهمية منطقة الخليج العربي من المنظور الأمريكي والصيني

تُعدُّ منطقة الخليج العربي مِن أهم المناطق الإستراتيجية في العالم على الإطلاق، وذلك لما تتمتع به مِن مزايا، جعلت مِن أي قوة دولية تسعى إلى الريادة العالمية أن تكون محط أهتمامها، لذا فليس مِن الغريب أن نرى أهم القوى الدولية الفاعلة في وقتنا الحالي الولايات المتحدة الأمريكية والصين أن تولي اهتمامًا عاليًا جدًا لهذه المنطقة، لذلك نسعى مِن خلال دراستنا أن نبين أهمية هذه المنطقة بشكل عام، وكذلك أهميـــــة المنطقة في المدركين الأمريكي والصيني.

المطلب الاول: الأهمية الأستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

عند الرجوع التَأريخي الى تسمية الخَليج العربي نجد ان هناك عدة تسميات للخليج العَربي فَقد سمي: الخليج الفارسي، والبحر المر، وأرض الله، والبحر الأدنى، وخليج البصرة، وأرض البحر، وخليج البحرين، وخليج القطيف، وخليج عمان، ولم يرقِ للإيرانيين تخلي العرب عن جميع هذه الأسماء وتبني تسمية الخليج العربي، لأنّ المستعمرين منذ أيام البرتغاليين عام 1507 وصولًا إلى البريطانيين قد استعملوا في مراسلاتهم كافة اسم الخليج الفارسي، وكذلك استعمل عرب الخليج أسم الخليج الفارسي في مراسلاتهم مع تلك القوى.[1]

ومع مشروعية كل هذه التسميات التي تطلق على الخليج فإنه ليس هناك تسمية أكثر دقة وواقعية وأكثر تجسيدًا للحقائق وأقرب للواقع المعاصر مِن تسمية الخليج بالخليج النفطي أو ((الخليج العربي النفطي))،[2] إلا ان أسم الخليج العربي هو الاسم المتداول لدى جميع الدول العربية.

يقع الخليج العربي حسب خطوط الطول والعرض بين خطي طول 48 و57 شرقًا وخط العرض 24 و30 شمالًا، وتبلغ مساحته حوالي 92.000 ميل مربع، كما يبلغ اتساع الخليج بأقل عرض له عند مضيق هرمز بـ47 كم أما أوسع نقطه فيه فتبلغ حوالي 280 كم.[3]

([1]) ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته مِن منظور العلاقات الاقليمية والدولية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (56)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص46.

([2]) عبد الخالق عبد الله، النظام الاقليمي الخليجي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص ص41-42.

([3]) عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين امكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الامن القومي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص ص12-13.

ويظهر هذا الموقع القوة الجيوستراتيجية الكبيرة للخليج العربي، كونه عنصر رئيسي في التوازن الإستراتيجي الدولي منذ سنين عدة، ويُعدُّ الخليج العربي في الوقت الحاضر مِن الخلجان الدولية، أي جزء مِن اعالي البحار، أي أن للسفن حرية المرور فيه باستثناء الجزء الذي يخضع للاختصاص الاقليمي التابع للدول الساحلية المطلة على الخليج.[1]

أما الدول الواقعة على الخليج هي كل مِن ايران والعراق والكويت والبحرين والسعودية والامارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان، والسعودية وايران هي أكبر الدول مساحة مطلة على الخليج، ويحد منطقة الخليج مِن الغرب البحر الاحمر ومن الشرق افغانستان وباكستان أما مِن الشمال فيحدها جمهورية تركمانستان واذربيجان وارمينيا وتركيا ومن الجنوب بحر العرب.[2]

وتبلغ مساحة الدول الثمانية المطلة على الخليج 4.5 مليون كم2، اي ما يعادل 4% مِن مساحة الكرة الارضية التي تقدر بحدود 140 مليون كم2، وتُعدُّ المملكة العربية السعودة أكبر الدول المطلة على الخليج العربي بمساحة تبلغ 2.24 مليون كم2، أي حوالي نصف مساحة الدول المتبقية، وتليها ايران بمساحة 1.6 مليون كم2، في حين أن مساحة العراق تساوي 450 الف كم2 تقريبا، أما أصغر دولة مِن حيث المساحة فهي البحرين التي لا تزيد مساحتها عن 600كم2 وتليها قطر بمساحة قدرها 11.000 كم2.[3]

وكون الخليج العربي بحيرة شبه مغلقة تمتد مِن شط العرب في الشمال حتى مضيق هرمز في الجنوب ويحدّه مِن الشرق الساحل الإيراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية، و كممر مائي يتميز الخليج بالهدوء نظرًا لخلوه مِن العقبات الملاحية، كما أن هناك العديد مِن الجزر التي يصل عددها إلى 126 جزيرة تتحكم في حركة الملاحة مِن المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي، وتُعدُّ البحرين أكبر هذه الجزر مساحة، وهي عبارة عن قبة التوائية طويلة الشكل تمتد مِن الشمال إلى الجنوب.[4]

أنّ الخليج العربي أكثر اتساعًا مِن ناحية الجغرافية السياسية مِن منظور الجغرافية الطبيعية، اذ يضم عددًا مِن الوحدات السياسية التي ليس لها سواحل خليجية بالمعيار الجيوسياسي، ليشمل

([1]) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص47.

([2]) علي زياد العلي، امن الخليج في ظل التضاربات الاستراتيجية للقوى العالمية والاقليمية، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص28-29.

([3]) عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص30-31.

([4]) نصرة عبد الله البستكي، امن الخليج مِن غزو الكويت إلى غزو العراق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص31.

اليمن وباب المندب حتى قناة السويس، ويشمل أيضًا تركيا وافغانستان وباكستان والهند، حيث أنّ هناك تواصلًا دينيًا وحضاريًا منذ القدم، كذلك ارتباطه بالمحيط الهندي، على اساس أنّ هذه المناطق متصلة بالخليج العربي، حيث يُعدُّ الخليج في مطلع القرن العشرين امتدادًا للهند في دوائر الحكم البريطانية، سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا.[1]

ولقد اسهمت التطورات التكنولوجية الواسعة المدى في هذا القرن على إضفاء أبعاد جديدة للأهمية الجغرافية والسياسية، حيث أصبح حلقة اتصال جوي فضلًا عن كونه حلقــة اتصال بري وبحري بين الشرق والغرب مع تطور العلاقات الاستراتيجيــة والاقتصادية.[2]

مثّل موقع الخليج العربي أهميةً كبيرةً لدى واضعي النظريات الاستراتيجية إذ أنّه يقع ضمن نظرية "ماكندر" في نظرية قلب الارض ضمن منطقة الهلال الداخلي، والتي مفادها أنّه مَن يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الارض (ينظر الخريطة رقم1)، وأنّه يقع مِن ضمن ما اسماه "سبايك مان" نظرية النطاق الارضي التي تعني أنّه مَن يحكم السيطرة على مناطق الاطراف أي الساحلية يحكم أوراسيا ومَن يحكم أوراسيا يحكم العالم (ينظر الخريطة رقم2). في حين أنّ موقع الخليج العربي يقع جزء منه ضمن المنطقة الاستراتيجية التي حددها واسماها "فيرجريف" منطقة التصادم والارتطام.[3]

([1]) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص48.

([2]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص15.

([3]) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2013، ص164.

خريطة رقم (1) الخليج العربي ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية ماكيندر

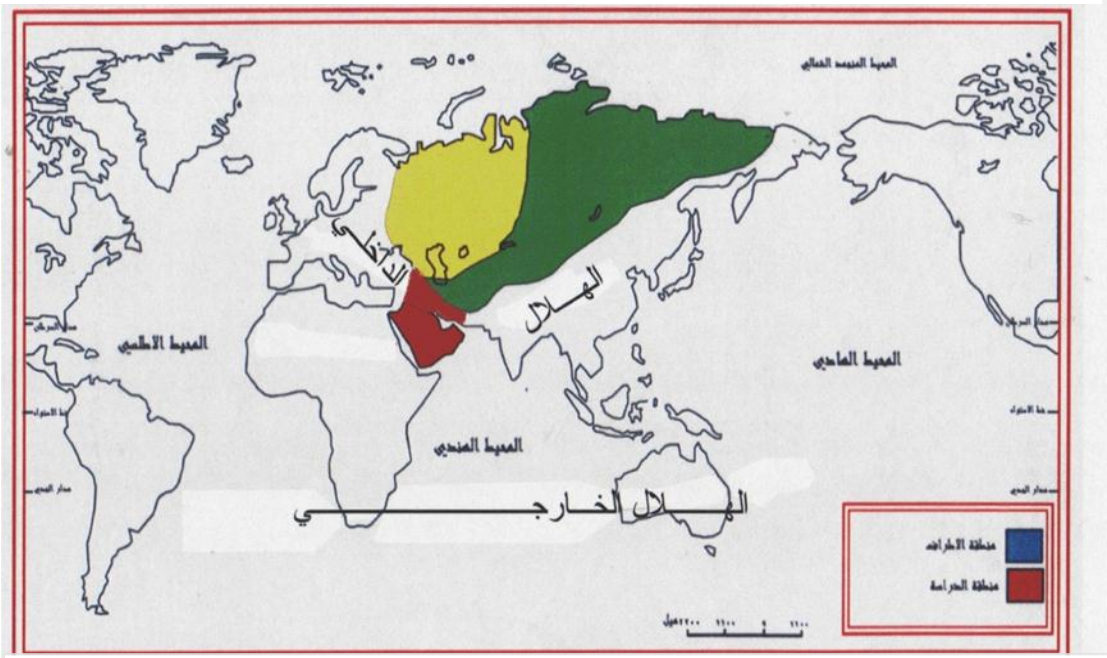

المصدر : محمد وائل عبد الرحمن القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي "دراسة مستقبلية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2010، ص102.

خريطة رقم (2) الخليج العربي ضمن نظرية الاطار لسبيكمان

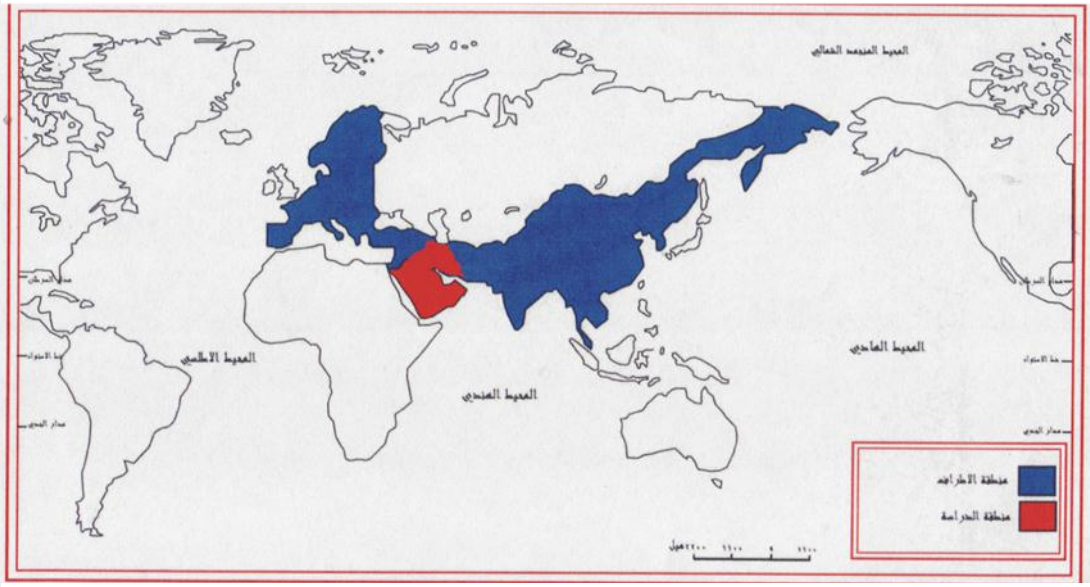

المصدر : محمد وائل عبد الرحمن القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي "دراسة مستقبلية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2010، ص103.

ومن هذا المنطلق فأن ماهان (Alfred Thayer Mahan) يعد أنّ الشرق الأوسط أهم منطقة في العالم، وكان يسميه "وسط آسيا" وأنّ المجد للقوة البحرية، وأنّ السيطرة عليه يتطلب قوة بحرية عظيمة، وأنّ السيطرة على وسط آسيا يتطلب السيطرة على الخليج، وتحدث ماهان في مطلع القرن العشرين عن أهمية الخليج العربي في ظل المصالح الدولية للقوى العظمى تحت عنوان ((الخليج الفارسي والعلاقات الدولية)) (The Persia Gulf and International Relations).[1]

وبالرغم مِن أنّ "بريجينسيكي" قد حدّد أوروبا بإنّها رقعة الشطرنج الكبرى مسرح المعركة المستمرة للزعامة السياسية العالمية، حيث الإتفاق الأستراتيجي بين ستالين وهتلر على إستبعاد الولايات المتحدة عن هذه المنطقة، فإنّ تحقيق هذه الزعامة لا تتم إلاَّ عن طريق السيطرة على منطقة الخليج العربي، قلب الأزمات وخزين احتياطاتها البترولية التي لا تنضب (على حد وصفه)، وأنّ كيسنجر أشار في العام 1974 الى ان من يسيطر على صنبور النفط في منطقة الخليج العربي يتحكم بالعالم، وقد اثبتت الأحداث الأولى مِن القرن الحادي والعشرين مَن يسيطر على الغاز والنفط يسيطر على العالم.[2]

وبناءًا على الموقع الاستراتيجي للخليج العربي لا يوجد هناك دولة سعت أن تكون لها سيادة عالمية إلاَّ وقد اهتمت بالخليج العربي، لأنّه يمثل قلب الشرق الأوسط.[3]

وبالرغم مِن أهمية موقع الخليج العربي الجغرافية، إلاَّ أنَّ اكتشاف النفط في مطلع القرن العشرين جاء ليضاعف مِن أهميتها الإستراتيجية، ليجعل منها بؤرة السياسة العالمية ليربط الكثير مِن الباحثين مستقبل العالم الحر والدول الصناعية بحقول النفط الغنية في منطقة الخليج العربي، وهو ما تم تعزيزه مع تنامي حركة الإكتشافات النفطية التي أثبتت أنَّ الدول الخليجية تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، وأنّ ما يزيد مِن أهمية نفط المنطقة، إنّه قابل للزيادة لإنّ هناك العديد مِن المناطق الشاسعة التي لم يتم التنقيب فيها بعد.[4]

ويمثل النفط في منطقة الخليج العربي حاليًا عنصر مِن عناصر الوضع الجيوستراتيجي، نظرًا لأنّ خَمْسًا مِن دول الخليج الثماني، وهي السعودية والعراق وايران والامارات العربية المتحدة

([1]) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص167.

([2]) ناظم عبد الواحد الجاسور، تاثير الخلافات الأمريكية- الاوروبية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص106.

([3]) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص49.

([4]) نصرة عبد الله البستكي، مصدر سبق ذكره، ص ص32-33.

والكويت، هي الأولى عالميًا مِن حيث الإحتياطي النفطي، فضلًا عن أنّها الدول الوحيدة في العالم التي لديها أحتياطي نفطي يصل إلى أكثر مِن 100 مليار برميل.[1]

جدول (1)

كميات الاحتياطيات النفطية لدول منطقة الخليج العربي بمليارات البراميل لسنة 2017 والانتاج بملاين البراميل لسنة 2018

الدولة	الاحتياطي مليار برميل	الانتاج مليون (برميل/ يوميًا)
السعودية	297.700	12.000.000
ايران	280.600	3.990.956
العراق	147.223	4.451.516
الكويت	101.500	2.923.825
الامارات	97.800	3.106.077
قطر	25.244	———
عمان	5.373	1.006.841
البحرين	0.125	0.40.000
مجموع الاحتياطي لدول منطقة الخليج العربي	955.565	
مجموع الاحتياطي العالمي	1.779.685	
مجموع الانتاج لدول منطقة الخليج العربي		27.519.215

المصدر: بالاعتماد على الشبكة العنكبوتية الانترنيت الموقع على الرابط التالي:

https://ar.wikipedia.org/wiki

نلاحظ مِن الجدول اعلاه أنّ هذه المنطقة تُعدُّ مِن أكبر الاحتياطات وكذلك المنتجين والمصدرين للنفط في العالم، وأنّها تلعب دورًا قياديًا في منظمة (أوبك) الدول المصدرة للنفط، فضلًا عن تأثيرها العالمي.[2]

يشير الكثير مِن الخبراء في مجال الطاقة والأمن بإنّه حتى لو زادت كل مِن منطقة وسط آسيا وروسيا والبلدان المنتجة للنفط الأخرى مِن إنتاجها، فإنّها لا تستطيع أن تغطي النمو الهائل في العالم ولاسيما في شرق آسيا، وعليه فإنّ منطقة الخليج كانت وما زالت وستبقى موطنًا للطاقة العالمي.[3]

ولا يمكن في سياق الحديث عن الطاقة التغاضي عن أهمية (الغاز) في وقتنا الحاضر، لإنّ كل مِن إيران وقطر يملكان أثنين مِن ثلاثة مِن أكبر احتياطات الغاز عالميًا، وهذا يعزز الهيمنة المطلقة للخليج العربي على أسواق الطاقة.[4]

([1]) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص50.
([2]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص27.
([3]) المصدر نفسه، ص20.
([4]) المصدر نفسه، ص37.

وأنّ الطلب المتواصل على النفط يجعل دول الخليج العربي الغنية بالنفط محط إهتمام إستراتيجي عميق بالنسبة لأغلب الدول المتقدمة الصناعيًا.[1]

فضلًا عن الأهمية النفطية للدول الخليجية فإنّ الأرصدة المالية هي الاخرى قد زادت مِن أهميتها بالنسبة للعالم في مطلع القرن الحادي والعشرين بصورة ملحوظة، وأصبح تأثيرها واضحًا على إقتصاديات الكثير مِن الدول الغربية وكذلك على النظام النقدي العالمي بشكل عام.[2]

وبالرغم مِن الحديث عن تراجع أهمية المنطقة بالنسبة لبعض القوى الدولية مثل الولايات المتحدة مع ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية، إلاَّ أنّها قد تكون مسرحًا تنافسيًا متعاظمًا على النفوذ والتحالفات الدولية، مثل الصين التي تعتمد بشكل كبير على نفط الخليج العربي، الذي يمثل اكثر مِن 50% مِن واردات النفط المستورد لها، فضلًا عن اعتمادها على الغاز المسال مِن قطر، وليس متوقعًا مغادرة الولايات المتحدة المنطقة، لغرض تطويق نطاق التوتر فيها، للحفاظ على المصالح الإستراتيجية، وحماية حليفها الأسرائيلي.[3]

واستنادًا لما تم ذكره آنفًا فأن هذه الدراسة توصلت الى أنَّ أهمية منطقة الخليج العربي قد تطورت وفقًا للتطورات التكنولوجية فقد أصبحت جسرًا جويًا أيضًا بعد أنّ كانت جسرًا بريًا وبحريًا يربط الشرق بالغرب، فاليوم يُعدُّ مطار دبي مِن أكبر المحطات في العالم الذي يربط غرب الكرة الارضية بشرقها، كما تبرز أهمية الأرصدة المالية الخليجية إلى جانب أهمية النفط والغاز، لإنّ الاقتصاديات في عالم اليوم تعتمد كثيرًا على أموال الإستثمار، لهذا تظهر أهمية الدول الخليجية وتأثيرها على السياسة الدولية.

المطلب الثاني: الإدراك الأمريكي لأهمية منطقة الخليج العربي

في أشاره لاهتمام الغرب في منطقة الخليج العربي يقول ديفيد ماك: قد نبع مِن منطقة الشرق الأوسط ارثي الثقافي الخاص، أو ما يمكن أن نطلق عليه جذور الحضارة الغربية، سواء

([1]) هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي، التفكير الاستراتيجي، وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجح محرز علي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2011، ص104.

([2]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص15-16.

([3]) نادية سعد الدين، المعادلات الامنية الجديدة في النظام الاقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية، مجلد 51، العدد 205، مركز الاهرام، 2016، ص11.

تحدثنا عن الزراعة، أو نظم الكتابة أو علم الجبر، أو الديانات اليهودية والمسيحية والإسلام ديانات أبناء إبراهيم عليه السلام الرئيسية، فقد كان الشرق الأوسط المكان الذي بدأ فيه كل هذا.[1]

يعود الاهتمام الأمريكي لمنطقة الخليج العربي إلى الربع الأول مِن القرن التاسع عشر مِن خلال إقامة علاقات تجارية مع مسقط مِن قبل التجار الأمريكيون، وفي عام 1867 عندما زار الفريد ماهان (Alfred Thayer Mahan) مسقط، حيث وصف المنطقة بإنّها قاسية وغير مضيافَهَ.[2]

ولإنّ منطقة الخليج العربي تمثل جزءًا كبيرًا مِن منطقة الارتطام وفق رؤية "ماكندر" منذ أوائل القرن العشرين للصراع بين قوى البر وقوى البحر لتحقيق السيطرة على العالم، ولإنّ هذه المنطقة دائمًا أرض الصدام والمعارك وجسر العبور لأطراف أي صراع، وأنّها تقع في منطقة الارتطام، وبالتالي فأنَّ موقعها الجغرافي سبب لها عدم الاستقرار.[3]

إنّ الولايات المتحدة لم تأتِ أول مرة إلى منطقة الخليج مِن أجل النفط، لأنّ الأمريكيون كانوا على دراية بما يسمى ((اللعبة الكبرى)) التي كانت تلعبها روسيا وبريطانيا في أوراسيا؛ ولذلك أدرك إستراتيجي البحرية الأمريكية الفريد ماهان (Alfred Thayer Mahan) أهمية الخليج العربي، والشرق الأوسط وبخاصة إيران وتركيا، كقوتين لمواجهة روسيا في الجنوب باعتباره موقعًا محصورًا بين أوروبا والشرق، ومن الملاحظ أنّ ماهان قد أغفل الأهمية الإستراتيجية للمنطقة مِن الناحية النفطية، ولاسيما بعد تحول الاساطيل البحرية للعمل بالنفط بدل الفحم.[4]

أما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى انتهجت الولايات المتحدة ((سياسة الباب المفتوح)) (Open Door Policy) مِن أجل ولوج شركاتها النفطية إلى منابع النفط في منطقة الخليج، حيث تبنت الإدارة الأمريكية هذه السياسة وهو أنّ على بريطانيا فتح الباب للجميع، وهي تدرك جيدا أنّه لا يوجد شركات نفطية كبرى في العالم سوى الأمريكية وإنّ أغلب الشركات الاوروبية هي منطوية تحت لواء الشركات البريطانية أصلًا، مثل شركة شل الهولندية،[5] حيث خاضت الولايات المتحدة

([1])ديفد ماك، (منظور أمريكي للأمن في الخليج)، مجموعة باحثين: النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص172.

([2]) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص166.

([3]) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص167.

([4]) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص ص111-112.

([5]) المصدر نفسه، ص161.

صراعًا طويلًا مع بريطانيا، ولاسيما بعد رفضها لاتفاقية سان ريمو الموقعة بين فرنسا وبريطانيا عام 1920 لغرض كسب الامتيازات النفطية في الشرق الاوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص.

اولًا: الرؤية الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية:

لم تكن الرؤية الأمريكية تجاه الوطن العربي بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص واضحةً قبل الحرب العالمية الثانية، إلاَّ إنّها بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تتضح معالم تلك الرؤيا، بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية قويةً اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا فانطلقت بقوة للأستحواذ على المستعمرات الأوروبية التي خرجت منهكة مِن الحرب ولاسيما في منطقة الخليج العربي الغنية بالموارد الطبيعية الإقتصادية.[1] وذلك بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وقد القت بظلالها على العلاقات الدولية بشكل عام، واصبحت الولايات المتحدة تدرك جيدًا اهمية انتهاج استراتيجية عالمية لفرض هيمنتها وقوتها على جميع دول العالم.

فاذا كانت الرؤية الأمريكية قد دخلت مرحلة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، لكي تعكس الظهور الجديد للولايات المتحدة كقوة مؤثرة في السياسة الدولية، وزعيمة للعالم الرأسمالي، والتي انعكست هذه الرؤيا الامريكية على المناطق الإستراتيجية المهمة في العالم، والتي تتقدمها منطقة الخليج العربي، وبدأت تظهر مخاوف الأمريكيين وحلفائهم مِن أن يتمكن الاتحاد السوفيتي مِن احتلال منطقة الخليج العربي، للسيطرة على أقصر طريق للاتصال البحري والجوي بين الغرب والشرق.[2]

وفي ضوء المتغيرات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية اخذت أهمية الخليج العربي تزداد، كونها المنطقة التي تتطلع إليها مصالح العالم بشكل عام ومصالح الولايات المتحدة على نحو خاص، لذا فإنّها تُعدُّ دائرة القلب للمصالح الحيوية الأمريكية، ومن يسيطر عليها يسيطر على

([1]) بدر عواد برغش علي الزوبعي، حرب الخليج الثانية واثرها على الامن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2005، ص18.

([2]) اسامة الغزالي حرب، (الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي مصالح ثابته وسياسات متغيره)، مجموعة باحثين، اشراف غسان سلامة، السياسة الأمريكية والعرب، سلسة كتب المستقبل العربي(2)، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص246.

العالم كله.[1] لذلك فإنّ الاستراتيجي الأمريكي في العادة يسعى إلى ادراك الكيفية التي تؤثر بها القوى والتطورات في الخليج العربي على الإقتصاد وتوازن القوى العالمي.[2]

وعلى ضوء ذلك فان السياسة الأمريكية في أوائل السبعينات طورت عددًا مِن الممارسات بهدف حماية مصالحها في الخليج العربي، وتحقيق أهدافها، وقد تبلورت هذه الممارسات في: دعم الوجود الأمريكي الدائم في المنطقة ودعم القوى الأقليمية الصديقة (سواء في صورة قواعد أو تسهيلات) لتتمكن مِن تطوير إمكانية تدخلها العسكري المباشر فيها. إنّ الإعتماد على القوى الأقليمية لحماية المصالح الأمريكية عرف باسم "الفتنمة"* أو (مبدأ نيكسون) لقد فرض واقع المنطقة خصوصيته على تطبيق هذا المبدأ، لكون النظم الصديقة للولايات المتحدة معظمها منتجة للنفط، ولديها كميات كبيرة مِن الفوائض النقدية مِن أموال النفط، مما لا تحتاج إلى دعم مالي مِن الولايات المتحدة (كما حدث في فيتنام الجنوبية على سبيل المثال).[3]

نستطيع القول أنّ الولايات المتحدة لم تعد تلك القوة التي لها مصالح بسيطة في منطقة الخليج العربي، بل أصبحت من القوى المؤثرة في المنطقة، حيث تولي اهتمامًا للدول الثمانية المطلة على سواحل الخليج (وهي الدول الست المنضوية تحت إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلًا عن العراق وايران) أنّ هذه المنطقة تحتوي على ثلاث أرباع احتياطي العالم مِن النفط، كذلك تلعب الحسابات الجيوستراتيجية دورًا كبيرًا، فمنذ 500 عام تتنافس القوى الدولية على النفوذ والقواعد العسكرية للسيطرة على الاراضي ذات الأهمية الحاسمة والأراضي المتاخمة لها.[4]

لذا فإنّ هنري كيسنجر يرى عدم وجود منطقة في العالم تواجه فيها القواعد السلوكية الأمريكية تعقيدات كبيرة مثل الخليج العربي؛ لأنّ المبادئ الولسونية لا يمكن اعتمادها كمرشد للسلوك الأمريكي في المنطقة؛ لأنّ الأساس المنطقي هو منع وقوعها تحت سيطرة قوة معادية، لعدم وجود ديمقراطيات للدفاع عنها، لذا فإنّ مِن واجب الولايات المتحدة والديمقراطيات الصناعية

([1]) بدر عواد برغش علي الزوبعي، مصدر سبق ذكره، ص24.

([2])ديفد ماك، مصدر سبق ذكره، ص159.

*كانت الفتنمة إحدى سياسات إدارة ريتشارد نيكسون لإنهاء التدخل الأمريكي في حرب فيتنام من خلال برنامج "لتوسيع وتجهيز وتدريب القوات الفيتنامية الجنوبية وإسناد دور قتالي متزايد لها باستمرار ، وفي نفس الوقت تقليل العدد بشكل مطرد. من القوات القتالية الأمريكية ". المصدر: الرابط
https://stringfixer.com/ar/Vietnamization

([3])اسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص248.

([4])جون بتريسون، (الوجود العسكري الاجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الامن الاقليمي: سلاح ذو حدين)، مجموعة باحثين: النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص207.

التي لديها مصالح قومية منع وقوع المنطقة تحت سيطرة قوى دول أهدافها معادية لنا، فالاقتصاديات الصناعية المتقدمة تعتمد على إمدادات الطاقة مِن الخليج العربي.[1]

ثانيًا: الأدراك الأمريكي للمنطقة بعد احداث 11 ايلول 2001:

بعد أحداث الحادي عشر مِن أيلول 2001 أصبحت منطقة الخليج العربي ذات أهمية كبيرة في المنظور الأمريكي، ولاسيما في الحرب على الإرهاب وتحولت في التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة مِن منطقة لتصدير النفط الخام إلى منطقة لتصدير الارهاب العابر للقارات، لأنّ أغلب القائمين بتفجيرات أيلول يحملون الجنسيات الخليجية.[2]

وفي نفس الوقت التي تُعدُّ به المنطقة مصدرًا للفكر الارهابي (وفق الرؤية الأمريكية والغربية)، فإنّ موقع المنطقة الجغرافي زادت أهميته بالنسبة للولايات المتحدة التي استطاعت توظيفه في الحرب على الأرهاب في أفغانستان في تشرين الأول مِن عام 2001، أما بالنسبة لنفط المنطقة، فرغم إعتراف ادارة الرئيس بوش الإبن بأهميته، فإنّها عملت على تحييده وعزله عن القضايا السياسية وخاصة القضية الفلسيطينية، مِن خلال ممارسة ضغوط نفسية، مرة عن الحديث عن تراجع أهمية المنطقة، ومرة أخرى باكتشاف مناطق جديدة لإنتاج النفط ستجعلها تفكر بالاستغناء عن نفط الخليج، وإنهاء إرتباطها بالمنطقة.[3]

وبغض النظر عن اهتمام الولايات المتحدة الراهن في الحرب على الارهاب في أشكاله المختلفة والتي تشمل افغانستان، والعراق، وإيران، ورغم الحديث عن تراجع أهمية المنطقة لصالح مناطق اخرى (مثل شرق اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية)، فستظل أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة تعني النفط بالدرجة الاولى، كما كانت لأكثر مِن نصف قرن، وبما أنّ الوصول إلى نفط الخليج يعرف على أنّه مصلحة أمنية حيوية للأمن القومي الأمريكي، فإنّ قدرة الولايات المتحدة على نشر القوات لحماية هذا المنفذ، سيكون جزءًا مِن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية ما دام النفط سلعة عالمية.[4]

([1]) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية؟، ترجمة: عمر الايوبي، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003، ص187.

([2]) أشرف سعد العيسوي، السياسة الأمريكية تجاه النظام الاقليمي الخليجي 2001-2008، مركز الخليج للدراسات دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2010، ص64.

([3])أشرف سعد العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص42.

([4])جون بتريسون، مصدر سبق ذكره، ص224.

فضلًا عن أنّ أهمية إسرائيل في الحفاظ على أمنها ووحدتها بالوجود العسكري في المنطقة لغرض ردع أي قوة اقليمية عسكرية مناوئة لإسرائيل مِن جهة، والعمل على إضعاف أي دولة تهدد أمن اسرائيل مِن ناحية ثانية، وهذا ما استطاعت أن تفعله الولايات المتحدة عندما احتلت العراق عام 2003 وانهت بذلك أي دور فاعل للمقاومة في المشرق العربي.[1]

ولا ننسى حرص الولايات المتحدة الأمريكية على حماية حرية الملاحة ولاسيما في الممرات البحرية الرئيسية في المنطقة مثل مضيق هرمز الذي دائمًا تهدد ايران بإغلاقه، مما دفعها بالوجود العسكري لمنع منتجي النفط والقوى المعادية لها، مِن إيقاف تدفق النفط فجأة واحتواء الهيمنة الأقليمية والدولية المحتملة مِن القوى المعادية للولايات المتحدة في المنطقة.[2]

فالإستراتيجية الأمريكية أيضًا تعمل على إعادة توازن علاقاتها مع كل دول الخليج، لإستعادة الثقة بإنّ الولايات المتحدة ستظل الفاعل الرئيسي في المنطقة على الرغم مِن العديد مِن الدعوات التي تنادي بخفض الميزانية العسكرية في الخليج، وأنّ الولايات المتحدة تتجه أيضًا لاستعادة ثقة شركائها الخليجيين في التعامل مع القضايا الأمنية الرئيسية وخاصة البرنامج النووي الايراني، وتقديم الدعم للحكومات الملكية في دول الخليج لمواجهة التهديدات الداخلية.[3]

ولو تتبعنا المسار التاريخي للأهتمام الأمريكي لمنطقة الخليج العربي لوجدناه يختلف مِن فترة زمنية إلى اخرى، حسب الحاجة والتطورات التي تواكب تلك الأحداث، فنجد اهتمام الأمريكان وادراكهم لأهمية الخليج في الفترة التي سبقت اكتشاف النفط بإنّها كانت ترتكز على الموقع الجغرافي باعتباره يربط بين الغرب والشرق، أما عندما أصبح النفط المحرك الرئيسي للاقتصاديات الصناعية الغربية فقد أضاف عنصرًا جديدًا للإهتمام الأمريكي، فضلًا عن حماية أمن اسرائيل، أما بعد أحداث أيلول عام 2001 فإنّ الولايات المتحدة وجدت الذريعة المناسبة لأحكام سيطرتها على هذه المنطقة المهمة مِن العالم من خلال حربها على الارهاب، ولاسيما بعد بروز قوة اقتصادية جديدة المتمثلة بجمهورية الصين الشعبية والتي تعتمد بشكل كبير في نموها على مصادر الطاقة مِن الخليج العربي، ومن أجل تطويق الصين شنت الولايات المتحدة الحرب على افغانستان والعراق، وقامت بفرض عقوبات على ايران الحليف الرئيسي للصين في المنطقة.

([1]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص18.

([2]) عمرو عبد العاطي، الانسحاب الأمريكي مِن الشرق الاوسط بين مؤيد ومعارض، مجلة السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 216، مركز الاهرام، 2019، ص284.

([3]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص29-30.

المطلب الثالث: الأدراك الصيني لأهمية منطقة الخليج العربي

لم يذكر الكُتّاب العرب أو حتى الأجانب أنّ الصينيين كانوا مِن أوائل القوى الاستعمارية في المحيط الهندي، وقد استطاعوا الوصول إلى الخليج العربي والبحر الأحمر وافريقيا، حيث كانت مملكة هرمز الواقعة في مدخل الخليج دولة اقطاعية جبارة تحكم أجزاءً مِن ضفتي الخليج العربي حيث شملت أملاكها أجزاءً واسعةً مِن جزيرة العرب مِن ناحية، وجانبًا كبيرًا مِن بلاد فارس مِن الناحية الأخرى، خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي، والتي كانت تحكم مِن قبل سلاطين عرب يقرون بالتبعية لبلاد فارس.[1]

إلا أنّه في عام 1402 استطاع امبراطور الصين تشين تسو (Cheng-Tsu) مِن بناء أسطول بحري قوامه 250 سفينة، استطاع مِن خلاله الوصول إلى هرمز في سبع حملات بحرية تمكن مِن خلالها قائد الاسطول الصيني المسلم تشين هو (Cheng-ho) الذي كان يتحدث العربية بعقد أحلاف عسكرية واتفاقات تجارية على طول الطريق إلى الخليج، حيث تواصل الامبراطور الصيني مع حكام خليجيين آخرين في مسقط، والأحساء التي كانت تابعه لهرمز، واستمر العلم الصيني مرتفعًا في موانئ الخليج العربي وهرمز. وقد تاجر الصينيون بالأحجار الكريمة والتوابل، وتواصلوا مع حكام الجنوب العربي وشرق أفريقيا، ثم انتهت الحملات الصينية بقدوم الامبراطور الجديد (Zhu Gaozhi) عام 1433، الذي أنهى المشروع الاستعماري الصيني في الخليج العربي لانشغاله بالأحداث الداخلية، فضلًا عن فقدان فيتنام التي كانت تمثل حلقة الوصل إلى الهند ومن ثم إلى الخليج العربي.[2]

أما في التاريخ المعاصر فتحتّل المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص أهمية بين دول المحيط الثالث في المدرك الصيني؛ لأنّ المصالح الصينية تتطلب قدرة الصين على تنفيذ سياسة خارجية نشطة، فدول الخليج العربي أفرادًا أو منظمة تطل على الخليج العربي ومضيق عُمان وبحر العرب وخليج عدن والمحيط الهندي، ومن جهته الغربية مع السواحل الأفريقية إلى رأس الرجاء الصالح والمحيط الاطلسي، أما صعودًا إلى الشمال فيرتبط بالبحر الأحمر ومن ثم البحر الأبيض المتوسط مِن خلال قناة السويس ليتصل بالمحيط الاطلسي عبر مضيق جبل طارق، ومن ناحية الشرق عبر مضيق الدردنيل بالبحر الأسود. إنّ الموقع للمنطقة

([1]) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص59.
([2]) المصدر نفسه، ص ص60-61.

العربية يشبه جزيرة في محيطات، كما أنّه يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، إنّ منطقة جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية مثل المنطقة العربية تجذب إليها وتندفع نحوها دولة كبرى مثل الصين، التي أصبحت ذات سياسة خارجية عالمية الاتجاهات وتنمو قدراتها العسكرية والاقتصادية وتنتشر مصالحها في اقتصاد وعولمة، إنّ الصين تسعى إلى هذا الفضاء بإدارة الشراكة الاستراتيجية.[1]

بعد الحرب الأهلية في افغانستان في نصف العقد الاخير مِن القرن العشرين وهجمات الحادي عشر مِن أيلول عام 2001 بدأت الصين بتغيير نظرتها إلى منطقة الشرق الأوسط حيث الخليج العربي قلب هذه المنطقة مِن منطلق أمن المناطق الإسلامية في اقليمها الغربي، فضلًا عن مصالحها في مجال الطاقة، أدركت الصين أنّ الشرق الاوسط هو أكبر المناطق المجاورة ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث صنفت الخليج العربي بأنّه يفوق مِن حيث الأهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط الشرق أوسطية.[2] بمعنى أنّ علاقة الفاعل الصيني تدور مع دول الخليج العربي حول الطلب على الطاقة ومبادرة الحزام والطريق، فإنّ هذه المنطقة كجزء من منطقة الشرق الأوسط مهمة جدًا لمستقبل مبادرة الحزام والطريق، وبذلك تستطيع الصين أن تكون مركز شبكات التجارة العالمية.

ومع اتساع رقعة المصالح الصينية في الخارج، وظهور أمن الطاقة مِن أهم مرتكزات الأمن القومي الصيني الذي يُعدُّ الضامن الحقيقي لاستمرار عجلة الاقتصاد الصيني بالدوران، لذا يبدو أنّ اهتمام الصين بمنطقة الخليج العربي سيكون أكبر مِن السابق لكن مِن دون الانخراط الفاعل في قضاياه، وذلك مراعاة للأسس التي تحكم سياستها الخارجية؛ لأنّها تمثل أهم مصدر مِن مصادر الطاقة في العالم، فضلًا عن كونها أحد الأسواق الاستهلاكية.[3]

أنّ احتياجات الصين المتزايدة إلى النفط مِن المرجح أن تحملها على توسيع علاقاتها مع السعودية وايران والعراق، لا سيما أنّ محورًا كهذا "السلاح مقابل النفط – لن يكون عليه أن يتلقى أوامرًا مِن لندن أو باريس أو واشنطن بعد ذلك".[4] وبذلك يشكل الادراك الصيني لمنطقة الخليج

([1]) كاظم هاشم نعمة، نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية، أمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص160-161.

([2]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2020، ص55.

([3]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص51.

([4]) صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط2، مركز روكفلر، نيويورك 1999، ص389.

العربي تحديًا صارخًا للنفوذ الامريكي في المنطقة، مما يقع احتمالات تداعيات جيوسياسية خطيرة للولايات المتحدة.

إلا أنّ هذه الحماسة للتحالف بين الدول الاسلامية والكونفوشيوسية، المعادي للغرب، قد خمد على الجانب الصيني بعد اعلان الرئيس الصيني الاسبق (جيانغ زيمين) في عام 1995 أنّ الصين لن تقوم بأي تحالفات مع أي دولة اخرى.[1]

لإنّ المنطقة وفق الرؤية الصينية تعج بالتناقضات العرقية والدينية وبؤرة خطرة في التنافس والصراع الدولي، واللعب فيها محفوف بالمخاطر والتحديات ويحتاج إلى الكثير مِن الأدوات العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والإعلامية والثقافية التي لم تمتلكها الصين بعد، وإن امتلكت بعضها، فإنّها لا تجيد استخدامها بمهارة كافية.[2]

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد علاقات الصين مع بلدان الخليج العربي في أنّها تدور بشكل أساسي في القرن الحادي والعشرين حول محورين أساسيين، يتمثل الأول في التعاون العسكري (مبيعات الاسلحة) لكون سوق منطقة الخليج العربي سوقًا مهمةً وواعدة للسلاح والصناعات العسكرية والمدنية الصينية، أما المحور الثاني والأكثر أهميةً هو محور النفط والطاقة اللذان يشكلان مصدرين أساسيين لديمومة عجلة الصناعات الصينية.[3]

لذلك تبنّت الصين أستراتيجية عرفت باسم أستراتيجية "سلسلة مِن لآلئ"، التي جعلت منطقة الخليج العربي جزءًا أساسيًا منها، والتي تشير إلى الممرات البحرية الصينية للاتصالات التي تعمل على اختراق العديد مِن "نقاط الاختناق" الرئيسية ابتداءً مِن مضيق ملقا، ومضيق لومبوك قرب جزر بالي، مرورًا بمضيق هرمز، ومِن ثُمّ مضيق باب المندب.[4]

لإنّ الصين تدرك حاجتها إلى استيراد النفط مِن منطقة الخليج العربي لدعم اقتصادها المتنامي لعدة عقود آتية، كما أنّها تدرك جيدًا أنّ هذه الأهمية تأتي مِن قرب الصين مِن الخليج العربي أكثر مِن مصادر النفط الاخرى مثل أمريكا اللاتينية أو حتى غرب افريقيا، فضلًا عن أنّ

([1]) صامويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص388.
([2]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص52.
([3]) حكمات العبد الرحمان، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص47.
([4])علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص61.

الخليج العربي يمتلك أكبر احتياطات نفطية في العالم.[1] وبذلك ترنو الصين الى تحقيق نوع من الشراكة الاستراتيجية مع دول المنطقة.

تعود جذور قلق الصينيين واندفاعهم لتوسيع تعاملاتهم مع دول الخليج العربية إلى زيادة الحاجة إلى الطاقة ولاسيما في العقد الأخير الذي شهد توسعًا كبيرًا في اقتصاد الصين.[2]

لقد انتهجت الصين إلى اتباع سياسة برغماتية مع الاصدقاء والحلفاء مِن أجل تحقيق الحلم الصيني الداعي إلى اعتلاء الصين قمة الهرم الدولي مع بداية العقد الخامس مِن القرن الحادي والعشرون، في ضوء اعتبار أنّ هذه المنطقة تتمتع بمكانة استراتيجية مهمة لدى الصينيين في إستراتيجيتهم لهذا القرن والتي أُطلق عليها مبادرة الحزام والطريق، والتي أكدت في ثناياها على أهمية أمن الطاقة مِن النفط والغاز الطبيعي وصولًا إلى المصالح التجارية والاقتصادية الاخرى، والتي تعمل على تحريك الصين ودفعها إلى المزيد مِن التواجد فيها.[3] ويعود ذلك للدبلوماسية الذكية الصينية في التعاون مع دول المنطقة.

ويبدو أنّه كَأَنَ يوجد قدرًا مِن عدم الاتفاق لدى القيادة السياسية والفكرية الصينية على كيفية إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة في هذه المنطقة المهمة مِن العالم، ولاسيما في ظل التحولات والتغيرات التي تنتاب العلاقات الدولية المعاصرة، حيث يتبنى بعض صناع القرار السياسي الصيني نظرية السير غربا للبروفيسور وانغ جيسي (Wang Jisi) أحد أشهر منظري العلاقات الدولية الصينيين، وتقوم نظريته على الاعتقاد بأنّ على الصين أن تستثمر التراجع في الاستراتيجية الأمريكية حيال مكانة الشرق الأوسط حيث منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط لحساب حوض الهـــــادي، مِن خلال التمدد الاقتصـــادي والدبلومـــــاسي في غرب أسيا (أسيا الوسطى، جنوب أسيا، الشرق الأوسط)، وستجد الولايات المتحدة أنّ لها مصلحةً مع الصين في التعاون لضمان استقرار غرب اسيا.[4]

([1]) حكمات العبد الرحمان، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص48.

([2])سوبارامان ناريان، (الاهتمام الاقتصادي المتنامي بمنطقة الخليج العربي)، مجموعة باحثين: النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص303.

([3]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص58.

([4]) وليد عبد الحي، الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة "التوازن " دور الصين في الشرق الاوسط؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد 52، العدد 207، 2017، ص26.

لـــــكن هناك تصور معاكس لهذه النظرية يتبناه رئيس معهد العلاقات الدولية الصيني كيو شنك (Qu Xing) الذي يرى فيه أنّ مِن مصلحة الصين بقاء الولايات المتحدة منغمسة في المشكلات الشرق أوسطية، الذي بدوره سوف يعيق التوجه الأمريكي نحو الهادي، وبالنتيجة سوف يعيق الولايات المتحدة مِن احتواء الصين وعرقلة مصالحها في محيطها الاقليمي المباشر.[1] وهي استراتيجية حذرة تتبعها الصين في تفاعلاتها الدولية بشكل عام.

أما في الوقت الحاضر فقد اختلف مدرك الصين الاستراتيجي حيال الخليج العربي، وأصبحت الأستراتيجية الصينية تنصب في أولوياتها على الاستثمار في منابع النفط بدل السيطرة عليها، أي تغير مستوى الشراكة الإستراتيجية لتلافي الأخطاء التي ارتكبتها القوى الدولية الأخرى، التي سببت سياستها بنوع من رفض تواجدها أو حتى التعامل معها في بعض الأحيان، مِن خلال الشركات الصينية النفطية في العراق وايران وبعض الدول الخليجية، لذا فأنَّ هناك دورًا كبيرًا جدًا للصين في السياسة الدولية، هذا الدور بدأ يزداد مع مطلع الألفية الجديدة ليمثل مِن خلاله نمو عناصر قوة الصين في النظام الدولي قياسًا لنمو عناصر الدول الأخرى.[2]

مِن خلال ذلك ندرك أنّ الصين تكمن أولوياتها في تأمين استمرار الوصول إلى قطاع الطاقة في منطقة الخليج العربي، مقابل ذلك أنّها لا ترغب في نشوب نزاع مع الولايات المتحدة بشأن قضايا المنطقة.[3]

ومن خلال كل ذلك يمكن أن نقول بأنّ علاقات الصين مع العرب تعود إلى أكثر مِن الفي سنة والتي تطورت كذلك في فترة الحكم الاسلامي مِن خلال التجار العرب الذين استطاعوا نشر الإسلام في الجزء الغربي مِن البلاد، وبسبب سقوط الصين تحت الهيمنة الاستعمارية كما حدث للبلاد العربية فإنّ هذا التواصل الحضاري قد انقطع، وبعد قيام جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 فقد سعت الصين لتقوية علاقاتها مع البلاد العربية من جديد حيث كانت محددة في اطار سياسي لنيل الاعتراف بها، الا أنّ الاهتمام الحقيقي بدأ عام 1993 عندما أصبحت الصين مستورد للطاقة لدعم عجلة الاقتصاد في البلاد، فضلًا عن سعيها للحفاظ على الاستقرار في اقليمها الغربي حيث الاكثرية المسلمة، لذلك أدركت الصين أهمية منطقة الخليج العربي بشكل أكبر، وسعت إلى تبني عدة استراتيجيات تجاه المنطقة تمثلت في بناء شراكات استراتيجية مع دول المنطقة والتي

(1) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص26.
(2) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص50.
(3) المصدر نفسه، ص54.

تمثلت بمنتدى التعاون العربي – الصيني في العام 2004 و كذلك استراتيجية أُطلق عليها اسم مبادرة الحزام والطريق التي أعلنها الرئيس الصيني في عام 2013 لديمومة عجلة النمو في البلاد فضلًا عن سعيها في الاستثمار في قطاع الطاقة مِن خلال شركاتها النفطية أو مِن خلال استراتيجية "سلسلة مِن لآلئ" لتأمين طرق التجارة.

المبحث الثاني

المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في التنافس

شهدت منطقة الخليج العربي الكثير من الأحداث، ولاسيما في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرون، وبما أنّ موضوع دراستنا يتناول الفترة ما بعد أحداث الحادي عشر مِن أيلول 2001، لذا يمكننا أن نحصر أهم متغير هو احتلال العراق عام 2003، والذي كان تأثيره مباشرًا على منطقة الخليج العربي بشكل عام، كونها مسرحًا للتنافس بين القوى الدولية الولايات المتحدة والصين، كما أنّ هناك حدثًا عالميًا امتد تأثيره إلى جميع الدول وهو الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وعليه يمكن دراسة هذا المبحث من خلال المطلبين، وكالآتي:

المطلب الاول: احتلال العراق عام 2003

أن الولايات المتحدة الامريكية فشلت في إزاحة الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) في حرب الخليج الثانية، لكنّها سجلت انتصارًا، بكشفها عن مدى اعتماد دول الخليج العربية أمنيًا على الولايات المتحدة، الذي اتاح بدوره وجودًا عسكريًا ممتدًا في الخليج العربي في أوقات السلم، حيث يرى أنّه قبل تلك الحرب كان العراق وايران ومجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة يتصارعون بغية السيطرة على الخليج، بعد الحرب يمكن أن نصف الخليج العربي بانّه بحيرة أمريكية.[1]

ومن أجل اتمام الولايات المتحدة الامريكية مشروعها الذي بدأ منذ حرب الخليج الثانية، فأنّها عملت على خلق عدو إستراتيجي وهمي ودائم "أستراتيجية فكرة توظيف العدو"، لتبرير الأعمال العسكرية المتزايدة وترسيخ مبدأ التدخل العسكري في المناطق الأستراتيجية ذات الاحتياطات النفطية الهائلة، وسهولة الأستخراج والإستثمار، فقد تم ابتداع بشكل مخادع مؤامرة إسلامية عالمية في حرب ضد الغرب، واعتبار أحداث أيلول عام 2001 بمثابة حرب استراتيجية مساوية للحرب الباردة، وأنّ القاعدة تُعدُّ تهديدًا لما كان عليه الإتحاد السوفيتي بل أكثر خطورةٍ على النظام الدولي.[2]

([1]) صمويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص408.

([2]) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ص48-49.

وقد كانت النوايا الأمريكية التي تعتزم القيام بها، والتي يمكن تحديد أهمها أو أبرز ما جاء منها:[1]

1- إنّ المسرح الرئيسي لتلك الحرب هو العراق في حين أنّ افغانستان هي مسرح ثانوي لتلك الحرب وليس مسرحًا رئيسيًا.

2- إنّ العمل العسكري للولايات المتحدة له هدف إستراتيجي عالمي فوق أهدافه الأقليمية، من خلال التأكيد لكل الأطراف الدولية في العالم أنّ أمريكا تأخذ دورها المهيمن، الذي حازت عليه بعد انتهاء الحرب الباردة، وأنّها مصممةٌ على أن يكون القرن الحادي والعشرون قرنًا أمريكيًا.

لذلك نجد أنّ إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن حددت أربعة اهداف أستراتيجية من وراء عملية إحتلال العراق هي:[2]

أ- خلق نموذج ديمقراطي جديد لدول الشرق الاوسط يعد مثالًا يحتذى به من جانب تلك الدول.

ب-اقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة وثابتة في العراق وربطها مع باقي القواعد العسكرية للولايات المتحدة المنتشرة في منطقة الخليج العربي.

ت-إحكام سيطرة الشركات الأمريكية التابعة للقطاع الخاص الأمريكي على أقتصاد العراق البلد الذي يمتلك احتياطي نفطي مؤكد ضخم يعد الثاني عالميًا.

ث-استمرار مراقبة الأوضاع داخل سورية وايران.

وبسبب هذه النوايا الأمريكية، نجد أنّ الدعم الواسع للولايات المتحدة الأمريكية التي حظيت به بعد حرب تحرير الكويت أصبح مهددًا بالزوال، وقد أزداد أهتمام الولايات المتحدة بالتوازن والإقناع، نتيجة المعارضة الواسعة على القرار الأمريكي الأحادي الجانب للتدخل العسكري في العراق عام 2003.[3] وبسبب تحول أولويات السياسة الخارجية وقوة الدول.

لذلك نجــد أنّ الكثير من الحروب أهدافها على الأغلب اقتصادية، والسيطرة على البترول في مقدمتها ومن هذا المنطلق يمكن تفسير الحرب الأمريكية على العراق؛ لأنّ السيطرة

([1]) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص301.
([2]) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص180.
([3]) ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والاساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، بيروت، 2009، ص310.

على البترول في العراق سيتيح للولايات المتحدة أوراق ضغط عديدة، كالضغط على السعودية وتثبيت الوجود العسكري الأمريكي في الدول الخليجية الأخرى، والأهم من ذلك محاصرة ايران.[1]

فليس من الغريب أن نشاهد أنّ المستشار الالماني السابق (غيرهارد شرويدر) قد أعلن صراحة، أنّ الهدف الرئيسي ليس العراق ولا نظام (صدام حسين)، إنما التحكم في إدارة الطاقة على امتداد العالم، فالطاقة هي الدم الأسود لحضارة تبدو كئيبة إلى حد كبير، فالعراق هدف مباشر، حيث تقول الـ(USA Today) في تحليلها، إنّ العراق قلب الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من البحر المتوسط حتى تخوم الصين وأنّ حساسيته الجيوبوليتيكية من أنّه يتاخم ست دول عربية وأقليمية، وعلى هذا الأساس فإنّ:[2]

3- النفط العراقي الذي يقدر احتياطاته بـ147 مليار برميل و(التخمينية) بـ300 مليار برميل*
يمثل هدفًا استراتيجيًا للإدارة الأمريكية التي تدرك أنّ مَن يستطع أن يمسك بهذه المادة الحيوية يمسك بالقرن، ليس بنصفه كما يورد مُنظّروا الطاقة.

4- تهدف إدارة الرئيس الأسبق بوش الابن من خلال الهيمنة على نفط العراق اضعاف قبضة الأوبك على الانتاج النفطي، واضعاف دور السعودية في منظمة السوق النفطية (أوبك).

وهذا ما جسده تصريح وزير الدفاع الأمريكي (رامسفيلد) في أيلول من عام 2003 عن العراق في قوله: "لا أعتقد أنّ مهمتنا هي إعادة إعمار العراق".[3]

قبل الأحتلال الأمريكي كان العراق يمثل فرصةً واعدةً للصين لتحقيق أمنها الطاقوي، مِن خلال دعمها في عام 1997 المشروعات النفطية، وتعهدت بكين بأستثمار في مجال إستخراج النفط بـ 1.26 مليار دولار في مدة تصل إلى 22 سنة، الذي سيؤمن حاجة الصين المتزايدة للنفط بكميات كبيرة وذلك بعد رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، إلا أنّ غزو العراق كان صدمة غير مفرحة لخطط الصين وطموحاتها في العراق، فالولايات المتحدة أوقفت الامتيازات التي حصلت عليها الصين في مجال النفط، واحتكرت نفط العراق، واستبعدت العديد من الشركات الصينية في إعادة إعمار العراق.[4]

([1]) أشرف سعد العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص55-56.
([2]) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص206-207.
*احتياطات غير مؤكدة.
([3]) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البيجيرمي، ط3، العبيكان، الرياض، 2012، ص207.
([4]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص174.

وذلك في خِضّم نشوة الانتصار العسكري السريع الذي تجاوزت فيه حتى الأمم المتحدة، ورفضت مشاركتها في العمل لتسوية أوضاع ما بعد الحرب، وتم استبعاد الكثير من الشركاء التقليدين، كما أظهرت معارضةً قويةً في السماح لأي مؤسسات خارجية بمحاولة العمل على الأراضي العراقية التي سيطرت عليها بالآلة العسكرية.[1]

يمكن القول أنّ نظرية النفط لا يمكن أن تنهض كعامل مؤسس لقيام الحرب على العراق؛ لأنّ عراق ما قبل الغزو كان مستعدًا لإعطاء الشركات النفطية أولوية في استغلال البترول العراقي مقابل رفع الحصار عنه، فضلًا عن أنّ خسائر الولايات المتحدة في حربها على العراق فاقت بكثير فوائد تحكّمها في النفط، لذا يمكن أن تبرز نظرية الموقع الإستراتيجي للعراق، فالعراق مفتوح على الفضاء الأسيوي ويجاور ثلاث دول من أهم دول المنطقة هي إيران وتركيا والسعودية، وهذا يجعل أي وجود عسكري أمريكي في العراق أمر في غاية الأهمية على الصعيد الجيوستراتيجي.[2]

ومن ثم كانت الولايات المتحدة تدرك أنّ السيطرة على العراق تُعدّ الخطوة الأولى والمهمة في تدشين شرق اوسط (كبير–جديد) يكون البداية لتحقيق أهدافها العالمية، والاقليمية على حد سواء، وأنّها ستكون القوة الأكبر التي ستقرر مصير الخليج والعراق، وسيكون الأمر صعبًا على أي مجموعة دولية، أو قوة اقليمية تحديها حتى مع زيادة العداء الشعبي لها في المنطقة، وأنّ السيطرة على منطقة الخليج العربي تتيح للولايات المتحدة احتواء القوى الاقليمية والدولية الصاعدة، فإحتواء قوة الصين وروسيا وحتى الإتحاد الاوروبي في المستقبل سيأتي بالسيطرة على الخليج العربي موقعًا وبترولًا.[3]

وعلى هذا فإنّ أحد أهم الادوات للولايات المتحدة لتحجيم دور الصين في منطقة الخليج العربي، هي تغيير الأنظمة إذا تطلب الأمر، (كما في الحالة العراقية) والتي تمثلت مؤخرًا بقدرتها على تغير حكومة السيد عادل عبد المهدي بعد عقده اتفاقية مع الصين، فضلًا عن ذلك تقوم بتحجيم الدور الصيني من خلال استمالة حلفائها الأقليميين الرئيسيين، لمنع تعزيز العلاقات مع الصين، وبالتالي فإنّ منطقة الخليج العربي تُعدّ من أهم المناطق التي تؤثر في التنافس الأمريكي الصيني على المستوى العالمي.[4]

([1]) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص337.
([2]) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص163.
([3]) اشرف سعد العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص94.
([4]) باهر مردأنّ مضخور، العلاقات الأمريكية الصينية، دراسة في الحوار الاقتصادي والاستراتيجي، ط1، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، 2020، ص73.

كانت الصين ترى في غزو الولايات المتحدة للعراق أستمرار لسياسة واشنطن التي تسعى منذ حرب تحرير الكويت إلى فرض الهيمنة على منطقة الخليج العربي تحت مسميات عدة منها حماية المنطقة من الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فالولايات المتحدة كانت تسعى دومًا للسيطرة على نفط المنطقة، وإبعاد المنطقة عن خطر خضوعها لقوة معادية للولايات المتحدة، حيث مثّل العراق أول مراحل المشروع الأمريكي في المنطقة.[1]

لذلك نجد أنّ الصين عارضت مشروع الولايات المتحدة الأمريكية لأحتلال العراق عام 2003، ولكن بعد ذلك دعمت أستمرار وجود القوات الأمريكية في العراق كقوة أستقرار في المنطقة.[2]

عادت صورة ما حدث بعد غزو الكويت وأزمة الخليج الثانية، وتكررت الصورة قبل الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، حيث عادت الصين لإخضاع موقفها من الحرب للمساومة في ضوء سياستها البرغماتية التي عادت للظهور مجددًا، لكن في هذه المرة كانت الأهداف مختلفة، فقد أستغلت الصين حاجة الولايات المتحدة إليها، فسعت للحصول من هذه الأخيرة على تنازلات في مناطق مهمة بالنسبة لها، حيث تمكنت مِن أن تحصل على إعلان من الولايات المتحدة يحدد موقفها من حركة استقلال شرق تركستان بإنّها منظمة إرهابية، كما منعت توجيه ضربة جوية عسكرية أمريكية على منشآت كوريا الشمالية النووية.[3]

مثلت حرب العراق رؤية جديدة وفرصة لدفع الصين نحو اجراء اصلاحات عملية تحديث وتطوير فعلية لآلتها العسكرية وتسريع عملية التحديث لجيش التحرير الشعبي الصيني، على مستوى معالجة البيانات والشؤون العسكرية لكي تصبح قوة عسكرية في المستوى الأول، ولاسيما بعد وصول (هوجينتاو) إلى رئاسة اللجنة العسكرية المركزية في سنة 2004.[4]

إنّ الحرب على العراق كان يُفترض بها أن تفضِ إلى (شرق أوسط جديد – كبير) يتفانى في خدمة المصالح الغربية والأمريكية، ولكنّها لم تفضي إلا لفوضى اقليمية ومحلية لا يمكن وصفها، لذلك أظهر الرأي العام الأمريكي خلال الانتخابات التشريعية التي حدثت في العام

([1]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص176.

([2])اسماء شوقي ومريم شوقي، (معضلات السياسة الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي وتوجهاتها المستقبلية)، مجموعة باحثين، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص455.

([3]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص178.

([4]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص98.

2006، أنّه تحول إلى جهة اخرى، وأنّه لم يعد يريد تلك الحرب، لكونها عالية التكلفة وعلى نحو خارق للعادة، حيث قدر الاقتصادي "جوزيف ستيغليتز" (Joseph Stiglitz) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، تكلفة تلك الحرب في مطلع العام 2008 بثلاثة آلاف مليار/ ثلاثة تريليونات دولار.[1]

وهذا ما يمكن أن نلمسه في رؤية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي اعترف بأهمية العراق في الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة، وأنّ ادارة الرئيس الأسبق بوش الابن أخطأت بإسقاط النظام في العراق، وأنّ الدماء الأمريكية والاموال التي انفقت ذهبت هباءً؛ لأنّ الولايات المتحدة لم تحصل على عائدات من النفط العراقي جرّاء تدخلها العسكري، وأنّ الرئيس الأمريكي الأسبق باراك اوباما، ارتكب خطأً جسيمًا بسحبه القوات الأمريكية من العراق وتركه بيد الايرانيين.[2]

لقد سعت الولايات المتحدة من خلال حربها على العراق، إلى اقامة الشرق الأوسط الكبير بخلق نموذج ديمقراطي في العراق يكون قدوة لدول المنطقة من أجل اسقاطها واحدة تلو الأخرى، ولاسيّما مع عدم وجود لاعب بارز في المنطقة أو نموذج يمكن تعميمه على بقية الدول وفقًا للنموذج الامريكي أو الرؤية الامريكية لطبقة حكومات المنطقة وعلاقاتها الدولية والبيئية، من أجل السيطرة على منابع النفط في منطقة الخليج العربي والتحكم بالدول التي تعتمد على مصادر الطاقة لاستمرار عجلة نموها الاقتصادي والتي في مقدمتها الصين، لتأكيد هيمنتها العالمية وفرض ارادتها الدولية التي اكتسبتها بعد انتهاء الحرب الباردة، إلاّ أنّ مخططها باء بالفشل تحت ضربات المقاومة العراقية ولعدم قدرتها على أن تتحمل وحدها إدارة شؤون البلاد لذلك قررت إشراك الأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق وتحميل جميع الدول المسؤولية في اطار الأمم المتحدة.

([1]) سيلفانّ سيبيل، (عهد اوباما طموح الخطاب وتواضع ((واقعي)) للممارسة)، مجموعة باحثين، اشراف برترانّ بادي ودومنيك فيدال، نهاية الزعامة الأمريكية؟ اوضاع العالم 2020، ترجمة: نصير مروّة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020، ص100.

([2]) سليم الدليمي، الانسحاب الأمريكي من سوريا: تموضع في العراق وترقب في ايران، مجلة السياسة الدولية، العدد216، مركز الاهرام، 2019، ص182.

المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية سنة 2008

أثارت الأزمة المالية لعام 2008 الكثير مِن الجدل الأكاديمي حول الاستقرار المستقبلي للنظام النيوليبرالي، كان أحد أسباب تخفيف المخاوف هو الأداء النسبي للنظام الاقتصادي.[1]

دخلت الولايات المتحدة في مطلع العام 2008، في واحدة من أشد الأزمات المالية على مر تاريخها، حيث تُعدُّ أشدُّ أزمةٍ منذ الكساد العظيم في العام 1929. أزمة لم يلبث الأنجلو – سكسون أن أطلقوا عليها الاسم الذي اعتمدوه لأزمة العام 1929، أي اسم الكساد العظيم والانكماش الكبير، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 6.8 مليون شخص الى 7.7 مليون بعد مرور سنة، حيث انفجرت في العام 2008 البطالة والتي سجلت البلاد ارتفاع في معدلاتها من 4.9% الى 7.2% إذ أن عدد العاطلين عن العمل قد بلغ عددهم 11 مليون شخص، وأنّ أعداد الأشخاص الذين يعانون من العمالة غير الكاملة أي الأفراد العاملين بدوام جزئي لعدم تمكنهم الحصول على عمل بدوام كامل 8 ملايين شخص.[2]

إنّ العجز العسكري للولايات المتحدة قد ترافق مع الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي على نحو أفقد أمريكا هيبتها الدولية كقوى عظمى، بمعنى أنّها فقدت تفردها بالتحكم الكلي في مسارات الأمور في العالم، هذا ما شجع بعض القوى العالمية والاقليمية على انتزاع ما تستطيع انتزاعه من الأدوار على الساحة الدولية، فلم تعد تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بالهيبة المعنوية التي كانت تولد لدى خصومها الشعور بالرهبة من تحديها والتي كانت في الوقت نفسه تجبر الحلفاء على الالتزام الكامل بكل ما تطلبه منهم الولايات المتحدة، حتى وإن حصل ذلك بشكل إملائات أمريكية، الذي أتاح أمام كل مِن الحلفاء والخصوم هامشًا أوسع من الحركة والمناورة وهم يشاهدون فقدان الولايات المتحدة لهيبتها الدولية.[3]

ففيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصادات الغربية تعاني من الأزمة المالية لعام 2008، كانت الصين قد سجلت تواصلًا في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وكان لهذه

---

(1) Daniel W. Drezner , Counter-Hegemonic Strategies in the Global Economy, Security Studies, VOL. 28 , NO. 3 , 2019, p.508. https://www.tandfonline.com/loi/fsst20

(2) سيلفان سيبيل، مصدر سبق ذكره، ص101.

(3) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص187.

الأزمة المالية مدلولها على وضع الاقتصاد الصيني عالميًا، الذي تطلب من الولايات المتحدة اعادة تقييم حجم الصين، حتى وإن أصرت الصين على تصنيف نفسها كدولة نامية.[1]

أزمة عام 2008 قلبت المعطيات الدولية وتمكنت من إعطاء العلاقات الصينية – الأمريكية بعدًا معولمًا، وهي بينت للقيادة الصينية أنّ النظام الاقتصادي الذي تأقلمت معه وارتضت به حتى ذاك، أصبح نظامًا اقتصاديًا متقادمًا ومتهالكًا في وضعه الحالي القائم، وأنّها باتت ترى في ذاتها دولة تتمتع بالقدرات الاقتصادية والدبلوماسية الضرورية للمشاركة في إصلاح هذا النظام، وأنّ أول عمل قامت به في هذا الاتجاه، في نيسان من العام 2009، قبل انعقاد اجتماع مجموعة العشرين (G20) في لندن، هو وضع قدرة الدولار في الاستمرار كعملة مرجع، يعود إليها في المبادلات الدولية موضع إعادة نظر، وأنّها ما زالت تفكر في نمط جديد للتنمية الاقتصادية، يعتمد على الكيف لا الكم، والجودة لا الحجم، ويكون أقل ارتهانًا للصادرات واطئة الكلفة، باتت الصين ترغب بالاستفادة من جميع الفرص والامكانات التي اتاحتها هذه الأزمة (التي هي بصدد توليد ثورة جديدة صناعية وتكنولوجية) ثم تم التوصل إلى الاستنتاج بأنّ تنمية تلك الصناعات الاستراتيجية الجديدة هي التي تقرر مستقبل الدولة.[2]

فضلًا عن تنامي الإدراك بأنّ الارتباطات النقدية العالمية المتبادلة ستشكل سقفًا للتصارع والتنافس التجاري والمالي بين الوحدات الدولية الفاعلة في الساحة العالمية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وقد دلّ على ذلك ما شهده العالم من أزمات مالية متعاقبة في آخر ثلاث عقود مضت، إذ يمكن وصف البورصات العالمية مثل أحجار الدومينو، إن سقط الواحد لا يمكن للآخر تدارك السقوط، وأن يتحاشى فعل "الذبذبات الارتدادية"، بحسب تعبير رجال المال والاعمال.[3]

خلال الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 عمل البنك الفدرالي الأمريكي على خفض معدّل الفائدة على الدولار لتصبح بنسبة 0% مما أتاح لجميع الدول ذات الاقتصاديات الناشئة الاستفادة من هذا الاجراء ومن بين هذه الدول الصين التي باتت تتربع على عرش ثاني

([1]) نيللي كمال الامير، القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد52، العدد 207، 2017، ص31.

(2) دومينيك باري، (التحدي الصيني)، مجموعة باحثين، اشراف برتران بادي ودومنيك فيدال، نهاية الزعامة الأمريكية؟ اوضاع العالم 2020، ترجمة: نصير مروّة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020، ص ص 232-233.

([3]) احمد قنديل، التنافس المنضبط: الصعود الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد49، العدد198، 2014، ص26.

أكبر اقتصاد على المستوى العالمي بعد الأقتصاد الأمريكي، ويُعدُّ معدّل نمو الاقتصاد الصيني المرتفع من أهم الاسباب التي أدّت إلى تماسك الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008.[1]

لذلك نجد أنّ الصين في إطار هذه الازمة قد استخدمت دبلوماسية القروض عن طريق اعطاء الشركات الاجنبية وطنية كانت أم خاصة قروضًا كبيرةً مِن أجل توسيع نشاطها، أو لكي تتجاوز أزمتها المالية، مع ربط كل ذلك بتوقيع اتفاقيات وعقود مع الجانب الصيني مِن أجل الاستفادة من الصفقات بشروط تحفيزية، وهو ما حدث في العام 2009 الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية، حيث قامت الصين بإقراض شركات من البرازيل، وروسيا، وتركمانستان، وكازخستان، بما يزيد على 50 مليار دولار.[2]

أما فيما يخص اجراءات الصين حيال الدول العربية في ضوء أزمة الاقتصاد العالمي لسنة 2008 ناقش لقاء الوزراء في (تيانجين) في العام 2010 انعكاسات تلك الأزمة على اقتصاد الطرفين واتفقوا على العمل سويًا لمواجهة الأزمة في إطار التعاون الشامل الصيني – العربي للتنمية المشتركة والشراكة الإستراتيجية، وكانت هذه خطوة متطورة استطاعت أن تنتقل بالعلاقات الصينية – العربية من مستوى الشراكة التقليدية إلى شراكة أستراتيجية على المستوى المؤسسي.[3]

لذلك يمكن أن نلاحظ إدراك الأمريكيين للخطر المتأتي مِن الصينيين في الفترة التي أعقبت الأزمة، ولاسيما مِن المبادرات التي اطلقتها الصين والتي ولدّت مخاوف كبيرة بشان تقاسم السلطة والنفوذ الدولي بين الولايات المتحدة والصين، والتي تمثلت بجميع الهياكل التي أنشأتها الصين واستبعدت الولايات المتحدة منها، خاصة البنك الأسيوي للاستثمار في البنى التحتية (AIIB) والذي يُعدُّ منافسًا مباشرًا إلى مؤسسات بريتون وودز، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث كرّست إدارة الرئيس اوباما جهود دبلوماسية كبيرة لإفشال إنشاء (AIIB)، لكن جهودها قد فشلت، ولاسيما بعد إعلان المملكة المتحدة بأنّها ستكون عضوًا مؤسسًا في (AIIB)، وكان موقفها بالضدّ من الولايات المتحدة، وسرعان ما انضّمت بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكذلك كوريا الجنوبية

([1]) جهاد العودة، الصراع الدولي والقرار الاستراتيجي، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2019، ص403.
([2]) سامي سلامى، التوسع المتدرج: السيرورة الجدلية لتطوير الصين ادوات سياستها الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد52، العدد207، 2017، ص20.
([3]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص205.

وأستراليا واليابان، حتى مدير صندوق النقد الدولي اشارت "كرستين لاغارد" بأنّها تتطلع للعمل مع البنك الأسيوي للاستثمار في البنى التحتية.[1]

إنّ أزمة عام 2008 اثبتت تدهور الاقتصاد الأمريكي، كما إنّها أثبتت تهالك النظام الاقتصادي الذي أنشأته بعد الحرب العالمية الثانية، وإنّ هذا النظام يجب اصلاحه، لذلك سعت الصين إلى استغلال ضعف الولايات المتحدة في مواجهة هذه الأزمة لكي تثبت للعالم بأنّها الدولة التي يمكن أن يَعتمد عليها العالم في المستقبل من أجل مواجهة الأزمات الدولية، وتقديم نفسها على أنّها قطب اقتصادي عالمي؛ وذلك من خلال استخدامها لدبلوماسية القروض.

(1) Daniel W. Drezner , Op cite, p.509.

https://www.tandfonline.com/loi/fsst20

المبحث الثالث

القضايا الاقليمية والدولية المؤثرة في التنافس

هناك العديد مِن القضايا المشتركة في منطقة الخليج العربي التي يتطلب حلّها توافق دولي، وأنّ تأثيرها لا يشمل دول المنطقة فقط بل يؤثر على المجتمع الدولي بشكل عام، سواء مِن الناحية الأمنية، أو الاقتصادية، مما يتطلب حلّها تعاونًا دوليّاً؛ لأنّ دولة بمفردها لا يمكن لها فعل ذلك حتى لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العسكرية الاولى عالميًا، لهذا يمكن أن نرصد في هذا المبحث كيف أنّ هذه القضايا مثلت أوراقًا للتفاوض والمساومة مِن أجل تحقيق الكثير مِن المكاسب للدول المتنافسة، ولاسيما الصين والولايات المتحدة.

المطلب الاول: أمن الطاقة

مفهوم أمن الطاقة، يختلف مِن دولة إلى اخرى وهناك العديد مِن الدول والمنظمات الدولية والاقليمية اعتمدت مفاهيم خاصة لأمن الطاقة منها:[1]

- الولايات المتحدة: "يعتمد أمن الطاقة على الحد مِن الاعتماد على الطاقة المستوردة عامة ومنطقة الشرق الأوسط خاصة، وتنويع مصادر الطاقة الخارجية وطرق امداداتها، والاستثمار في بدائل الطاقة والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في أمريكا".
- ترى الصين أنّ أمن الطاقة هو "قدرة السكان على الحصول على خدمات الطاقة الحديثة مِن أجل التنمية المستدامة والاستقرار السياسي".
- أمن الطاقة مِن وجهة نظر منتجي النفط والغاز في منطقة الخليج العربي، هو تامين الطلب، وأنّ أي انخفاض على الطلب مِن الغرب، سيؤدي بالمنتجين إلى البحث عن أسواق جديدة لصادرات النفط والغاز وخاصة في الاقتصاديات الصاعدة وتحديدًا في شرق اسيا.

إنّ أمن الطاقة بات مِن أكثر أنواع التهديد الأمني غير التقليدي للقوى الصناعية والكبرى، بالأخص تلك القوى التي تعتمد على الطاقة مِن الخارج، وإنّ أمن الطاقة الدولي والأقليمي لا يمكن تأمينه بجهود وقدرات وسياسات قوة واحدة، الأمر الذي يتطلب تعاونًا دوليًا وإقليميًا، وإنّ المملكة العربية السعودية هي القوة المركزية الاقليمية في أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي، وبحر

(1) الامم المتحدة، التعاون الاقليمي وامِن الطاقة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، نيويورك، 24 ديسمبر 2015، ص2.

العرب والبحر الاحمر، لأنّها مصدر الطاقة كما أنّها القوة البحرية المطلة على الممرات البحرية التي تنقل الطاقة، ومِن خلال إطار الشراكة الاستراتيجية يصبح أمن الطاقة مصلحة مشتركة عالمية واقليمية وثنائية.[1]

لذا فليس مِن الغريب أنّ نجد أنّ هدف السياسة الأمريكية القوة العظمى العالمية والوحيدة، في الخليج العربي هو الحفاظ على تدفق النفط بدون أي عوائق وبأسعار معقولة وبالكميات التي تلبي متطلباتها ومتطلبات حلفائها، لهذا نرى سعيها في منع ومواجهة أي قوة اقليمية كانت أم دولية معادية او منافسة مِن السيطرة والنفوذ في المنطقة.[2]

إلا أنّه وفي الآونة الاخيرة، شهد نمط تجارة الطاقة العالمية المتغيرة في آسيا على اظهار عملاء جدد للدول الخليجية لا سيما الصين التي تُعدُّ مِن أكبر المستهلكين للنفط، وبما أنّ الولايات المتحدة سوف تصبح مصدرًا للطاقة كما متوقع لها في السنين القليلة المقبلة، بسبب ثورة النفط الصخري، كل ذلك أدى إلى حالة مِن عدم اليقين لدى دول منطقة الخليج العربي، حول أمن الطلب على الطاقة، مما تطلب تحويل اتجاههم شرقًا، وتم توثيق روابطهم الاقتصادية مع الصين والهند.[3] حيث تقدر وكالة الطاقة بأنّ الصين سوف تستورد 75% مِن حاجتها للطاقة في عام 2035، في الوقت الذي تتراجع فيه حاجة الولايات المتحدة لنفط منطقة الخليج العربي، وهو ما نشاهده في تراجع مشترياتها مِن هذه المنطقة، فقد تراجعت وارادات النفط الأمريكية مِن العالم بشكل عام في الفترة مِن 2007 إلى 2014 بنحو 50%، وكانت نسبة التراجع مع دول (الاوبك) نحو 40% ومع المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة الثانية مِن بين الموردين للنفط إلى الولايات المتحدة بنحو 13% خلال نفس الفترة.[4]

وهذا ما دفع وزارة الطاقة الأمريكية بأَنْ تطلق تحذيرها عبر تقريرها الصادر عام 2006 تحت عنوان "نظرة إلى الوضع الدولي للطاقة" مِن أنّ اعتماد الصين المتصاعد على إمدادات النفط مِن

([1]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص191.

([2]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص26.

([3]) Kristina Kausch, Competitive Multipolarity in the Middle East, Working Papers, Istituto Affari Internazionali (IAI), New-Med Research Network Paper, September 2014, p.4.

([4]) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص27.

منطقة الخليج العربي سوف يكون له انعكاسات جيوسياسية على العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك بالنسبة إلى الدول المستهلكة للنفط حول العالم.[1]

رغم أهمية نفط الخليج العربي للاقتصاد العالمي، فإنّ تنوع أسواق البترول العالمية، ووفرة النفط المعروض، فضلًا عن الطفرة الأمريكية في انتاج النفط والغاز الصخري، كل هذا أدى إلى اضعاف البترول كمحرك للسياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة، مِن خلال هذا التحليل فإنّ دول منطقة الخليج العربي أصبحت أقل قدرةً في التحكم بالأسعار، وأقل أهميةً في أسواق الطاقة العالمية، وأنّ الولايات المتحدة قد تراجعت في اهتمامها بحماية تدفق النفط مِن المنطقة.[2]

على الرغم مِن أنّ حوالي 15% فقط مِن واردات النفط تأتي مِن الخليج العربي إلا أنّ مكانة النفط عالميًا، تأتي مِن أهميتها كسلعة عالمية مهمة وأنّ أي نقص في العرض قد يخلق صدمات في الأسعار للجميع، بما في ذلك اقتصاديات الولايات المتحدة وحلفائها.[3] فإنّ الحديث عن "أمن الطاقة"، يمكن أن يشير إلى أنّ هدف الولايات المتحدة، ليس السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي، أو ضمان إمداد الطاقة مِن دون عقبات فحسب، بل أنّ أمن الطاقة يمثل لديها الحفاظ على مكانتها وتأثيرها ونفوذها المتفوق على نظيرها الصيني، وأبدى مستشار آسيا في مجلس الامِن القومي الأمريكي قلقه بشأن العواقب الاستراتيجية التي يمكن أن تتمخض عن العلاقات الصينية – العربية في مجال الطاقة، فقد تم الاشارة في هذا الصدد عن المكانة المميزة التي يمكن أن تحققها الصين في المنطقة.[4]

وهذا يؤكد إلى أنّ الولايات المتحدة لا تنظر إلى النفط في الخليج العربي على أنّه نفط في حد ذاته، بقدر ما تنظر اليه على أنّه أداة لتدعيم مكانتها العالمية، فهي وبالرغم مِن أنّها قد نجحت في تنويع مصادرها النفطية سواء مِن أمريكا اللاتينية أو مِن افريقيا، وتحقيق طفرة نوعية في انتاج النفط الصخري، فإنّها تنظر إليه مِن منطلق أنّه الضامِن المُؤكد لهيمنتها الجديدة التي تسعى إلى تدشينها في هذا القرن، والذي عبّر عن هذه الهيمنة ميتشيل كارل، في كتابه حروب الموارد

([1])سوبارامأنّ ناريان، مصدر سبق ذكره، ص ص312-313.

([2]) عمرو عبد العاطي، مصدر سبق ذكره، ص284.

([3]) Emma Ashford, Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East, Strategic Studies Quarterly ♦ Spring 2018, p.133.

([4]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص94.

(Resource Wars) حين ذكر أنّ السيطرة على الخليج العربي تعني السيطرة على اليابان وأوروبا والصين، إنّها تضع أيدينا على صنبور النفط.[1]

أما بالنسبة إلى منظور أمن الطاقة مِن الجانب الصيني، فإنّ دول الخليج العربي على مر السنين أدّت دورًا رئيسيًا في واردات النفط الصينية، وبسبب أنّ الصين تعتمد على منطقة مضطربة للغاية وواقعة تحت هيمنة الولايات المتحدة على المستوى الاستراتيجي، لذلك نجد أنّ الصين ولأول مرة أعلنت فيها ومِن خلال الخطة الخمسية العاشرة (2005–2010) عن أولوية الطاقة، وأنّ التحديث والتنمية الاقتصادية في العقود المقبلة سيعتمدان بصورة كبيرة على امدادات النفط مِن الخارج،[2] وهذا يتطلب نفوذًا في المناطق المتوافر بها تلك الموارد.

ولذلك، بات لإستقرار العلاقات بدول الخليج العربي أهمية متعاظمة لأمن الطاقة في الصين وتطورها المستمر.[3]

إنّ دبلوماسية عدم الاعتماد الكامل على طرف دون الطرف الآخر في الخليج العربي، يمثل عملًا بالمثل القائل "عدم وضع البيض في سلة واحدة"، وهذا ما عملت به الصين في ظل دبلوماسيتها تجاه منطقة الخليج العربي، فأمن المنطقة وطرق إمدادها ومصادرها يُعّد محرك استراتيجية الصين تجاه المنطقة، فالصين لا يمكنها الاعتماد على النفط الإيراني فقط دون نفط دول الخليج العربية الأخرى، ولا بالعكس، فمواقف دول الخليج العربية المرتبطة بشكل كبير بالموقف الأمريكي أكثر شيء يثير هواجس ومخاوف الصين، في الوقت نفسه تتوجس الولايات المتحدة ومِن خلفها دول الخليج العربي مِن تقارب الصين نحو إيران ومواقفها الداعمة لها.[4]

إنّ الاستهلاك المتزايد للنفط مِن قبل الصين يجعلها أكثر جديةً للتوفيق بين المواقف المتضاربة في المنطقة، إذ بلغ استهلاك النفط في عام 2007 للصين 6.5 مليون برميل في اليوم، مقارنة بالاستهلاك الأمريكي الذي بلغ 20 مليون برميل يوميا، إلا أنّ معدل الزيادة السنوية للصين تبلغ أكثر مِن مليون برميل لليوم، أي أنّ الصين تشارك بـ 40% مِن ارتفاع الطلب العالمي

([1]) أشرف سعد العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص55.

([2]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص 83.

([3])كسيو منغ كيان، (طريق الحرير الجديد والعلاقات الصينية – العربية في مجال الطاقة)، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص164.

([4]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص76.

سنويًا، وبالتالي قد أثّر على الارتفاع القياسي لأسعار النفط العالمية، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency أن تصل واردات الصين في عام 2030 إلى حدود 20 مليون برميل يوميًا، وهذا الوضع مِن شأنه أن يضع على الصين العمل على ضمان امدادات ثابتة مِن البترول.[1]

ولاسيما إذا علمنا أنّ المملكة العربية السعودية تأتي في الترتيب الاول مِن بين كافة الدول المصدرة للنفط إلى الصين، وبلغ ما صدرته للصين في عام 2009، بحدود 839 ألف برميل يوميا وهو ما يمثل نسبته 19% مِن واردات النفط الصينية في ذلك العام.[2]

كما أنّ الاحصائيات تشير إلى أنّ الصين قد استوردت 8 ملايين برميل يوميًا مِن منطقة الخليج العربي فقط، في عام 2015، وبالتالي فإنّ الحاجة إلى الطاقة هي التي تدفع الدول للتنافس الدولي والأقليمي، لذلك نرى مدى اهتمام الصين في قطاع الطاقة حول العالم.[3]

نجد أنّ الصين في سبيل تحقيق أمنها الطاقوي، قد اتجهت في سياستها النفطية نحو مسألتين كانت قد شرعت بهما منذ عام 2004 وهما:[4]

1- العمل على تخزين النفط في فترات انخفاض أسعاره، كما حدث في عام 2014 عندما انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها؛ لأنّ الدراسات الصينية تدلّ على أنّ كل ارتفاع بقيمة عشرة دولارات في سعر البرميل الواحد معناه تقليص في دعم أسعار السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى تقليص في نمو الاقتصاد الصيني بنسبة 0.315% لكل منهما.
2- تنويع مصادر واردات النفط. فبالرغم مِن تنويع الصين مِن مصادر حصولها على النفط، فإننا نجد أنّ ستة مِن أصل العشرة دول الأولى التي تورد الصين هي دول خليجية، حسب احصائيات عام 2014 (السعودية 16%، عمان 10%، العراق 9%، إيران 9%، الامارات 4%، الكويت 3%) كما تُعدُّ قطر المورد الثاني بالغاز للصين.

ومِن أجل أن لا تظهر الصين كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية على النفوذ والدور في سياسة أهم قوة إقليمية عربية في منطقة الخليج العربي اقتربت الصين مِن المملكة العربية السعودية

([1])سوبارامأنّ ناريان، مصدر سبق ذكره، ص ص 310-311.
([2]) وردة مساعد علي عثمأنّ الشاعري، (السياسة الخارجية الصينية تجاه ايران)، مجموعة باحثين: السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص277.
([3]) باهر مردأنّ مضخور، مصدر سبق ذكره، ص33.
([4]) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ص26-27.

مِن خلال سياسة الشراكة الإستراتيجية والتي ركّزت على النفط منذ البداية، فالشراكة الإستراتيجية مِن أهم الخيارات التي تمنح الصين الأطمئنان والثقة بأنّها سوف تتمكن مِن الحصول على تجهيز مستقر مِن الطاقة، والمملكة هي أكثر البلدان العربية استقرارًا أمنيًا وسياسيًا واجتماعيًا إذ لم يشهد تاريخها منذ تأسيسها أي انقلاب عسكري ولا حتى أي احتجاجات سياسية تقودها فئات معارضة.[1]

لذلك نجد أنّ الصين قد تبنت نهجًا استراتيجيًا جديدًا لأمِن الطاقة، يقوم على أساس أنّ تأمين أمدادات الطاقة يكون مِن خلال الاستثمار في المنابع أو عن طريق شراء الأسهم في شركات الحفر والانتاج هنالك.[2]

فضلًا عن أنّ الصين تدرك أيضًا أنّ الالتزامات الأمريكية تجاه كوريا الجنوبية واليابان وهما دولتان في شرق آسيا وتعتمدان على مصادر الطاقة في الخليج العربي سوف تلزمان الولايات المتحدة بضمان أمن الخليج الذي يمثل أمن الطاقة لفترة طويلة، حتى بعد أن أثارت الصحوة العربية والإسلام السياسي مخاوف الصين بشأنّ أمن الطاقة والاستقرار في المنطقة، لذا نجد أنّ الصين راضيةً أن تبقى مستفيدة من الحماية الامريكية للمنطقة في الوقت الحالي.[3]

وهذا ما وصفه الرئيس الأمريكي الأسبق بارك أوباما في 8 آب 2014 في مقابلة في نيويورك تايمز، بأنّ الصين تستفيد مِن الحماية الأمريكية، في الثلاثين عام الماضية، وإنّ الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون مثل الصين. حيث إنّ للحماية الأمريكية لمنطقة الخليج بما في ذلك طرق امدادات الطاقة فائدتين للصين:[4]

الاولى: إنّ امدادات الطاقة تصل إلى موانئها بشكل آمن ومنتظم، كما أنّها مطمئنة فيما يتعلق بحماية المنطقة.

الثانية: إنّ حماية الولايات المتحدة للمنطقة توفر للصين فرصة للتركيز على حل قضاياها الإقليمية ومشكلاتها الداخلية، والعمل على إستمرار صعودها الاقتصادي وكذلك تعزيز الارتقاء بالقدرات العسكرية.

ولاسيما إذا علمنا أنّ الصين سوف تضطر حتى عام 2035 إلى إستيراد أكثر مِن 75% مِن موارد استهلاكها مِن الطاقة، وأنّ اغلب المبادلات في منطقة الخليج تسعى لتحقيق هذا الهدف،

([1]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص192.
([2]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص75.
([3]) المصدر نفسه، ص55.
([4]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره،ص57.

وأنّ الصين لم تكن تنظر إلى أهمية الطاقة بنفس القدر الذي بدأت تنظر اليه بعد العام 2004، حيث أشار الكتاب الابيض الصيني الذي اصدر عام 2006 مِن المكتب الإعلامي التابع لمجلس الوزراء الصيني، إلى الأهمية التي تحظى بها الطاقة في سياسة الصين الخارجية والداخلية على حد سواء.[1]

وبالرغم مِن كل ما سبقت الإشارة إليه، فأنّ البيان المشترك، بين الولايات المتحدة والصين بشأن التعاون في مجال أمن الطاقة بين البلدين، في العام 2010، يشير إلى أنّ الولايات المتحدة لا تعمل على تجفيف تدفق النفط مِن منطقة الخليج العربي إلى الصين، بل أنّ "تشو زهاو جين" (Chu Zhaogen)، أستاذ معهد البحوث الأستراتيجية في جامعة الدفاع الوطني الصينية، يقول أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، طلبت مِن كل مِن الإمارات العربية وقطر، زيادة صادراتها النفطية إلى الصين لتعويض النقص الحاصل لديها بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على إيران.[2]

يتضح مِن خلال الاطلاع على فهم كل مِن الولايات المتحدة والصين لمفهوم أمن الطاقة، إنّ الولايات المتحدة حتى لو استطاعت تأمين مصادر طاقتها ذاتيا فأنّ منطقة الخليج العربي تبقى مهمةً بالنسبة لها، في الحد من قدرة منافسيها الدوليين ولعل في مقدمتهم الصين، لأنّها على الأقل تبقى ورقةً مِن أوراق سياستها تجاه الصين الراغبة بنفط المنطقة الذي يُعدُّ مِن أهم محركات دعم النمو الاقتصادي لها، ومِن خلال هذه الورقة يمكنها الحصول على تنازلات مِن جانب الصين في قضايا مهمة في المنطقة مثل الملف النووي الإيراني الذي سيأتي الحديث عنه في المطلب الثاني مِن هذا المبحث، وكذلك قضية اليمن، بالمقابل فأنّ الصين مستفادة مِن الغطاء الأمني الذي توفره الولايات المتحدة دون أن تتحمل جزءًا مِن التكاليف، فضلًا عن أنّها تعمل على تنويع مصادرها للطاقة مِن وسط آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، مِن دون الاعتماد على نفط الخليج فقط، الواقع تحت نفوذ الولايات المتحدة الامريكية.

([1]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص79.

([2]) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص26.

المطلب الثاني: الإرهاب

أولًا: تعريف الإرهاب لغة وإصطلاحًا:

لكلمة الإرهاب في اللغة معاني عدة، منها: الرعب، والخوف، والخشية. قال تعالى في القران الكريم: (قَالَ أَلْقُوا ۖ فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ (116 الأعراف))[1]، وقال أيضًا: (تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ (60 الانفال))[2]، أما في معاجم اللغة العربية، كان القاسم المشترك بخصوص ما يتعلق بمشتقات كلمة "رهب" الفزع والتخويف والخوف.[3]

فيمـــا يخص موضوع دراستنا فإنّ الإرهاب يمكن تعريفه مِن الناحية الاصطلاحية بأنّه: (أي فعل يصدر مِن فرد أو مجموعة أفراد ضد فرد أو ضد المجتمع لأغراض سياسية)، أو بصورة أكثر تحديدًا هو: (استعمال العنف بأشكاله المادية وغير المادية للتأثير في الأفراد أو المجموعات أو الحكومة، وخلق مناخ مِن الاضطراب وعدم الأمن، بهدف التأثير بالمعتقدات أو القيم أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة التي تم التوافق عليها في الدولة، والتي تمثل مصلحة قومية للوطن).[4]

ثانيا: الأسباب الدولية للإرهاب.

تمكنت بعض التيارات الدينية المتشددة في منطقة الشرق الاوسط مِن الوصول إلى السلطة في بعض الدول الإسلامية والعربية، مما ترتب عنه وجود مناخ يساعد على انتشار الفكر الإرهابي الذي يرتدي لباس الدين، كما أنّ ما يحدث للمسلمين مِن مآسٍ في بعض بقاع العالم، دون أن يتدخل المجتمع الدولي والدول الكبرى فيه، التي تكيل بمكيالين، لمواجهتها، والذي أدّى إلى استفزاز المسلمين بشكل عام، لدرجة أنّ هناك افرادًا منهم قد تطوعوا للقتال إلى جانب جماعات إسلامية مسلحة في أنحاء كثيرة مِن العالم.[5]

([1])القرآنّ الكريم، سورة الاعراف، الجزء التاسع، الحزب17، الاية116، ص164.

([2]) المصدر نفسه، ص184.

([3])علي بن فايز الجنحي، (اثر الإرهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته)، مجموعة باحثين: النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ط1، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص349.

([4]) فؤاد علام، (الإرهاب: اسباب انتشاره ووسائل مكافحته)، مجموعة باحثين: النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ط1، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص326.

([5]) المصدر نفسه، ص327.

وأنّ زيادة دور التنظيمات المسلحة النشطة في إقليم الشرق الأوسط وارتباطها بتنظيمات اخرى في آسيا، ولاسيما في أفغانستان وباكستان، وبما أنّ هذه التنظيمات تنشط في أماكن التنافس والصراع الإستراتيجي بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، أدّى إلى أنّ هذه القوى لا تتردد مِن استخدام هذه التنظيمات في بعض الاحيان لتحقيق مصالحها، في حال زيادة حدة التنافس على النفوذ الدولي والاقليمي.[1]

ويقف تنامي الحركات المتطرفة الجهادية، والمنضوية تحت حلم إقامة دولة إسلامية، بموازاة جماعات مسلحة إسلامية ممتدة في ساحات عربية بفعل التغذية الخارجية، سلاحًا ومالًا، ولاسيما مع سيطرة تنظيم الدولة على مساحات شاسعة مِن سوريا والعراق، وبلوغ هذه الايدي الإرهابية إلى ساحات غربية واقليمية متعددة، مما دعا إلى ارباك حساباتها السياسية، والذي بدوره قاد إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بقرار أممي، في منطقة الشرق الأوسط حيث الخليج العربي.[2]

إلا أنّ الجماعات والمنظمات الإرهابية المتطرفة التي تدعي أنّها إسلامية، لا يمكن نسبها بحال مِن الأحوال إلى دين الإسلام، وإلا لجاز نسب المتطرفين مِن البوذيين والكاثوليك والبروتستانت، وغيرهم إلى أديانهم، ومثال على ذلك قيام جماعة (الحقيقة المطلقة) اليابانية في عام 1995 بنشر غاز السارين في مترو الأنفاق في مدينة طوكيو، مما تسبب بمقتل 12 شخصًا، واصابة 5500 آخرين، كما قام أحد الأشخاص المنتمين إلى الجماعات البروتستانتية اليمنية المتطرفة بتفجير المبنى الحكومي في مدينة "أوكلاهوما" عام 1995، والذي أدّى إلى مقتل 168 شخصًا وكذلك إصابة المئات مِن الأشخاص الآخرين.[3]

ثالثًا: الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب.

إنّ الحرب على الإرهاب ليست بظاهرة حديثة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الحرب قائمة منذ أكثر مِن 30 عامًا على الأقل، لكن أحداث الحادي عشر مِن أيلول عام 2001 أعطت الولايات المتحدة لهذه الحرب حافزًا جديدًا، تمثل هذا الحافز بمبدأ الاستراتيجية الاستباقية الذي تبناها الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأبن حيال مكافحة الإرهاب.[4]

([1]) دلال محمود السيد، القرن الصيني؟ الانقلاب التدريجي لمعادلات الامِن في جنوب وجنوب شرق اسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد51، العدد205، 2016، ص16.

([2]) نادية سعد الدين، مصدر سبق ذكره، ص10.

([3]) علي بن فايز الجنحي، مصدر سبق ذكره، ص352.

([4]) عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص49.

في الواقع أنّ أحداث 11 أيلول كانت فرصة ثانية للولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية، لتأكد مِن خلالها الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد الأمريكي وتحكمها بسلطة القرار السياسي الدولي على امتداد العالم، بل وإجبار مجلس الأمِن على اتخاذ القرارات، والذي منحها الغطاء السياسي والشرعي لعملياتها العسكرية في أي منطقة مِن العالم.[1]

إنّ تفاقم ظاهرة الإرهاب والعنف الدولي هي مِن أهم التحديات التي تواجه النظام الدولي، والذي بلغ ذروته في أيلول 2001، ثم امتد ليشمل مناطق جغرافية كثيرة مِن العالم، وهو تهديد لا يزال قائمًا، بل ومتزايد مما ينبغي أن يفرض ضغوطًا ثقيلةً على الدولة وغيرها مِن الكيانات الأخرى الدولية.[2]

وهذا ما حاولت الولايات المتحدة تأكيده منذ اللحظة الأولى للحادث، حيث ذكر وزير الخارجية الأمريكي، أنّ العدد الكبير مِن الدول التي فقدت رعاياها في نيويورك يوضح أنّ التحدي ليس موجّه ضد أمريكا وحدها، وإنّما يذهب أبعد مِن الولايات المتحدة ويجب على العالم مواجهة هذه الآفة التي تهاجم الحضارة، لذا استغلت الولايات المتحدة التعاطف الدولي معها واستصدرت القرار رقم 1373 في 2001/9/28 مِن قبل مجلس الأمِن لمكافحة الإرهاب والذي يؤكد على وقف ومنع تمويل الأعمال الإرهابية سواء مِن قبل الافراد أو المنظمات أو الحكومات بشكل مباشر أو غير مباشر، فضلًا عن تجميد أموال المنظمات الإرهابية وكذلك إيقاف كل أشكال الدعم المعنوي الضمني أو الصريح للإرهابيين أو تزويدهم بالأسلحة، وضرورة التبادل المعلوماتي بين الدول حولهم والتشديد عليهم وضرورة انضمام جميع الدول إلى كافة الاتفاقيات ذات الصلة بالإرهاب وتسليم الإرهابيين.[3]

وقد صدرت 13 اتفاقية دولية بخصوص الإرهاب، وكان آخرها الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب عام 2006، وجرى دعوة الدول للانضمام والتوقيع عليها وتطبيقها مِن أجل الاستفادة مِن المساعدات الدولية في المجال التقني التي نفّذتها اللجنة الدولية لمكافحة الإرهاب الصادرة مِن

([1]) ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص257.

([2]) مصطفى علوي، رؤية استراتيجية لتغيرات الاقليم والعالم، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد54، العدد216، 2019، ص310.

([3]) احمد علي ويس، الوجود العربي والاسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الافكار والمواقف السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2003، ص ص160-161.

مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ومِن (UNDOC) وهي الفرع الدولي المتخصص بذلك.[1]

تبين لنا أنّ أحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001، كانت خلف التحرك الأمريكي السريع والواسع النطاق لغرض مكافحة الإرهاب، كما انه الحدث الذي من خلاله تمكنت الولايات المتحدة الحصول على التعاطف والدعم الدولي، في مقابل ذلك كان لهذا الحدث الأثر البالغ في توسيع الفجوة بين العلاقات الأمريكية واغلب الدول الإسلامية، لارتباطه بالدين الإسلامي، ومن هذه الدول الإسلامية السعودية، لأن أغلب المنفذين يحملون جنسيتها كما تم الإعلان عنه، لذلك يمكن دراسة تأثير هذا الحدث على العلاقات الأمريكية – السعودية في الفقرة الأتية من هذا المطلب.

رابعًا: الولايات المتحدة والسعودية وأحداث 11 ايلول 2001.

كانت أحداث الحادي عشر مِن أيلول محطة فاصلة في تاريخ العلاقات الأمريكية – السعودية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، والتي كان العامل النفطي أساسيًا فيها والتي تعززت في فترة الحرب الباردة عندما باتت السعودية ذات أهمية استراتيجية في تطويق الاتحاد السوفيتي وحرمانه مِن الوصول إلى منطقة الخليج العربي للهيمنة على الطاقة فيه.[2]

والتي كان مِن نتائج أحداث أيلول، تصاعد الاتهامات لنظام الحكم في السعودية بأنّه يدعم الجماعات المتطرفة الإسلامية، أو أنّه يتساهل على الأقل مع الإرهاب، الأمر الذي أحدث هزة في العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، لدرجة أنّ بعض المحللين الأمريكيين يعتقدون أنّ المملكة العربية السعودية لم تعد حليفة لأمريكا، وكان فقدان الثقة هو الطابع الغالب للعلاقات الأمريكية – السعودية، بعد أن تم تصوير المملكة في العامين اللذين تليا أحداث أيلول بأنّها بؤرة الإرهاب والتطرف، وهناك ضرورة لإصلاح نظامها أو تغييره.[3]

وبدى أنّ العلاقات الأمريكية – السعودية تعيش فترة توتر ولاسيما بعدما أتهمت الولايات المتحدة المملكة بأنّ 15 شخصاً مِن بين الـــــ19 الذين شاركوا في الهجمات مِن مواطنيها، كما تعرضت المملكة إلى نقد حاد وهجومي مِن اصحاب القرار وفي الإعلام الأمريكي، وتضررت

([1]) عامر خضير الكبيسي، مدخل لدراسة الاستراتيجيات، ط2، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2018، ص333.

([2]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص196.

([3]) أشرف سعد العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص161.

مصداقية السعودية عند صانع القرار الاستراتيجي والسياسي الأمريكي، واتهمت أمريكا السعودية بأنّها لا تقوم بواجبها الذي يتوجب القيام به في محاربة الإرهاب مثل اصلاح مناهج التعليم والإصلاح السياسي "وهذا ما لا تتدخل به الصين"، كما أنّها تقوم بتمويل الحركات الجهادية بطريقة غير رسمية، وقد وضعت الولايات المتحدة الكثير مِن اللوم على السعودية، كما قال جيمس ولسي رئيس "CIA"، قد اهتّزت قوائم العلاقة الخاصة بين البلدين.[1]

أما على مستوى الكونغرس الأمريكي، فأنّ الكونغرس قدّم مشروع محاسبة السعودية، على خلفية أحداث الحادي عشر مِن أيلول 2001، وكان يقف وراء هذا المشروع اللوبي إليهودي، لأنّ نواب "نادي المليون دولار" هم الذين قدّموا المشروع، وهم معروفون بأنّ لديهم ارتباطات بمنظمات مالية يهودية فهم يتمتعون بميزات مشتركة، منها أنّ ولاياتهم لا تقيم علاقات اقتصادية مهمة مع المملكة العربية السعودية أو سائر الأسواق العربية مِن ناحية الصادرات.[2]

امتدت حملة الكونغرس على الإمارات العربية المتحدة، حيث أصدر قرار بإلغاء الصفقة التي فازت بها شركة موانئ دبي في آيار 2006، التي تم مِن خلالها شراء شركة "بيننسولار أند لورينتال" (بي آند أو) البريطانية بـــ6.8 مليار دولار، التي كانت تشرف على ستة موانئ أمريكية بالرغم مِن موافقة الحكومة الأمريكية على اتمام الصفقة، بدعوى أنّ هناك امكانية لاختراق تنظيم القاعدة الإرهابي للموانئ الأمريكية في ظل إدارة شركة موانئ دبي، وأنّ الإمارات كانت محطة عبور لمكونات نووية مرتبطة بالعالم النووي عبد القادر خان إلى كوريا الشمالية وإيران وليبيا، فضلًا عن أنّها كانت المركز الرئيسي للترتيبات المالية لهجمات 11 أيلول بسبب سهولة قوانين التحويلات المالية.[3]

وهذا ما أدّى إلى خشية السعودية أن تعاقبها الولايات المتحدة ومِن خلفها الغرب، مِن خلال تقليص الاعتماد على نفط الخليج العربي تحت ذريعة الصلة بين الإرهاب ودول الخليج العربي، وأيضًا مِن خلال توجه الولايات المتحدة إلى روسيا ودول وسط آسيا، بل والخشية مِن إحياء التعاون في مجال الطاقة مع إيران، ودول افريقية أخرى أكثر استعدادًا للتعاون مع الولايات المتحدة، حيثُ

(1) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص197.
(2) أشرف سعد العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص188.
(3)المصدر نفسه، ص190.

أنّ هذه الدول لا تسعى إلى توظيف الطاقة للتأثير على المواقف السياسية للولايات المتحدة كما تفعل الدول الخليجية.[1]

إنّ هذه الاجراءات الحكومية التي اتخذتها الولايات المتحدة، على المستوى التنفيذي أو التشريعي، تسببت، "بتأثيرات التحولات العالمية على تغيير خارطة الاستثمارات العالمية المختلفة المرتبطة بها"؛ لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب تسببت في غلق الاسواق الأمريكية بوجه المستثمرين العرب ولاسيما الخليجيين، والذي أدّى بالنتيجة مِن حيث لا تشعر إلى خلق أسواق منافسة أخرى لها مثل السوق الصينية الأكثر أمانًا وأكثر طموحًا.[2]

أي أنّ بسبب التوتر الحاصل في العلاقات الأمريكية – الخليجية بشكل عام والسعودية بشكل خاص، وكذلك الإجراءات الأمريكية المشددة لدخول الأموال والمستثمرين الخليجيين داخل الولايات المتحدة، في إطار مكافحة الارهاب، أتاح فرصة للصين للاستثمار المتبادل بينها وبين دول الخليج العربي، والذي سوف يأتي الحديث عنه في الفصل الثاني بشكل اوسع.

خامسًا: الصين والإرهاب.

أستشعر الصينيون دور الحركات الإسلامية في وقت مبكر، وأدركوا أنّ مِن تداعيات ذلك أن تتحول المنطقة العربية كمصدر دعم للحركات الإسلامية في اقليم "شينجيانغ"* في غرب الصين، أو "تركمانستان" كما يتم تسميته مِن قبل الاسلاميين، وبعد الإعلان عن قيام الدولة الإسلامية بدأت نذر ذلك تلوح في الأفق، ولاسيما بعد التهديد الذي وجهه زعيمها أبو بكر البغدادي للصين، بسبب اضطهادهم لأقلية الإيغور المسلمة، ومِن بعدها عرض شريط فيديو يتم فيه قطع رأس خبير صيني في أيلول مِن العام 2015، فضلًا عن تزايد عدد المسلحين الصينيين في النزاع السوري ليصل إلى 1000 شخص، طبقًا للتقديرات الصينية.[3]

وتمثل المنظمات الإرهابية التي تسعى لمهاجمة قنوات التصدير وناقلات النفط، وفي هذا السياق، هوجم واختطف موظفون يعملون لدى شركات صينية في دول شرق أوسطية، وهو ما أثار مخاوف جدية حيال سلامتهم، واوقع أصابات فيهم، وأنّ تنظيم (داعش الارهابي) لم يكتفِ بتقويض

([1]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص196.

([2]) خالد عبد الاله عبد الستار، قراءة في الابعاد الفكرية والاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد46، بغداد 2019، ص74.

*اقليم سنجأنّ ذاتية الحكم، وتنطق "شينجيانغ" أو تركستأنّ الشرقية وهي تعني التخوم الجديدة باللغة الصينية، (شبكة الانترنيت الدولية، ويكيبيديا).

([3]) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص27.

جهود الصين لربط الشرق والغرب، بل أعلن أنّ إقليم شينجيانغ جزء مِن خلافته، وأنّ التهديدات الذي يمثلها هذا التنظيم في العراق أرغم شركات صينية مِن تعليق أو التفكير في وقف أعمالها، وهو الأمر الذي دفع الصين إلى اتخاذ موقف حازم مِن هذا التنظيم الإرهابي.[1]

لهذا بدأت الصين في تعزيز تعاونها مع دول الخليج العربي والمنطقة العربية بشكل عام، وتم انشاء هيكل تنظيمي بواسطة منظمة شنغهاي مقرّه في طشقند للعمل على مواجهة ثلاث مخاطر في المنطقة وهي الإرهاب، والتطرف، والنزاعات الانفصالية للأقليات.[2]

في السنوات الأخيرة، هناك الكثير مِن المناقشات التي تثار حول مشاركة الصين في مكافحة الإرهاب في المنطقة العربية، والتي يمكن أن نتصور دوافعها في الجوانب التالية:[3]

1- احتواء أو تقليل المخاطر والآثار عابرة الحدود للإرهاب على أمن الصين القومي عامة، مِن خلال منع عودة الجهاديين الصينيين المنتمين لتنظيم الدولة إلى بلادهم في الوقت الراهن، والعمل على تخفيض التأثير السلبي للتيار الإرهابي المتطرف مِن المسلمين في داخل الصين بصورة خاصة.

2- حماية السلامة الشخصية للمغتربين الصينيين مِن المدنيين، وكذلك حماية مصالح الشركات الصينية في الخليج العربي.

3- الحفاظ على النظام الأمني والنظام الاجتماعي لدول المنطقة؛ لضمان إمداد الطاقة بصورة مستقرة ومستدامة، وبناء بيئة آمنة مِن أجل دفع "مبادرة الحزام والطريق" بين الصين ودول الشرق الاوسط.

4- رفع التأثير السياسي للصين وخطابها الموجه إلى دول الخليج العربي بفضل مشاركتها في مكافحة الإرهاب بواسطة التعاون مع دوله.

وتُعدُّ وسيلة "الشراكة الاستراتيجية" التي تستطيع الصين مِن خلالها التأثير في ظاهرة الإسلام السياسي المسلح، أنّها الوسيلة للتعاون مع الدول العربية ولاسيما الخليجية منها لمواجهة هذا التحدي الذي أخذ صيغ عدة منها ما هو داخلي وما هو اقليمي وعالمي أيضًا، وتخشى الصين

([1]) كسيو منغ كيان، مصدر سبق ذكره، ص ص169-170.

([2]) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص27.

([3]) باو تشنغ تشانغ، (مشاركة الصين في مكافحة الإرهاب بالشرق الاوسط النظرية والممارسة)، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص ص373-374.

مِن تصاعد المطالبات بالانفصال في اقليمها الغربي والذي مِن الممكن أن يدفعها إلى استخدام القوة وكبح وتقييد الحريات الدينية والسياسية، وهذا الأمر بدوره سوف يفتح عليها جبهات الإنتقاد الدولية والاعلامية وإثارة مسألة حقوق الإنسان مما يؤثر سلبًا على مساعيها لتحسين صورتها في السياسة الدولية.[1]

لذلك فأنّ الصين يمكن أن تخسر الكثير ما لم تسلك مسارًا مشتركًا مع الولايات المتحدة، بسبب خوفها مِن انتشار الأصولية الإسلامية إلى سكانها المسلمين، ... لذا فأنّ الصين لها مصلحة مشتركة في هذا الجانب مع الولايات المتحدة.[2] وهذه هي وجهة النظر الامريكية او الرؤية الامريكية.

وبفضل تعاون الصين مع الولايات المتحدة في قضايا الحد مِن الانتشار النووي، والحرب على الإرهاب، لذا فإنّ الأمريكيين لم يترددوا في ادراج الحركات الإسلامية في اقليم شينجيانغ، وهم عناصر مِن قومية الايغور Ughur في الصين، إلى قائمة الجماعات المتطرفة الإرهابية، كما أكدّ الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن مِن جديد على تأييده لفكرة "صين واحدة" بدلًا مِن الفصل بين تايوان والصين.[3]

يمكن وصف الحرب على الإرهاب هي الفرصة الحقيقة التي مُنحت للصين للحصول على الشرعية الدولية، لتعزيز أمنها الداخلي مِن خلال مكافحة حركات التمرد في البلاد تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب، كما أنّها فتحت المجال للصين للدخول إلى الخليج العربي للمشاركة الأمنية تحت نفس الغطاء والتعاون مع دوله في اطار الشراكة الاستراتيجية، وتحول المستثمرين الخليجيين إلى الأسواق الصينية بسبب الاجراءات الأمريكية المشددة بعد أحداث 11 أيلول، بالمقابل فأنّ الولايات المتحدة التي أرادت تأكيد سيطرتها العالمية، بواسطة آلتها العسكرية في حربها ضد الإرهاب، إلا أنّها وجدت نفسها وقعت في مستنقع الحروب التي كلفها الكثير على حساب تنميتها الاقتصادية وهذا ما أكدّه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في أكثر مِن مناسبة.

([1]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص165.

([2]) هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص ص297-298.

([3]) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص432.

المطلب الثالث: البرنامج النووي الإيراني

أنّ الحوافزَ التجارية لكل مِن المجتمعات سواء كانت غربية أو ليست غربية لتحقيق ثروات مِن خلال بيع السلاح والخبرة والتكنولوجيا، تقف وراء الدوافع السياسية لدول المركز والدول الاقليمية مِن أجل حماية سيطرتها المحلية، كل ذلك سويًا يهدم جهود الغرب التي تسعى مِن خلالها لإعاقة الآخرين، الغرب يتبنى منع الانتشار النووي مِن منطلق التعبير عن مصالح جميع الدول في النظام والاستقرار العالمي، إلا أنّ بعض الدول تنظر إليه مِن منظور المصالح والسيطرة الغربية.[1] وللتفصيل سنقوم بدراسة الآتي:

أولًا: الأستراتيجية الأمريكية تجاه برنامج إيران النووي:

واتساقًا مع رؤية بيع السلاح والخبرة التكنولوجية، تنظر الولايات المتحدة إلى انتشار الأسلحة النووية في مناطق المصالح الحيوية ولاسيما منطقة الخليج العربي كأهم تحدي لها ولمصالحها، فهي تعد أمن وأستقرار هذه المنطقة مِن اولويات أمنها القومـــي، وفي هذا الشأن أشـــــار "جون رود"، (أنّ الأسلحة النووية والبايلوجية والكيمياوية قد تمكن أعدائنا مِن الحاق أضرارًا جسيمةً بالولايات المتحدة الأمريكية وقواتنا المسلحة وحلفائنا، ولذلك فإنّ العمل لتقليل أخطار وتهديدات تلك الأسلحة ومنع انتشارها يعد امرًا في غاية الأهمية).[2]

وفي ضوء الإصرار مِن قبل ايران على المضي قدمًا للعمل في برنامجها النووي، تشكلت خريطة المواقف الدولية المناوئة لهذا التوجه الايراني وهي الولايات المتحدة ودول الخليج العربي والاتحاد الاوروبي وإسرائيل، وأخرى داعمة لحق ايران في حيازة الطاقة النووية لأغراض سلمية وأهمها روسيا والصين حيث باتت الدولتان الغطاء الدولي الايراني في مجلس الأمن منذ تأجيج الأزمة النووية.[3]

([1]) صمويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص306.

*جون تشارلز رود هو صانع سياسات امن وطني وموظف حكومي امريكي، يشغل حاليًا وكيل وزارة الدفاع الامريكية للسياسات.

([2]) عمار حميد ياسين، اشكالية الانتشار النووي واثرها على معادلة التوازن الاستراتيجي في اقليم الشرق الاوسط بعد احداث 11 ايلول عام 2001، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، العدد55، بغداد، 2018، ص72.

([3]) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص248.

حيث ترى الولايات المتحدة الامريكية أنّ إيران لديها برنامج نووي واسع لتطوير الأسلحة كما تعمل على تطوير قدراتها على استخدامها، ففي سنة 1988 أعلن الرئيس الايراني الأسبق "هاشمي رفسنجاني"، (علينا نحن الإيرانيين أن نجهز أنفسنا لاستخدام الأسلحة الكيمياوية والبكترولوجية والراديولوجية* الهجومية والدفاعية)، وبعدها بثلاث سنوات عاد ليعلنها ثانية أمام مؤتمر إسلامي، (طالما أنّ إسرائيل مستمرة في امتلاك الأسلحة النووية، فلابد أن نتعاون نحن المسلمين لإنتاج قنبلة ذرية، بصرف النظر عن محاولات الأمم المتحدة لحظر انتشار الأسلحة).[1]

وعليه فقد باتت مسألة الحد مِن انتشار الأسلحة النووية مِن الأمور المركزية في مضامين استراتيجية الولايات المتحدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر مِن أيلول 2001، وذلك لوجود علاقة ترابطية بين منع الانتشار النووي وقضية مكافحة الارهاب؛[2] لأنّ الولايات المتحدة تنظر إلى الأنظمة الطامحة لامتلاك السلاح نووي على أنّها أنظمة إرهابية تهدد امن الولايات المتحدة، وان النظام الإيراني في إيران من ضمن هذه الدول، التي تم تسميتها بمحور الشر من قبل الرئيس الامريكي الأسبق بوش الأبن.

لقد تحسن مستوى الاتصالات بين إيران والولايات المتحدة في العام 2001 خلال الحرب على الإرهاب في أفغانستان؛ وذلك من خلال الدعم المعلوماتي الذي تقدمه ايران الى الولايات المتحدة الامريكية، إلا أنّ هذا التحسن لم يدم طويلًا، فوفق تصريحات الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأبن والتي جدد مِن خلالها العقوبات الأمريكية على إيران ووصفها بأنّها تهدد الأمن والسلام في العالم، واتهامها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب الدولي، كما أنّها تدفع بنسف عملية السلام في الشرق الأوسط، كما ثارت الشكوك حول قدرات وأهداف البرنامج النووي الايراني، حيث ساد اعتقاد أنّ برنامجها النووي أكثر تطورًا مما كان يُعتقد مِن قبل، واتهم (فلايشر) المتحدث باسم البيت الابيض إيران بأنّها تسعى سرًا لبناء مصنعين أحدهما لإنتاج اليورانيوم المخصب.[3]

حيث تنظر الولايات المتحدة إلى برنامج ايران النووي كأهم تحدي لعملية التوازن في منطقة الخليج العربي، لغير صالحها، فهي تنظر إلى هذا البرنامج على أنّه غطاء لإنتاج أسلحة نووية وتطويرها بينما تصر ايران على أنّه برنامج سلمي مدني لإنتاج الطاقة.[4]

*التي تعمل بطاقة الاشعاع النووي.

([1]) صمويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص301.

([2]) عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 38.

([3]) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص378.

([4]) عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ص73-74.

لذلك فإنّ الولايات المتحدة لا يمكن أنّ تبقى مكتوفةً الأيدي أمام استراتيجية إيران العسكرية النووية، فعليها أن تعاملَ إيران كقوة نووية محتملة، لا ينبغي تغيير جهودها لإقناع إيران بقبول الحد مِن التسلح.[1]

كلُّ ذلك يثير القلق لأنّ التصريحات الأمريكية العامة قد ركّزت على قضية طموحات إيران للحصول على الأسلحة النووية وبنُيتها السياسية، على نحو كبير.[2]

لذلك اتخذت الولايات المتحدة الامريكية خطوات عملية لردع ايران والعدول عن برنامجها النووي حيث فرضت عقوبات على ايران، ليشمل تاريخ العقوبات الدولية أربعة قرارات صادرة مِن مجلس الأمن القرار (1737) في العام 2006، وكذلك القرار (1747) في عام 2007، والقرار (1803) في العام 2008، وأخيرًا القرار (1929) في العام 2010، وتضمنت هذه القرارات حظرًا لبيع المواد والتكنولوجيا لإيران التي تستعمل في تخصيب اليورانيوم، وتطوير الصواريخ البالستية، ونشاطات المياه الثقيلة، وقطع التعامل مع بعض المصارف الإيرانية، ووقف بيع أنظمة التسليح لإيران. وقد تم الالتزام مِن قبل الصين بتلك القرارات إلى غاية عام 2015 وقت توقيع الاتفاق النووي.[3]

وما زيارة الوفد الرفيع المستوى مِن العربية السعودية إلى الصين في العام 2006 وعقد اتفاقيات ضخمة في مجال النفط، ما يمثل إلى القدم الأولى للتحرك الصيني لتعويض نتائج الصراع القائم بين الولايات المتحدة وأوروبا مِن جهة وإيران مِن جهة ثانية، لتعويض النقص الحاصل لديها من الطاقة بسبب العقوبات الاقتصادية على إيران نتيجة برنامجها النووي.[4]

وهذا ما تعزز في اللقاء بين وزير الخارجية الصيني (يانغ) ووزراء مجلس التعاون الخليجي في عام 2011 في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، حيث تطرقت الوفود الخليجية إلى مسألة الأمن في الخليج بسبب سياسة التدخل الإيرانية في الشؤون الداخلية للبعض مِن الدول الخليجية مثل البحرين، ومساعيها مِن أجل حيازة أسلحة نووية، الذي أكّد فيه الوزير الصيني تأييد بلاده للمبادرة التي تدعم اخلاء منطقة الشرق الاوسط مِن أسلحة الدمار الشامل، كما أيّدت الصين في اللقاء

([1]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ص32-33.
([2]) ديفد ماك، مصدر سبق ذكره، ص173.
([3]) وردة مساعد علي عثمان الشاعري، مصدر سبق ذكره، ص271.
([4]) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص431.

جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيادة المملكة العربية السعودية لمعالجة الأزمة في اليمن.[1]

ومع أنّ الولايات المتحدة الامريكية تفرض عقوبات على ايران إلا أنّ الاتفاق النووي في 14 تموز 2015 حول المسألة النووية الإيرانية أفضى إلى تحول الولايات المتحدة مِن التمحور حول القطب السعودي إلى الاقتراب جدًا مِن القطب الإيراني، أمّا بمعادلة التوازن أو الترجيح لصالح إيران؛ لأنَّ الاتفاق النووي أطلقَ يد إيران في المنطقة.[2]

إلا أنّ هذا الاقتراب مِن إيران لم يدم طويلًا، حيث تم نقض التسوية الدولية حول برنامج إيران النووي التي عقدت في العام 2015 بمبادرة مِن واشنطن، والانسحاب منه بشكل رسمي في أيار مِن العام 2018، مِن قبل الرئيس السابق دونالد ترامب والذي مثّلَ انتكاسةً جديدةً لمصالح الصين مع ايران.[3]

رأت الصين بإصرار الدول الأوروبية على الاحتفاظ بالاتفاق النووي مع إيران، فرصة للإبقاء على صيغة التعاون الإيراني الصيني، وعليه لم تغير الصين من علاقاتها النفطية والتجارية مع إيران.[4] ولفهم قضية البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في التنافس الامريكي الصيني في المنطقة، لابد لنا ان ندرس دور الصين في تطوير هذا البرنامج والذي سوف نتناولها في الفقرة الأتية.

ثانيًا: الصين وبرنامج ايران النووي:

مثّلت البداية الحقيقية للتعاون بين الصين وإيران في مجال برنامجها النووي توقيعهما في سنة 1985 على اتفاقية للتعاون النووي لأثني عشر عامًا، لأنّ إيران بدأت بتحديث برنامجها الذي توقف بعد الثورة الإيرانية، أمّا الصين فكانت في بداية عملية الانفتاح والاصلاح الاقتصادي وتسعى لتحقيق المكاسب الاقتصادية مِن خلال قدراتها النووية العسكرية.[5]

كما شاركت الصين في جهود إيران للحصول على أسلحة نووية، وبعد توقيع الاتفاق الصيني– الإيراني المبدئي، وافق البلدان على مذكرة تفاهم عام 1990 بشأن التعاون العلمي ونقل

([1]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ص208-209.

([2]) المصدر نفسه، ص197.

([3]) جيل باريس، (دونالد ترامب، أو دبلوماسية موازين القوى)، مجموعة باحثين: اشراف برتران بادي ودومينيك فيدال، نهاية الزعامة الامريكية؟ اوضاع العالم 2020، ترجمة: نصير مروَة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020، ص115.

([4]) أعلية علاني، الصين ودول الخليج والعراق .. أية أدوار مستقبلية؟ مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد46، بغداد 2019، ص83.

([5]) سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الامريكية، واثر التحول في النظام الدولي، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص158.

التكنولوجيا في المجال العسكري لمدة عشر سنوات. وفي أيلول 1992 زار الرئيس الاسبق "هاشمي رفسنجاني" باكستان بصحبة خبراء الأسلحة النووية، ثم توجه إلى الصين ووقع اتفاقية أخرى للتعاون النووي، وفي شباط 1993 وافقت الصين على انشاء مفاعلين نوويين 300MW في إيران، ووفق هذه الاتفاقيات نقلت الصين المعلومات النووية والتكنولوجيا اللازمة لإيران وأيضًا درّبت المهندسين والعلماء الإيرانيين وكذلك زودتها بجهاز تخصيب الكاليوترون، وفي عام 1995، وبعد ضغوط مِن قبل الولايات المتحدة وافقت الصين على إلغاء حسب تعبير الولايات المتحدة و "التعليق" حسب قول الصين بيع المفاعلين الـ 300MW إلى إيران.[1]

تتمحور أسس العلاقة بين إيران والصين في الطاقة وتصدير الغاز والنفط الإيراني إلى الصين، مقابل تطوير برنامجها النووي بمساعدة الصين، فضلًا عن الاستثمار والتجارة والتعاون العسكري في شؤون التدريب والتسليح.[2]

وإذا نظرنا إلى أسباب ودوافع المواقف القوية التي تتبناها الصين للدفاع عن إيران على الساحة الدولية، وبالتحديد في قرارات مجلس الأمن، فقد نجد سر هذا التحالف يكمن في قضايا لا تتحدد في إيران، بل ما يحرك الصين عوامل سياسية واقتصادية ومصالح دولية في سبيل الحفاظ على المكتسبات والطموح والمواقف للسيطرة على العالم، وعلى طبيعة الصراع القائم وأطرافه، ومن الطبيعي بأن لا تضحي الصين مِن أجل إيران، بمكتسباتها وإنّ معارضتها لا ترتقي إلى الاصطدام مع الولايات المتحدة ومعظم دول العالم.[3]

لذا فأنّ المستفيد الأكبر مِن الخلاف النووي الإيراني مع الولايات المتحدة هي الصين، إذ برعت الصين باستخدام علاقتها مع إيران بكونها ورقة مساومة في علاقتها مع الولايات المتحدة فتمكنت مِن الحصول على تنازلات مِن الأخيرة مقابل موافقتها بعقوبات الأمم المتحدة على إيران، فضلًا عن بقاء الصين شريكة إيران التجارية الكبرى، واستفادة الصين مِن الحصول على النفط الايراني وبأسعار مخفضة بسبب محدودية فرص إيران للتصدير.[4]

ويمكن أيضًا تفسير مبررات الصين للموقف المهادن مِن الملف النووي الإيراني وكالآتي:[5]

([1]) صمويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص301.

([2])عدنان خلف حميد البدراني، (الصين ومسألة أمن الخليج العربي: المواقف والاهداف)، مجموعة باحثين: السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص211.

([3]) ستار جبار علاي، مصدر سبق ذكره، ص230.

([4]) خالد عبد الاله عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص ص75-76.

([5]) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ص249-250.

1- ترى الصين في زيادة تنامي النفوذ الإيراني في منطقتي الخليج العربي ووسط آسيا تحجيم لهيمنة الولايات المتحدة وتقاطعًا مفيدًا لأجندتها الاقتصادية والجيوسياسية والأمنية.

2- كما أنّ إيران ثالث أكبر مورد للصين مِن النفط إذ بلغت صادرات إيران إليها ما يعادل 12% مِن احتياج الصين للنفط كما أنّ الصين تبدي اهتمامًا متزايدًا للغاز الإيراني، لذلك ترفض الصين تغليظ العقوبات ضد إيران، وهذا ما يبرر لجوءها لاستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد تصعيد العقوبات كما تعارض توجيه ضربة جوية لمنشآت إيران النووية.

أصبحت الصين تسعى إلى الابقاء على خلاف الولايات المتحدة مع دول المنطقة وتحديدًا في الملف النووي الإيراني، حيث لا ترغب الصين إلى التوصل لاتفاق شامل بين الولايات المتحدة وإيران والذي مِن شأنه أن يضر بالمصالح الصينية؛ لأنّ دعم الصين لطموحات إيران النووية قد تحول دون هيمنة أمريكا على نحو كبير في منطقة الخليج العربي، وأنّ هناك مصلحة أخرى لديمومة الأزمة الإيرانية وهي اشغال الولايات المتحدة جزئيًا عن شرق آسيا.[1]

يتضح أنّ الصين استطاعت الاستفادة مِن الملف النووي الإيراني بشكل كبير سواء مِن الطرف الإيراني أو الطرف العربي أو حتى مِن طرف الولايات المتحدة، لأنّها استطاعت الإبقاء على علاقاتها التجارية مع إيران ولاسيما في مجال الطاقة والمجال التجاري ولو بحدودها الدنيا بعد عزوف الشركات الأوروبية والأمريكية للعمل في إيران بسبب العقوبات، والحد مِن النفوذ الأمريكي في المنطقة مِن خلال تقديم الدعم لإيران، فضلًا عن أنّها تمكنت مِن أن تعمل على تقوية علاقاتها التجارية والنفطية الاستثمارية مع المملكة العربية السعودية، في ضوء رغبة المملكة والدول الخليجية لتقليل دعم الصين لبرنامج إيران النووي، أو بسبب اهتزاز الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع الاتفاق النووي عام 2015، حيث أنّها استطاعت مِن خلال هذه الورقة التفاوض والحصول على مكاسب مِن قبل الولايات المتحدة.

يمكن أن نستخلص مما سبق أنّ منطقة الخليج العربي لها أهمية جيوستراتيجية مهمة على مستوى العالم قديما، وحديثا، ومستقبلا، وهي محط اهتمام الدول الكبرى في العالم على مرّ العصور، ولا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عنها حتى لو استطاعت تامين حاجتها من الطاقة ذاتيا، لذلك سوف يبقى الأمريكيون يولون لمنطقة الخليج العربي أهمية خاصة، وإنّ الدماء الأمريكية التي سالت على أرض الخليج العربي تعد أكبر دليل على ذلك، وانهم حتى لو

(1) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ص65-66.

اضطروا إلى تقديم تنازلات فانهم يسعون الى الابقاء على مصالحهم الاستراتيجية، فضلًا عن أن الصين تدرك جيدا أن مستقبل التنمية في البلاد مرهون بمصادر الطاقة من الخليج العربي، حتى لو استطاعت أن تنوع مصادر طاقتها من بقية المناطة مثل وسط اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، لذلك نجدها تحاول الاستفادة من كل الأحداث التي تحصل في الأقليم، والخروج بأعلى المكاسب، وكذلك تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى، من أجل توفير ذلك لاستكمال قوتها الذاتية، وأنها تَعد أدارتها للقضايا في المنطقة من ضمن أدواتها السياسية التي تستطيع من خلالها المناورة؛ لأنها تعلم جيدا أنّها غير قادرة على مواجهة الولايات المتحدة في الوقت الراهن، وهي بانتظار الفرصة التي تضعف فيها الولايات المتحدة من أجل أن تستحوذ على نفوذ أكبر في المنطقة، مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة نفوذها في المستعمرات البريطانية في منطقة الخليج العربي قبل أكثر من نصف قرن.

وعليه فإنَّ هناك مجالات عديدة تسعى الصين لمنافسة الولايات المتحدة فيها في منطقة الخليج العربي والتي سوف نتناولها بشيء من الايجاز في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

محددات التنافس الأمريكي – الصيني في منطقة الخليج العربي

المبحث الاول: المحددات الاستراتيجية

المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية

المبحث الثالث: المحددات العسكرية والتكنولوجية

الفصل الثاني

محددات التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة مهيمنة على المستوى العالمي، وإنّ نفوذها في منطقة الخليج العربي كبيرٌ جداً؛ وذلك للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة والتي تم الاشارة اليها في الفصل الأول من هذه الدراسة، ولكون أنّ النفوذ الأمريكي متجذر منذ أكثر من نصف قرن فإنّ مهمة الصين في تحقيق تقدم على مستوى المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي أمر صعب جداً كونها منطقة مهمة للمصالح الأمريكية، لذلك نجد أنّ الصين تتحرك ببطء وحذر في سبيل عدم اثارة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها تعلم جيدا أنّها غير قادرة على المواجهة في الوقت الحالي، وعلى الرغم من أنّها تسعى إلى تحقيق نفوذ في جميع المجالات الا أنّه نجدها قد ركزت في بعض المجالات التي تستطيع تحقيق نجاحات كبيرة فيها والمتمثلة بعناصر القوة الناعمة وخاصة الاقتصادية منها، لذلك يمكن أن نتناول محددات التنافس بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة من خلال ثلاث مباحث وكما يلي:

المبحث الاول: المحددات الاستراتيجية.

المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية.

المبحث الثالث: المحددات العسكرية والتكنولوجية.

المبحث الأول

المحددات الاستراتيجية

من المعروف أنّه، كلما زادت قوة الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية، فأنّ دائرة مصالحها تتوسع تبعًا لذلك، ومِن أجل حماية هذه المصالح، فإنّها تسعى إلى استخدام عدة أدوات، وبما أنّ الصين غير جاهزة لاستخدام أدوات القوة الصلبة للحفاظ على هذه المصالح، لذلك نجدها تستخدم أدوات القوة الناعمة، لذلك يمكن دراسة سعيها للتوسع الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي في منطقة الخليج العربي ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة عالميًا في مجالات عدة سنتناولها، مِن خلال ثلاثة مطالب وكالآتي:

المطلب الأول: المحدد الثقافي

لقد أصبح الدين مِن القضايا المحورية في السياسة الدولية "بل يعده البعض من أهم محركات العلاقات الدولية" بعد أحداث الحادي عشر مِن أيلول وترتب عليه سياسات ومواقف أقليمية وثنائية، وقد أقترن ذلك بالإسلام السياسي وبالتطرف الديني وبالإسلام، وقد أقدمت أمريكا وحلفاؤها على غزو أفغانستان ومِن ثم العراق وكان لأيدولوجية الدّين وللعامل الديني دور في تلك الحرب، وعلى أثر ذلك توتّرت العلاقات العربية مع الغرب بسبب أنّ الإرهاب أرتبط بالدين الإسلامي وخطابه، وشنّت وسائل الإعلام الغربية حملة التّهم وأظهرت حقدًا دفينًا ضد الإسلام والعرب "وان خطاب بوش الابن انها حرب صليبية لم تكن زلة السياسة بل كانت استراتيجية"، وأصبح العرب في موقف الدفاع، وقامت الدول العربية بالانخراط في حملة محاربة الإرهاب عالميًا، ونشطت في حوار الأديان، كما أظهرت الصين حرصًا على الاقتراب مِن الدول العربية ليس مِن مقاربة صراع الأديان، بل ضمن إطار الحوار بين الحضارات.[1]

ويمكن القول أنّ النقطة التي تقرب الصين مِن العرب وبالعكس هو أنّ الغرب وضع في ذهنه أنّ الحضارة الصينية، والإسلام، هما أعداء المستقبل للغرب، وهذا ما تم الإشارة إليه في أطروحة صِدام الحضارات لصامويل هنتنغتون، وأنّ ذلك ليس مجرد طرح نظري إنّما كان هنتنغتون يُعّبر عن فحوى اتجاهات سياسية – وفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية لرسم السياسة العالمية عامة والغربية بوجه خاص ومستقبلها في التعامل مع أوجه صراع مِن المؤكد أنْ تكونَ ظاهرة في

(1) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص145.

العالم في العقود القادمة.[1] وهذا يعني أنّ أهم تحدي هو الحضارة العربية الاسلامية مدعومة بالحضارة الكونفوشيوسية.

لذا، فأنّ المعتقدات الغربية العالمية تفترض أنّ شعوب العالم بأَسره، لا بد لها أن تعتنق المؤسسات والقيم والثقافة الغربية؛ لأنّها تمّثل أرقى فكر وكذلك؛ لأنّها أكثر استنارة وعقلانية وليبرالية وتحضّر وحداثة.[2] إذ أنّ هناك من يراه الانتصار النهائي للرأسمالية والليبرالية، كما اكد ذلك فرانسيس فوكاياما في نظرية نهاية التاريخ والأنسان الأخير والذي هي ليست نظرية بقدر ما كانت إطارًا فكريًا واستراتيجيًا وبوصلة تحركت عن طريقها الاستراتيجية الأمريكية في حينه.

وجاءت هجمات 11 مِن أيلول 2001 لتعقّد الأمر أكثر، فقد أدّت إلى المزيد مِن العراقيل بوجه العرب الراغبين في دخول الولايات المتحدة والتي أدّت بدورها إلى إنخفاض حاد في أعداد الزائرين للولايات المتحدة، وبخاصة مِن دول الخليج العربي، وإنّ هذا الإجراء قد شوّه الكثير مِن صورة أمريكا، بالمقابل فتح العديد مِن الفرص للصين في الوقت ذاته.[3]

مما دفع الامريكيون للتساؤل بعد فترة قصيرة مِن أحداث 9/11، لماذا يكرهوننا؟، والذي أجاب عليه جوزيف س. ناي، بأنّ الكثير مِن العرب يخشون سياسات أمريكا، ويعارضونها، ويسيئون فهمها، ولكنّهم برغم كل ذلك معجبون ببعض جوانب الثقافة الأمريكية، لأنّ العرب يشاركوننا في قيم كثيرة، مثل: الرغبة في الديمقراطية، والإيمان الديني، والعائلة.[4]

وهذا ما يؤكده استطلاع للرأي أجراه المجلس الثقافي البريطاني بين 5000 طالب في تسعة بلدان إسلامية، بأنّ الولايات المتحدة ما تزال الخيار الأول كموقع لمتابعة التعليم في الخارج وكانت المملكة العربية السعودية مِن بين تلك البلدان التي جرى فيها هذا الاستطلاع.[5]

لذلك على الولايات المتحدة الامريكية ان تتبع دبلوماسية عامة في منطقة الخليج العربي يكون لها ثلاثة أبعاد، ويتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون ذكية وسريعة في البعد الأول، بحيث تستطيع الاستجابة بسرعة وتقدم توضيحا للأحداث الجارية، مِن خلال الوحدات الإذاعية الجديدة مثل راديو سوا، الذي يذيع بالعربية ويمزج بين الموسيقى الشعبية والأخبار، واعتبره

([1]) محمد كريم كاظم، وخضر عباس عطوان، علاقات العرب الدولية – دراسة انموذج اوروبا واسيا، ط بلا، السنهوري، بيروت، 2017، ص230.
([2]) صامويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص501.
([3]) سوبارامأنّ ناريان، مصدر سبق ذكره، ص317.
([4]) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص179.
([5]) المصدر نفسه، ص89.

خطوة في الإتجاه الصحيح، وأنّ على الأمريكيين أن يعملوا بشكل أكثر فعاليةً مع الوسائل الإعلامية المحلية ولاسيما محطتي العربية والجزيرة، أمّا البُعد الثاني، فيتعلق بتطوير بضعة مواضيع استراتيجية، فعليها أن تقوم بتوضيحات أفضل للسياسات الأمريكية، وكذلك اظهار أمريكا كونها أعظم أمة ديمقراطية، أمّا البُعد الثالث والأهم، هو تطوير استراتيجية بعيدة الأمد للمبادلات التعليمية والثقافية، التي تعمل بتنمية مجتمعًا مدنيًا أغنى وأخصب وأكثر انفتاحًا في بلدان الخليج العربي، وأنّه يعتقد أيضًا بأنّ السكان الأصليين الناطقين باسم أمريكا هم أكثر تأثيرًا مِن الأمريكيين، ويضرب مثل في ذلك أنّ المهاجرين الإيرانيين يذيعون برنامجًا تلفزيونيا يدعو لتشجيع الإصلاح في إيران.[1] وعليه فأنَّ الولايات المتحدة الامريكية اعتمدت على مبدأ القوة الناعمة والمعلوماتية كأهم الأُطر في تحقيق استراتيجيتها.

استراتيجية الصين الثقافية:

تستهّل الوثيقة الصينية تجاه الدول العربية بإشارة أساسية مِن مصادر القوة الناعمة، إذ يمكن أن نقرأ في جملتها الأولى، "تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ"، حيث أنّ في هذا النص تذكير للعرب بعلاقاتهم مع الصين الذي أمتد لأكثر مِن ألفي عام، كما أنّ هذا الماضي لا يشبه ماضي علاقات العرب مع حضارات ومناطق وبلدان أخرى، وبالتحديد الأمة الغربية الأوروبية والأمريكية، وهذا الماضي يقترن بالاستعمار والاحتلال والاستعلائية والهيمنة والسيطرة والاستغلال، وجميعها قِيم سلبية ليس فيها مـــا يدعو العرب للانجذاب إلى الغرب، أمّا الصين فإنّها ارتبطت بطريق الحرير بحرًا وبرًا.[2] لذلك فأنّ الصين ترى أنّ ما يتوجب على الأجيال الجديدة المنشغلة ببناء الحزام والطريق، أن تعمل أيضًا على بناء حزامًا ثقافيًا جديدًا يعمل لتعزيز التواصل الثقافي والإنساني، لأنّ التاريخ يثبت أنّ بناء حزام ثقافي على طول الحزام والطريق حتمًا سيسهم في الاستقرار والسلام والازدهار الاقتصادي في جميع المناطق التي تمرُّ بها هذه المبادرة.[3]

([1]) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص180-181.
([2]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص141.
([3]) جعفر كرار احمد، (الحزام الثقافي: تاريخ التبادل الثقافي بين الصين والعرب)، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص438.

باتت الصين أخيرًا تهتّم بالبُعد الثقافي، وهو ما دفعها إلى العمل على إنشاء الكثير مِن المراكز الثقافية الصينية في العديد مِن الدول الأخرى.[1] إذ لم تأتِ الصين إلى البلدان العربية على ظهر بوارج حربية وارهاب ومدافع وقمع ودمار، بل جاءت على ثقافة مبنية على قِيم ما تزال الصين تهتدي بها مع علاقاتها بالشعوب الأخرى، لهذا نجد أنّ الصين والعرب قد تعاملوا وفق ما نصّت عليه الوثيقة "باحترام ومساواة" ولم تقدم الصين نفسها كبديل لقِيم الشعوب الأخرى، وهذا هو بالعكس تمامًا مِن الخطاب السياسي الغربي للقوة الناعمة، الذي نشط للترويج عن أطروحتي صراع الحضارات ونهاية التاريخ، اللذان يستندان على افتراض الصراع والغلبة والحتمية.[2] أي أنّ الصين تطرح استراتيجية "السلام التنموي"، حيثُ تستخدم مفاهيم حميدة ومحببة للجمهور وجذابة بأكبر قدر ممكن على المستوى الدولي، وكأنّه نهج دولي جديد في العلاقات الدولية يقوم على التعاون المربح للأطراف كافة ومفاهيم العدالة والمنفعة بوصفها جوهر العلاقة وبناء شبكة من الشراكات التي يمكن أن تمثل في النهاية مجتمع المصير المشترك لتخدم السلام التنموي وهو دائم أكثر مما هو الحال مع السلام الديمقراطي الذي يقع في قلب المفهوم الليبرالي السائد للنظام الدولي.

وتسعى الصين إلى تعزيز قوّتها المعنوية، بواسطة تطوير أدوات عدة، مع جاذبية نجاحها التنموي، وأنّ أبرز تلك الأدوات محاولتها للتوسع الاعلامي بلغات عدة حول العالم، وانشاء المعاهد الكونفوشيوسية للتعاون الثقافي في الجامعات العالمية، والتي وصل عددها حتى العام 2008، إلى نحو 246 معهدًا، ومِن ذلك أيضًا المنصّات التي أنشاتها للتعاون مع دول أخرى كالمنتدى الصيني – العربي.[3]

لذلك نجد أنّ العلاقات الثقافية بين الصين والعرب قد تحسنت بفضل المنتدى الصيني – العربي، وتمَّ اطلاق الحوار بين الصين والجامعة العربية، وعلى ضوء التقارير الصحفية الصينية، قدّمت الحكومة الصينية لعدد مِن الطلاب الذين ينتمون إلى أكثر مِن عشر دول شرق أوسطية بعثات دراسية، كما تنوي الصين تدريب المئات مِن الموظفين في مجالات مختلفة مثل الكيمياء العضوية والزراعة.[4]

([1]) مصطفى علوي، مصدر سبق ذكره، ص311.
([2]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ص142-143.
([3]) نيللي كمال الامير، مصدر سبق ذكره، ص31.
([4]) سوبارامأنّ ناريان، مصدر سبق ذكره، ص312.

وتحتّل الصين المرتبة الخامسة عالميًا في التعليم، وكان عدد الطلاب الأجانب في سنة 1978 ألفي طالبٍ، إلا أنّ هذا العدد تغيّر في مطلع القرن الحالي فتخطى عدد الطلبة العرب فقط الـ1000 في الصين وأنّ النسبة تزداد بنسبة 30% سنويًا، وبعد عشرين عامًا مِن الاعتراف الدبلوماسي للملكة العربية السعودية للصين أي في سنة 2009، كان عدد الطلاب السعوديين 4000 طالبًا، أمّا في العام 2013 فأنّ وزارة التعليم العالي السعودية تبنّت تقديم منح لـ1500 شخصًا للدراسة في الصين، ويعود هذا العدد المرتفع للطلاب العرب في الصين إلى أسباب عدة منها أنّ كلفة التعليم أقل بكثير على ما هو عليه في بريطانيا والولايات المتحدة لذلك أصبحت الصين الخيار الثالث، فضلًا عن فرض القيود لتأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة دفع للتوجّه إلى الصين، كما أنّ المنح الصينية تُقدم عِبرَ الحكومة، وأنّها تقدم دعمًا للطلبة أثناء فترة الدراسة.[1]

مِن الواضح أنّ هناك انفتاحًا صينيًا لفهم الحضارة العربية، كما أنّ هناك انفتاحًا عربيًا لمعرفة الحضارة الصينية، خلال العقدين الأخيرين، كما يلاحظ أنّ هناك ارتفاعًا في مؤشر الميادين الثقافية إذ يمكن ملاحظة الآتي.[2]

- التوسع لإقامة المعارض الفنية بين الدول العربية والصينية.
- التوسع في الدراسة ومنحت الصين وفتحت أبوابها أمام الطلبة العرب في الجامعات الصينية في مجالات واسعة وعديدة.
- الإتّساع في مجال السياحة بين الطرفين.
- أنّ هناك ارتفاعًا عامًا للاهتمام في مجال تعلّم اللغة، إذ تشهد اللغة العربية اقبالًا مِن قبلِ الصينيين لتعلّمها.
- قامت الصين بفتح فضائيات باللغة العربية لتوصيل وجهات النظر الصينية إلى الدول العربية، ونقل الثقافة الصينية لهم.
- اقامة الأنشطة الرياضية والمباريات المتبادلة.

أي أنّ العلاقات الصينية العربية يغلب عليها طابع التعاون الثقافي وليس الصراع أي أنّ هناك تفاعلًا ثقافيًا متبادلًا، وأنّها تختلف عن العلاقات الثقافية التي يريدها الغرب بينه وبين البلدان العربية، والذي يسعى مِن خلالها أن تكون علاقة تبعية، وليس على أساس التفاعل الثقافي بين

(1) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص212.
(2) محمد كريم كاظم، وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص231.

حضارتين، وإنّما هو صراع بين حضارة منتصرة وأخرى منهزمة، وعلى المنهزم أن يقرّ ويعترف بالتبعية للمنتصر، ولكوننا عربًا ومسلمين فإنّ عقيدتنا وإرثنا الثقافي والحضاري يدعونا للاحتفاظ بهويتنا العربية والاسلامية وأن نتفاعل مع بقية الثقافات والحضارات في ضوء ذلك.

المطلب الثاني: المحدد السياسي

إنّ السياسة في العالم تظهر في أشكال متعددة، وفي الغالب لا يتم التعبير عنها بوضوح، وقد لا تكون بصورة شاملة لتعبّر عن المصالح والغايات والتوجهات اللازمة لخدمة المصالح.[1] لذلك هناك دائمًا شك في النوايا السياسية، وغالبًا ما تشير استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي إلى الصين باعتبارها منافسًا استراتيجيًا للولايات المتحدة الأمريكية وتصفها بالعدو والخصم الاستراتيجي.[2]

وهذا ما جعل الكثير مِن الأمريكيين يؤمنون بعدم صحة أطروحة "نهاية التاريخ"، وهي إنّ المثال الأمريكي هو الوحيد صاحب الحق بالمطالبة بصورة مشروعة بضرورة الهيمنة على النظام العالمي، وأنّه أصبح ماثلًا، وبأنّه لا خصوم له، لذا نجد أنّ انبعاث المحافظين الجدد كان مِن هذا المنطلق، ليبرهنوا صحة هذا الاعتقاد، أمّا الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما فقد كانت له رؤية تختلف عن هؤلاء، وهي أنّ العالم يتّجه نحو التعددية القطبية، وأنّ هناك وضعًا جديدًا سينشأ، وإنّ الولايات المتحدة سوف تتكّيف معه، وأنّ الفشل في العراق هو البرهان الأكبر على هذه القناعة.[3]

لذا تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصعود الصيني على أنّه عائقٌ أمام رغبة الولايات المتحدة للهيمنة على الشؤون في النظام الدولي، ولاسيما في سياق اختلاف كل منهما في رؤية طبيعة النظام الدولي، أذ ترفض الصين فكرة الهيمنة الأمريكية على الشؤون العالمية، وتصّر على أنّ النظام متعدد الأقطاب يجب أن يكون البديل؛ لأنّه الأمثل لتحقيق التنمية الأقتصادية والسياسية على المستوى الدولي.[4]

([1]) هاري آر. يارغر، مصدر سبق ذكره، ص209.
([2]) محمد محمود السيد، تحالف روسي صيني لأزاحه الولايات المتحدة مِن صدارة النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد54، العدد216، 2019، ص291.
([3]) سيلفان سيبيل، مصدر سبق ذكره، ص104.
([4]) خالد حسين، تحول الصين إلى "سياسات اكثر واقعية" على الساحة الدولية، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد30، 2019، ص17.

فقد أصبحت وجهات النظر في البيت الأبيض واعتقادهم هو أنّه أصبح لاستراتيجية احتواء الصين ما يبررها، سيما أنّ الصين بدأت تخرج أكثر فأكثر عن تحفظّها الدبلوماسي، باستخدامها لحق الفيتو [أي حق النقض] في مجلس الأمن ضد مشروعات قرارات غربية ولاسيما في سوريا.[1]

فضلًا عن أن تطور الصين لا يمكن فصله عن العالم، سيما تحت اصرار الصين على مبدأ الانفتاح على العالم والعدول عن العودة لتطبيق سياسة الانغلاق مجددًا، لأنّها تربط التنمية بالسلام العالمي، ففي 2005/9/15 ألقى الرئيس السابق "هوجينتاو" خطابًا مهمًا بعنوان السعي الجدّي لإقامة السلام الدائم، في اجتماع قمة الأمم المتحدة، بمناسبة الذكرى الستين لقيام دولة الصين، والذي أشار فيه إلى أنّ تَطوير الاقتصاد الصيني يستفيد مِن الاستقرار والسلام في العالم، ولا يمكن للصين أن تهدد المجتمع الدولي.[2]

بالرغم مِن هذه التطمينات الصينية، إلا أنّ الرئيس الأسبق أوباما أسرع بتركيزه على منطقة صاعدة في العالم وهي شرق أسيا، والذي بدأ في الصين الذي كان يرى فيها المنافس الوحيد والحقيقي الذي بإمكانه أن ينازع الولايات المتحدة على مكانة قمة الهرم الدولي المتربعة عليه.[3]

واستمرت نظرة القلق الأمريكية هذه حيال الصين والخشية مِن قوتها المتنامية التي لا تزال تحت الإعداد والتشكيل، والتي مِن الممكن منافستها في المستقبل، بالرغم مِن وجود شكوك حول إمكانية الصين في قدرتها على تشكيل توازن للقوى العالمية، وهل أنّ القوة الاقتصادية سوف تتغلب على القوة العسكرية ولاسيما في مناطق التنافس الاستراتيجية مثل الخليج العربي.[4]

لذلك نجد أنّ الصين قد أصبحت موضع الرهان في الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب، الذي رفع شعار مواجهة أولئك الذين يسرقوننا في إشارة إلى الصين، وكان أول اجراء في كانون الثاني 2018، مِن خلال زيادة الرسوم على سلسة مِن المستوردات الصينية، إلا أنّ الصين ردّت بالمثل، بالرغم مِن الاذعان لتنازلات ذات دلالة، إلا أنّ ذلك ليس كافيًا مِن وجهة نظر الرئيس ترامب؛ لأنّ الموضوع ليس موضوع ميزان تجاري فحسب، وهذا ما أشارت إليه المطالب المقدمة إلى المفاوضين الصينيين في آيار 2018، وكان مِن بين هذه المطالب وقف

([1]) دومينيك باري، مصدر سبق ذكره، ص233.
([2]) سالي نبيل الشعراوي، مصدر سبق ذكره، ص213.
([3]) سيلفأنّ سيبيل، مصدر سبق ذكره، ص108.
([4]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص ص47-48.

المعونات الحكومية للصناعات المتقدمة الطليعية في برنامج "صنع في الصين 2025" فضلًا عن قبول القيود الأمريكية على الاستثمار في التكنولوجيا، والتي لم تقابلها ردود انتقامية.[1]

أي أنّ الصين في القرن الحادي والعشرين، ليست صين القرن العشرين، التي تقبل بكل الإملائات الأمريكية عليها، وبدأ صوتها يعلو أكثر، وباتت تخرج عن تحفظها لمواجهة النفوذ الأمريكي على العالم.

أولًا: العلاقات الأمريكية السعودية بعد 11 أيلول.

أنَّ أصدقاء الغرب المقربين في العالم العربي أمّا أنّهم مثل مشيخات الخليج السعودية والكويت المعتمدة على القوة العسكرية الأمريكية، أو مثل الجزائر ومصر يعتمدون عليها اقتصاديًا، في نهاية الثمانينات إنهارت الأنظمة الشيوعية التي كانت في أوروبا الشرقية، بسبب عدم قدرة الإتحاد السوفيتي على تقديم الدعم العسكري والاقتصادي لهذه الأنظمة، وإذا اتضح أنّ الولايات المتحدة والغرب غير قادر على المحافظة لتوابعه مِن الانظمة العربية، فمِن المرجّح أن يلقوا المصير نفسه.[2]

وعليه، فإنّ ما بعد 11 أيلول يفيد كاختبار صدمة [Crash test] للعلاقات الأمريكية السعودية، التي ستظل بعدها قائمة، والتي يمكن توضيح طبيعتها بأنّها مصلحة بين قادة لمواجهة الرأي العام المعادي، بينما تُعدُّ القيم المتقاسمة بينهم إذا استثنينا المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، فإنّها بلا شك قليلة ونادرة.[3]

فضلًا عن أنّ التبرير الأيديولوجي لسياسات الولايات المتحدة المتعلقة بتغيير النظام في العراق، وتنفيذها بالقوة العسكرية الشديدة مِن خلال الاحتلال قد قوضا مصداقية الولايات المتحدة، كما أنّها أثارت الشكوك حول درجة الاعتماد على الولايات المتحدة كشريك استراتيجي للمملكة التي يكون دعمها مهم جدًا، إذا ما أرادت الولايات المتحدة تحقيق أهدافها في المنطقة على المديين القصير والمتوسط.[4]

([1]) دومنيك باري، مصدر سبق ذكره، ص ص234-235.
([2]) صمويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص ص347-348.
([3]) اوليفيه دالاج ودومنيك فيدال، واشنطن، تل ابيب، الرياض، أزمة مسارات، مجموعة باحثين، اشراف برتران بادي ودومنيك فيدال، نهاية الزعامة الأمريكية؟ اوضاع العالم 2020، ترجمة: نصير مروّة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020، ص269.
([4]) ديفد ماك، مصدر سبق ذكره، ص ص162-163.

إلا أنّ ومنذ بداية الولاية الثانية للرئيس بوش الابن سنة 2005، أي عند بداية ظهور ملامح فشل المشروع الأمريكي في العراق، لم يكن أمام الأمريكيين إلا العودة للاستعانة بالسعودية لمساعدتهم للخروج مِن المأزق العراقي مِن جهة، ولمواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة مِن الناحية الثانية، لهذا جاءت فكرة حلف المعتدلين (الولايات المتحدة + دول مجلس التعاون + مصر والأردن)، والعودة مجددًا إلى سياسة التركيز على الاستقرار بدلًا مِن سياسة الاصلاح.[1]

أمّا مِن جهة القادة السعوديين فإنّهم شعروا بمدى هشاشة التزامات الادارة الأمريكية، اللذين يهتمون للعقود أكثر من التحالفات. وهكذا، نجدُ أنّ ضغط الولايات المتحدة الرامي إلى خفض أسعار النفط مِن خلال زيادة الانتاج، تواجّه برفض دبلوماسي، لكّنه حاسم مِن السعوديين، الذين يحتاجون لهذه الأموال في مشروعاتهم الضخمة فضلًا عن حربهم في اليمن، عن طريق الإبقاء على أرتفاع الأسعار.[2]

لذلك نجد أنّ المملكة العربية السعودية باتت تنوّع تحالفاتها بالاقتراب أكثر مِن الصين، وهذه الاستراتيجية مشتركة بين العديد مِن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، لانتزاع الكثير مِن التزامات الولايات المتحدة، لذلك يمكن أن نلاحظ أنّ الدور الصيني في الخليج، يمكن أن يتحول إلى ورقة مساومة لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والمملكة بشكل خاص.[3] إنّ الاتفاقات الأخيرة التي عقدتها المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة خلال زيارة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى الرياض، والتي تمكّنت مِن إعادة نوع من الثقة للعلاقات التاريخية بين البلدين، ومنحتها عمقًا جديدًا، مِن خلال شبكة المصالح الاقتصادية الحيوية، التي مِن الممكن أن تتحول، [إذا أُحسِنَ استثمارها] إلى أوراق ضغط على السياسة الأمريكية، على المستوى الاقليمي لا الثنائي فقط.[4]

إنّ دول الخليج العربي لا تتأثر لوحدها في السياسة الأمريكية إزاء منطقة الخليج العربي، ومِن بعدها تُجبر على التعامل مع هذه التداعيات؛ لأنّ هناك ردود فعل عالمية على السياسة الأمريكية وخاصة العسكرية وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي.[5]

بالرغم من تدهور العلاقات الامريكية – السعودية بعد أحداث الحادي عشر من ايلول 2001، إلا أنّ الولايات المتحدة أدركت أهمية المحافظة على علاقاتها مع السعودية وأنّها الحليف

(1) اشرف سعد العيسوي، مصدر سبق ذكره، ص156.
(2) اوليفيه دالاج ودومنيك فيدال، مصدر سبق ذكره، ص270.
(3) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص74.
(4) جهاد العودة، مصدر سبق ذكره، ص270.
(5) جون بيتريسون، مصدر سبق ذكره، ص225.

الأقوى لها في المنطقة، بالمقابل فإنَّ القيادة السعودية استشعرت هي الأخرى بضرورة تنويع علاقاتها السياسية وعدم الارتهان المطلق للولايات المتحدة فقط، ولاسيما أنّ الأخيرة أظهرت اهتمامًا أكبر بمصالحها الاقتصادية على حساب تحقيق الأمن في المنطقة.

ثانيًا: السياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، فإنّ الصين التي يكاد يغيب دورها أمام الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي، أعلنت رغبتها للانتقال لأداء دور أكثر تأثيرًا، شرط أن يُطلب منها ذلك، فضلًا عن كونها شريكًا اقتصاديًا، لذا سعت الصين لأن تقدّم نفسها شريكًا سياسيًا مهمًا، وأنّها قوة كبرى تعمل على تعزيز التأثير الذي تسعى إليه، فاستمرت بتوجيه الإتهامات إلى الولايات المتحدة بعرقلة العلاقات الصينية الاقتصادية في المنطقة.[1]

ويهتم العرب بالصين لكونها قوة كبرى في السياسة الدولية، وليس لها تاريخ استعماري، وأنّها مرشحة ليكون لها دور فاعل وأساسي في التوازن الدولي وذكاء دبلوماسيتها وعدم وجود صدامات معها، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أصبحت المنطقة بغيابه تحت ضغط الانضواء تحت النفوذ والهيمنة الأمريكية، وبرغم مِن أنّ الصين لا يظهر على سياستها أنّها ذات إرادة وعزم لخوض تنافس مع أمريكا أو لإزاحتها مِن سياسة المنطقة، ألا أنّها بدأت تترك بصمتها على بعض القضايا مثل الموقف مِن العقوبات الإيرانية وسوق السلاح والأزمة السورية.[2]

واستغلت الصين الميزات النسبية التي تتمتع بها بمهارة، ولكونها لم تكن دولةً استعماريةً فهي لا تحمل عبئًا تاريخيًا، كما أنّها ليس لديها سياسة ورؤية إلى إدخال تحول في المنطقة كما هو الحال مع أمريكا، إضافة إلى ميزتها بأنّها سوقٌ هائلة، مما يجعلها جائزةً مغريةً إلى المستثمرين الخليجيين.[3] لذلك يمكن رصد ثلاثة ملامح رئيسية لسياسة الصين في فترة ما بعد الانفتاح هي: البرجماتية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلًا عن تفادي الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

([1]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص46.

([2]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص172.

([3]) سوبارامان ناريان، مصدر سبق ذكره، ص317.

([4]) حسين أسماعيل، أولوية الاقتصاد: انعكاسات تحولات نمط التنمية على افاق الصعود الصيني، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد52، العدد207، 2017، ص16.

وثمة جوانب سياسية تجذب الصين لإرساء علاقات مع المملكة العربية السعودية على قوائم الشراكة الاستراتيجية، إنّ الاستقرار والتوازن مصلحة صينية ذات صلة بنهوضها السلمي وبتنميتها الاقتصادية، واتساع دورها ونفوذها في السياسة الاقليمية والدولية، وهي الحقيقة التي لا يمكن للصين اعفاء نفسها عنها برغم مِن أنّها تصفُ نفسها بأنّها دولة مِن دول العالم النامي في خطابها السياسي، وأنّها لا تملك أجندة قوة كبرى مثل التي عرفتها العلاقات الدولية منذ ويستفاليا في العام 1648، وأنّ علاقاتها خلال الحرب الباردة في المنطقة العربية وجوارها كانت قد رُتبت على أساس التوازن بين مصر وايران، لكن بعد ضعف الدور المصري وصعود نجم السعودية، فمِن مصلحتها أن تُدير علاقاتها بالتوازن بين ايران والسعودية مِن خلال الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين.[1]

وأنّ الصين تسعى لإرضاء جميع الأطراف في منطقة الخليج العربي دون أن تميّز جهة على الأخرى، وهي بذلك ترغب بأنْ يكون لها رأي فيما يخص القضايا الأمنية بالمنطقة لتحقيق تقدم على مستوى النفوذ الأمريكي، ولاسيما بعد تصاعد وتيرة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في مناطق أخرى مِن العالم.[2]

وتطورت العلاقات الصينية – السعودية حينما زار الملك عبد الله بن عبد العزيز الصين وكان أول عاهل سعودي يزور الصين في نيسان 2007 بعد اقامة العلاقات بين البلدين سنة 1989، وكانت هذه الزيارة أول زيارة يقوم بها الملك خارج المنطقة العربية والاسلامية، مما يوحي بأنّها تحالف استراتيجي جديد.[3]

وفي هذا السياق فأنّ مكانة الصين في مجلس الأمن كعضو دائم، يمكّنها مِن أن تكون لاعبًا أساسيًا في الخليج، وانّها يمكن أن تصبح طرفًا وسيطًا في النزاعات القائمة، مع ضمان حيادتها، كونها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأنّها حريصة على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع دول الخليج؛ لأنّها تمثل سوقًا تجاريةً للبضائع الصينية، فضلًا عن أنّها المصدر النفطي الأول لها، ومِن الناحية الثانية، فإنّ دول الخليج يمكن أن تعمل على تحقيق توازن اقتصادي وسياسي وعسكري صيني في مقابل الوجود الأمريكي، مِن أجل تنويع خياراتها السياسية، فضلًا عن اللعب

(1) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص193.
(2) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ص72-73.
(3) سوباراما ن ناريان، مصدر سبق ذكره، ص314.

على العلاقات بين الصين وايران، مِن خلال ضغط الصين على ايران لأغلاق بعض القضايا أو حلّها وفق المصالح المتبادلة بين الطرفين.[1]

ممكن أن نستخلص أنّ هناك رغبة لدى الطرفين الصيني والسعودي في تطوير العلاقات السياسية بينهما، ولاسيما في ظل وجود توتر وعدم ثقة في العلاقات الامريكية – السعودية، بعد احداث 11 ايلول 2001.

المطلب الثالث: مبادرة الحزام والطريق

كلما ازدادت قوة الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فإنّ ذلك يدعو إلى اتساع دائرة مصالحها الحيوية والجيوبوليتكية، وكذلك قدرتها على التأثير وتدخلها في قضايا دولية بعيدة عن جوارها المباشر.[2]

كما أنّ شيوع مشروعات اقامة خطوط السكك الحديد في النصف الثاني مِن القرن التاسع عشر، وفاعليتها في ربط المناطق بعضها مع البعض الآخر في المستعمرات البريطانية في الهند، وأنّها ذات ضرورة أمنية وكذلك اقتصادية كونها سهّلت نقل السلع التجارية إلى الموانئ، وفي الوقت نفسه سهلت حركة الجنود لقمع الثورات في المستعمرات.[3]

وفي ضوء ذلك، ومع نمو الصين الاقتصادي، والسياسي، والعسكري، وإدراكها لأهمية طرق المواصلات سواء البرية أو البحرية، أطلق الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في عام 2013، مبادرة الحزام والطريق، خلال زيارته إلى كازخستان وإندونيسيا، إذ تُعدّ هذه المبادرة أكبر مشروع أمني وسياسي واقتصادي تطلقه الصين، ويشمل مشروعات طرق سريعة وسكك حديدية ومشروعات للطاقة ومرافئ، والتي يمكن أن تقدر قيمة هذه المشروعات التخمينية 102 ترليون دولار، أمّا مِن الناحية الجغرافية، تضم المبادرة مناطق في الصين ودول في غرب أسيا وأوروبا وتغطي أكثر مِن 65 بلدًا، وهذه المبادرة حملت مسميات عديدة فضلًا عن أسم الحزام والطريق منها، طريق الحرير

(1) خالد عبد الاله عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص ص74-75.
(2) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى ، الاولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، ط3، الاهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2012، ص56.
(3) ظافر محمد العجمي، مصدر سبق ذكره، ص97.

الجديد، وطريق حرير القرن الحادي والعشرين، والحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وحزام واحد وطريق واحد.[1] ولكن الاسم المتداول حاليًا مبادرة الحزام والطريق.

وبدأت الصين بإقامة هذه المشروعات الكبرى التي تربط الصين بدول مهمة في العالم، مثل الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، والممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، فضلًا عن الممر الاقتصادي بين بنجلادش والصين والهند وميانمار، والهدف مِن حزام طريق الحرير البري الجديد هو ربط الصين باقتصاديات شرق وجنوب أسيا، وكذلك أسيا الوسطى، وصولًا إلى أوروبا، والهدف مِن طريق الحرير البحري الجديد في القرن الحادي والعشرين هو دعم التجارة عبر المحيط بين منطقة المحيط الهندي وشرق أسيا.[2]

تشير التقييمات الصينية إلى بعض الدوافع الاستراتيجية المعقولة، مِن خلال التنفيذ الناجح للمبادرة، وتشمل هذه الدوافع تحسين الاستقرار الأقليمي، وزيادة أمن الطاقة في الصين، وتعزيز النفوذ الاستراتيجي في أورآسيا، مِن دون إثارة الولايات المتحدة الامريكية.[3]

في هذا السياق، فإنّ الصين في الوقت الحاضر، وخلال العشر سنوات القادمة، ستمثل كلاعب اقتصادي أول في النظام الدولي، وهي أكبر قوة اقتصادية عالمية، وأنّها تدرك ذلك جيدًا؛ لإنّ لديها مشروعًا في غاية الأهمية مشروع طريق الحرير الجديد، الذي يمتد مِن أقصى الشرق في أسيا إلى المحيط الأطلسي وفق التصورات الصينية، وبالتالي فأنّه سوف يصنع شبكة للنقل والاتصال المباشر بين الصين ومختلف الدول.[4]

مع تنامي القطاع الصناعي في الصين بشكل كبير باتت الصين مصنعًا للعالم، لذلك أدركت الصين أهمية تحسين طرق المواصلات بينها وبين الدول من أجل انعاش التجارة، وهذا لا يكون الا من خلال شبكة من الطرق البرية وسكك الحديد والقطارات فائقة السرعة، فضلًا عن بناء

([1]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص67.

([2]) دلال محمود السيد، مصدر سبق ذكره، ص15.

([3]) Joel Wuthnow, Chinese Perspectives on the Belt and Road Initiative: Strategic Rationales, Risks, and Implications, Center for the Study of Chinese Military Affairs, Institute for National Strategic Studies China Strategic Perspectives, National Defense University Press, Washington, D.C. ,October, No. 12, 2017, p.8.

([4]) مصطفى علوي، مصدر سبق ذكره، ص310.

حزام بحري مدعم بالموانئ البحرية، وربطها بطرق المواصلات، لذلك أطلقت الصين مشروعها الأضخم في القرن الحادي والعشرين تحت اسم مبادرة الحزام والطريق.

أوّلا: الرؤية الأمريكية لمبادرة الحزام والطريق.

يرى أغلب المخططين الاستراتيجين الأمريكيين أنّ الحيّز الجغرافي المسمى أوراسيا سوف يكون الحيّز الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل، والذي بات الأقليم الجيوستراتيجي الأهم في العالم، وفي رأيهم بأنّه المسرح الوحيد الذي مِن الممكن أن تظهر منه قوة منافسة محتملة للولايات المتحدة.[1]

وكما أوضحنا سابقًا أنّه في العام 2013، عرض الرئيس الصيني "شي" مشروع مبادرة الحزام والطريق، الذي تريد الصين مِن خلاله إعادة تحديد القواعد الدولية، وتقديم نفسها كنموذج للتحديث الفعال، ولاسيما في بلدان العالم الثالث الراغبة لتسريع نموها الاقتصادي على نحو استقلالي.[2]

لذلك فأنّ الولايات المتحدة الامريكية ترى في مبادرة الحزام والطريق "نظام عالمي جديد" ضد نظامها الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما أنّ الصين تسعى إلى بناء مؤسسات دولية مقابل المؤسسات التي قامت بإنشائها الولايات المتحدة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك تشكيل تحالفات على كافة الأصعدة مع دول العالم سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.[3]

وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أنّ الصين ومِن خلال هذه المبادرة ترمي إلى الهيمنة على العالم، حيث أكدّت "لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية – الصينية" في تقريرها في 14 تشرين الثاني 2018، بأنّ الجهود المبذولة مِن قبل الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق تعطيها ذريعة للاحتفاظ بقوات عسكرية في الدول التي تشارك في المبادرة، كما أنّ معايير تطبيق التكنولوجيا التي تصدرها في ضوء المبادرة مِن الممكن أن تضر بالشركات الأمريكية وحضورها في مختلف أسواق العالم.[4]

إنّ مستوى الثقة بين الولايات المتحدة والصين منخفض إلى مستوى متدني، وأنّ القيادة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أنّ قيادتها للنظام الدولي سيجعل هذا النظام أكثر استقرارًا، إلا أنّ

(1) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص162.
(2) دومينيك باري، مصدر سبق ذكره، ص ص233-234.
(3) جهاد العودة، مصدر سبق ذكره، ص402.
(4) خالد حسين، مصدر سبق ذكره، ص17.

هناك رؤيةً مختلفةً للقيادة الصينية التي ترى أنّ توازن القوى والأدوار بين الولايات المتحدة والصين أكثر نجاعةً لدعم الأستقرار في النظام الدولي.[1] أي أنّ الولايات المتحدة ترى في المبادرة الصينية أنها استراتيجية صينية تهدف من خلالها إلى تقويض النظام العالمي الحالي.

ثانيًا: البلدان العربية في ضوء مبادرة الحزام والطريق.

في ضوء الحاجة للتطور الشامل في البلدان العربية، أطلقت الصين مبادرة الحزام والطريق، وطبّقت محتوى (سياسة التواصل ووصل التسهيلات وتسليك التجارة وتدفق الموارد المالية واتفاق المشاعر الشعبية)، ومِن الممكن وبدرجة كبيرة أن تجعل البلدان العربية شريكة الصين في النجاح (أذا كانت مستقلة في قرارها السياسي) في السياسة والتطور الاقتصادي ورفع مستوى الزراعة والتحول الصناعي والابداع التكنولوجي والطيران وتصنيع الأقمار الصناعية والسفن الفضائية وموارد الطاقة المتجددة والتنمية المالية، والبنى التحتية مِن طرق سريعة وسكك حديد وطيران مدني وموانئ واتصالات وغيرها، وتبادل التقنيات والشحن الدولي، فضلًا عن التبادلات الانسانية مِن ثقافية وصحية وتربية وتعليم ورياضة وغيرها.[2]

وعلى الرغم مِن أنّ البلدان العربية الخليجية لا تدخل بشكل رسمي في ممرات المبادرة، (أنظر الخريطة رقم 3) إلا أنّ هذه الدول لها أهمية كبيرة في مجالات التعاون الخمسة المتمثلة، في تسهيل التدفق المالي، وتنفيذ السياسات، والبنى التحتية، وتيسير حركة التجارة، والتواصل بين الشعوب، مما يعني أنّ انضمامها للمبادرة يُعدُّ أمرًا ضروريًا.[3]

([1]) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص26.

([2]) جين تشيويغ جيه (شمس الدين)، (مبادرة الحزام والطريق وتعاون الصين والدول العربية)، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص65.

([3]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص68.

الخريطة (3)

خريطة مبادرة الحزام والطريق الصينية

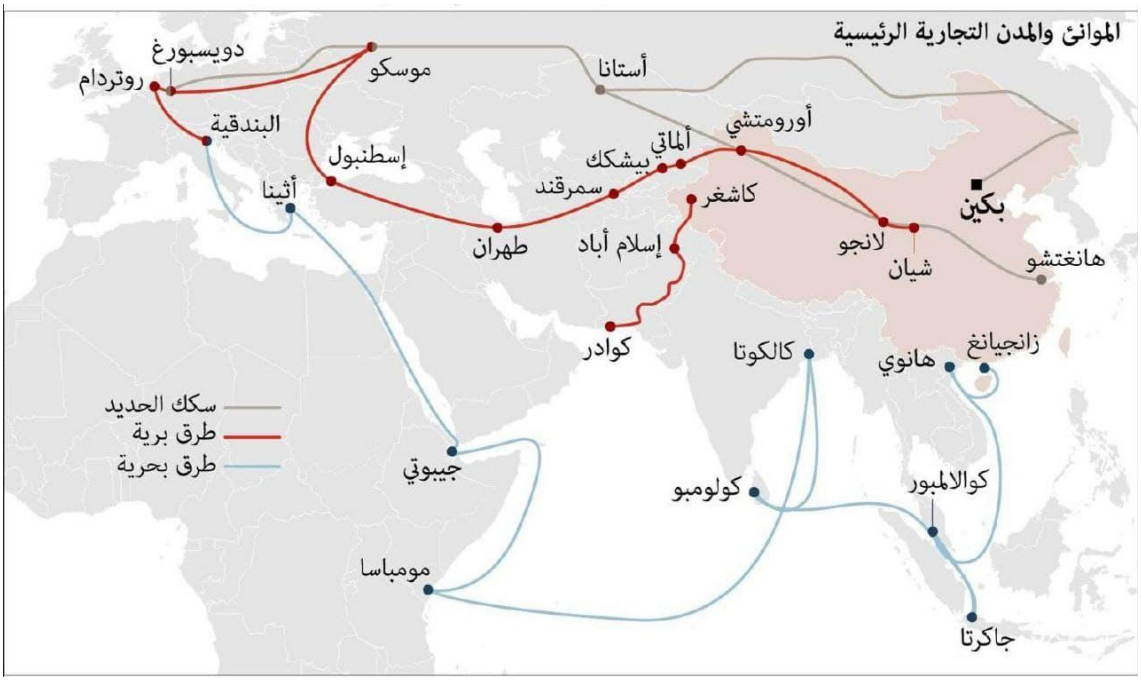

المصدر: صحيفة العرب، في 2021/3/27 على الرابط الأتي:

https://images.app.goo.gl/5W6eEPkJEHJSyS9V6

وعليه فأنّ الصين اعتمدت مبادرة الحزام والطريق للإنخراط في الاقتصاد إلى الغرب منها، ومنطقة الخليج العربي تُعدُّ اقليمًا مهمًا لنجاح المبادرة مِن الناحية الجيو اقتصادية والجيوبوليتيكية ولاسيما أنّ الصين سعت إلى عقد اتفاقيات للتجارة الحرة مع جنوب شرق أسيا مع اليابان واستراليا وكوريا الجنوبية، وبهذا تكون الصين قد تمكنت من التوسع في المبادرة مِن بوابتين شرقية وغربية.[1]

وأصدرت الحكومة الصينية في آذار 2014 وثيقة "آفاق وأعمال الحزام والطريق" والتي قوبلت بتجاوب إيجابي مِن قبل البلدان العربية شعبيًا وحكوميًا باعتبارها فرصة سانحة لزيادة التبادل في مختلف المجالات مع الصين.[2] ففي منتدى التعاون العربي – الصيني في دورته السادسة في 5 حزيران 2014، طرح الرئيس الصيني "شي جين بينغ" العديد مِن الأفكار والمحتويات والمجالات الجديدة التي مِن الممكن تنفيذها في المبادرة، مثل: معادلة التوازن (1+2+3) والذي يمثّل الرقم

(1) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص208.
(2) قأو يوتشين، (الحزام الاقتصادي وطريق الحرير والارتقاء بالعلاقات الصينية – العربية)، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص197.

(1) مجال الطاقة وهو محورها الرئيسي، والرقم (2) جناحيها مجال البنى التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار، أمّا الرقم (3) فقد مثّل التقنيات المتقدمة والحديثة والتي تتضمن الطاقة النووية، والطاقات الجديدة، والأقمار الأصطناعية والفضاء، وتعزيز التعاون في الطاقة الانتاجية، وقد شددّ على تطوير التعاون مع ستِ دولٍ باعتبارها الركائز الأساسية والتي نصفها دول تقع في منطقة الخليج وهي كل مِن السعودية والامارات العربية المتحدة والعراق، وتم تحديد ستة مشاريع في المرحلة الأولى: "منطقة حرة صينية – خليجية، صندوق استثمار مشترك بين الصين والامارات، تعزيز ضخ رأس المال العربي إلى البنك الأسيوي للاستثمار في البنى التحتية، اطلاق التعاون العربي – الصيني نظام اتصالات عبر القمر الفضائي، تمديد وتغيير خليج عدن، كُتل النفط البرية في أبو ظبي".[1]

وتُشكّل هذه المشروعات فرصةً أمام البلدان الخليجية للتفاوض مع الصين للانخراط في شراكة اقتصادية للحصول على عوائد ذات قيمة مضافة، مما يقلل مِن حدة اعتمادها اقتصاديًا وسياسيًا على الولايات المتحدة، وهذا يعتمد على قدرة النخب الحاكمة في الصين لطمأنة دول المنطقة بأنّ هذه المبادرة لا تنطوي على مضامين هيمنة صينية مغلفة بخطاب الشراكة والمصالح المتبادلة.[2]

ويمكن رصد وجهة النظر الخليجية في ضوء ما جاءت به صحيفة الحياة السعودية التي تصدر مِن لندن، مِن أنّ المبادرة تعمل على خلق المزيد مِن فرص التعاون بين الصين والدول العربية، على عكس الولايات المتحدة التي تعمل على استنزاف الخيرات والثروات العربية، ونظرًا للموقع الجغرافي للدول العربية التي تقع على طريق التجارة بين الشرق والغرب فإنّ المبادرة سوف تعزز مِن العلاقات التجارية بين الدول العربية مِن جهة والدول الأسيوية ودول الاتحاد الأوروبي مِن جهة اخرى.[3]

توصلت الدراسة الى أنّ الدول الخليجية ترى في المبادرة فرصة لتنويع اقتصادها وعدم الاعتماد على صادرات النفط فقط، وذلك من خلال انشاء مشروعات صناعية متنوعة، ولاسيما في

([1]) جين تشيونغ جيه (شمس الدين)، مصدر سبق ذكره، ص62.

([2]) محمد حمشي، (الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية – الصينية التحديات والفرص الاستراتيجية)، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص226.

([3]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص69.

مجال البتروكيمياويات، فضلًا عن توطين التكنولوجيا المتقدمة واستخدامها في المجال الصناعي وايجاد أنواع جديدة من الطاقة، مثل الطاقة النووية، والطاقة المتجددة، لضمان حق الأجيال القادمة، برغم من الريبة والشكوك التي تحاول خلقها الولايات المتحدة حول الأهداف الحقيقية للصين وراء هذه المبادرة.

المبحث الثاني

المحددات الاقتصادية

يُعدّ المحدد الاقتصادي مِن أهم المحددات على مستوى التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ لأنّ الصين لا تملك القوة العسكرية التي كان يمتلكها الاتحاد السوفيتي قبل تفككه، لذلك فإنّها غير مؤهلة في الوقت الحالي لأن تكون ندًا للولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، لذلك نجدها قد ركّزت في منافستها للولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي والتي يمكن أن نتناول هذا المبحث مِن خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: التجارة

أنّ النمو الاقتصادي يخلق عدم الاستقرار الاقتصادي للدول، بينها وبين الدول الأخرى، ويغيّر ميزان القوى في المناطق والدول، كما أنّ التبادل التجاري يجعل الأفراد يتواصلون بعضهم بالبعض الآخر لكنّه لا يوصلهم إلى اتفاق، وتاريخيًا في كثير مِن الأحيان يخلق وعيًا أعمق بالاختلافات ويثير المخاوف المتبادلة بين الشعوب، وإلى جانب ما تحققّه التجارة مِن فوائد فأنّها تولد الصراعات بين الدول.[1]

إلا أنّ القادة الصينيين وبالرغم مِن القمع السياسي الذي مارسوه في مجزرة ساحة "تيان ان مين" إلا أنّهم قبلوا بضرورات السوق، ولا مركزية القرارات الاقتصادية، كما أنّهم قبلوا بالاندماج في التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل.[2]

وتمكّنت الصين في العام 2001، مِن الدخول إلى منظمة التجارة العالمية في ضوء المفاوضات التي بدأت في العام 1980، خلال هذه السنوات كانت الولايات المتحدة قد منحتها حق أو وضع الدولة الأولى بالرعاية أو الأكثر رعايةً، في حينها كانت الصين لا تبدو كمنافس يخشى جانبه وتهديده، وإنّما كانت تبدو كسوق واعدة، إلا أنّه تُبين قوة المنافسة الصينية التي عجلت مِن اضعاف قدرة الهيمنة التجارية الأمريكية، على مستوى صناعاتها ذات التكنولوجيا العالية وأيضًا صناعاتها المستقبلية، وخاصة مع ظهور عجز في ميزانها التجاري (الذي يغفل ميزان الخدمات الذي يضل مؤاتيًا لها)، رجعت أمريكا لتعيش الحقبة اليابانية، مستعيدة الاتهامات نفسها التي

([1]) صمويل هنتنغيتون، مصدر سبق ذكره، ص353.

([2]) فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ والانسأنّ القديم، ترجمة: فؤاد شاهين، جميل قاسم، رضا الشايبي، ط بلا، مركز الانماء القومي، بيروت، 1993، ص113.

وجهتها إلى المنافس السابق، لتوجهها إلى المنافس الحالي، فاتهمته بإقفال السوق الداخلي، ونهب التكنولوجيات، وخفض قيمة العملة، وتقديم الإعانات وأيضًا ممارسة أعمال محتالة.[1]

كما يمكن أن نلاحظ أنّ الصين أصبحت أكبر دولة مصدرة للسلع منذ العام 2009، بعد تجاوزها ألمانيا في هذا المجال، كما أنّها في العام 2014، باتت أكبر البلدان مِن حيث حجم التجارة الخارجية، بعد تجاوزها عقبة الولايات المتحدة في هذا الجانب. الا أنّ بعض الاقتصاديين قلّلوا مِن قيمة التقدم التجاري والصناعي الذي حققته الصين، استنادًا إلى حجم القيمة المضافة للسلع في المكوّن المحلي للصين مِن خلال صادراتها الذي بلغ في عام 2011 نحو 67 دولارًا مقابل 74 دولارًا لألمانيا و85 دولارًا للولايات المتحدة، وفقًا لبيانات قياس التجارة الدولية، بحسب القيمة المضافة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).[2]

ومِن جهة ثانية، يميل الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين لمصلحة الأخيرة بصورة كبيرة، والتي مكنّها مِن تملّك أصول كثيرة في أنحاء مختلفة مِن الولايات المتحدة، كما باتت الصين في مقدمة الدول الدائنة للولايات المتحدة.[3]

كما أنّ فكرة نشوب حرب تجارية بين الولايات المتحدة والصين تشير إلى قلق الكثير مِن رجال الأعمال، لا سيما إذا ما انعكست تلك التوترات إلى ملفات أخرى، للمساهمة في إندلاع حرب حقيقية بين الطرفين، في أسوء التقديرات، في ضوء ارتباط التجارة والصراع بعضهما بالبعض الآخر عِبرَ التاريخ البشري.[4]

ففي ظل عجز الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين وبلوغه نحو 375 مليار دولار في العام 2017، شنّت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب حربًا تجارية مِن خلال فرض رسوم جمركية على الواردات الأمريكية القادمة مِن الصين بمليارات الدولارات، ومنذ آيار مِن العام 2018

(1) جأنّ مارك سيرون، هيمنة تجارية معرضة للتهديد، مجموعة باحثين، برترأنّ بادي ودومنيك فيدال، نهاية الزعامة الأمريكية؟ اوضاع العالم 2020، ترجمة: نصير مروّة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020، ص ص178-179.

(2) مالك عوني، السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى "اللاقطبية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد52، العدد207، 2017، ص4.

(3) احمد قنديل، مصدر سبق ذكره، ص23.

(4) مايكل أندريج، هل يمكن "انهاء" الخلافات بين الولايات المتحدة والصين؟، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد30، 2019، ص31.

تتبادل الدولتان في إخضاع وارداتهما المتبادلة فرض للرسوم، والذي يعدّه الكثيرون أنّها معركة بين قطبي الإقتصاد العالمي للهيمنة عليه.[1]

والحقيقة أنّ النزاع بين الولايات المتحدة والصين حول القضايا التجارية تعود إلى حقبة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما الذي تصدى للصين في 16 مرة في ما يخص قضايا الإضرار بالبضائع الأمريكية وقيود تصدير الألواح الشمسية والأتربة النادرة وصناعة الصلب والضرائب على السيارات والحديد الأمريكي، إلا أنّه في الوقت نفسه أيدَّ أوباما اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف مِن ضمنها قضايا التلاعب في العملة وقواعد عامة متعلقة بمعايير العملة والبيئة.[2]

- ***<u>التبادل التجاري الصيني مع دول الخليج:</u>***

مِن وجهة النظر الصينية فإنّ ميزان التبادل التجاري مع أيةِ دولةٍ هو المقياس الوحيد لمستوى تطور العلاقات مع الاخرين، وأنّ العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول منطقة الخليج العربي هي المهيمنة على تحرك الصين وسلوكها الدبلوماسي في المنطقة، وتتصدر هذه العلاقات أولوية لدى صُنّاع القرار في الصين.[3]

لذلك هناك روابط اقتصادية وتجارية كبيرة بين الجانبين، فالبضائع الصينية بدأت تأخذ مكان البضائع الأمريكية في المنطقة كلِّها، ولم يعد هناك أحد ينظر إلى البضائع الصينية على أنّها ذات مواصفات متدنية وبأنّها دون المستوى المطلوب.[4]

ففي العام 2004 باشرت الصين بمحادثات مع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن التوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة، وتزامنت هذه المحادثات مع انعقاد مؤتمر المنتدى العربي– الصيني، وهو مؤتمر حواري يضم كل مِن زعماء مِن الصين والدول العربية الأثنين والعشرين الممثلة بجامعة الدول العربية ومنها دول منطقة الخليج العربي وهذا اللقاء يعقد مرة كل سنتين.[5]

وعند الحديث عن تجارة الصين مع الدول العربية فيجب الإشارة إلى أنّ التجارة مع دول الخليج العربي تشكّل نحو 70% مِن مجموع تجارتها مع الوطن العربي، وأنّ هناك أمرًا مهمًا وهو

([1]) خالد حسين، مصدر سبق ذكره، ص20.
([2]) كامل وزنة، المواجهة الأمريكية – الصينية ومستقبل النظام المالي العالمي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد493، بيروت، 2020، ص28.
([3]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص52.
([4]) سوبارامأنّ ناريان، مصدر سبق ذكره، ص315.
([5]) المصدر نفسه، ص311.

أنّ تجارة الصين موزعة على جميع بلدان دول الخليج، وليس محصورة بدولةٍ بعينها، ومِن هذه الناحية فأنّ تجارة الصين مع دول منطقة الخليج العربي تختلف عن تجارة الولايات المتحدة الامريكية مع هذه الدول؛ لأنّ السعودية تستأثر لوحدها بنصف هذه التجارة تقريبًا.[1]

تضاعفت التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين ثلاث مرات بين عامي 2004 و2009 مِن 36.5 مليار إلى 107 مليار دولار، ونصيب الإمارات العربية المتحدة مِن هذه التجارة هو 30%، ووفقًا لهذا النمو في المجال التجاري فأنّ دول المجلس أصبحت الشريك التجاري الثامن بالنسبة للصادرات الصينية، أمّا الواردات فإنّها الشريك التاسع، وأنّ قطاع الطاقة يمثل 60% في صادرات دول المجلس إلى الصين.[2]

وباعتبار الصين دولة صناعية تنمو بسرعة، وأنّ دول منطقة الخليج هي دول إستهلاكية كما هو معروف، لذلك نجد أنّ حجم التجارة بينهما ينمو بسرعة حيث بلغ حجم التجارة بينهما في العام 2012 ما يقارب الـ80 مليار دولار، أي ما نسبته 7.4% مِن تجارة الصين العالمية، وأنّ هذه النسبة تزيد بمعدلات مرتفعة؛ بسبب تغير اتجاهات الاستهلاك الخليجية مِن الغرب نحو الشرق وتحديدًا الصين.[3]

وعند الذهاب إلى الصادرات الصينية لمنطقة الخليج العربي لعام 2014، ومقارنتها بالصادرات الأمريكية للمنطقة، فإنّنا نجد أنّ الفارق يصل إلى نحو 33 مليار دولار لصالح الصين، وهي 111 مليار دولار للصين، مقابل 78 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم مِن أنّ الفارق في التواجد العسكري للدولتين في المنطقة، يصب في مصلحة الولايات المتحدة بشكل كبير، ومِن خلاله يمكن أن نستنتج أنّ الوجود العسكري للولايات المتحدة لا يثمر عن نتائج تجارية مقارنة بما تحققه الصين مِن دون وجود عسكري، ويبدو أنّ تلك النتائج التي توصلت إليها الصين في المنطقة بدأت تثير تساؤلات لدى الامريكان كيف تسيطر الصين على السوق في منطقة الخليج

(1) تيم نيبلوك، (بروز الصين كأكبر شريك تجاري لدول الخليج: فرص مستجدة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي)، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص186.

(2) حكمات العبد الرحمن، استراتيجية الصين الشرق اوسطية: مِن سور الصين العظيم إلى الانفتاح الاقتصادي، مجلة سياسات عامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد34، الدوحة، 2018، ص88.

(3) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص 59.

بدون أن يكون لديها أي نفوذ عسكري أو سياسي أو ثقافي بحجم النفوذ التي تتمتع بها الولايات المتحدة.[1]

وبالرغم مِن أنّ الصين توزع تجارتها بين جميع دول المنطقة، إلا أنّ المكانة التي تحتّلها المملكة العربية السعودية باعتبارها أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، لذلك يمكن ملاحظة أنّ العلاقات ما بين الصين والسعودية هي الأقوى مِن بين جميع الدول في المنطقة.[2] ومن خلال الجدولين التاليين يمكن مقارنة حجم تجارة السعودية مع الصين بحجم تجارة السعودية مع أمريكا.

جدول (2)

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين

القيمة (مليون ريال)

السنة	صادرات السعودية إلى الصين			واردات السعودية من الصين			حجم التجارة		الميزانّ التجاري
	القيمة	الترتيب	النسبة	القيمة	الترتيب	النسبة	القيمة	الترتيب	
2007	59.840	5	%7	32.664	2	%10	92.505	3	27.172
2008	104.954	3	%9	47.541	2	%11	152.495	3	57.413
2009	80.417	3	%11	40.601	2	%11	121.019	3	39.816
2010	112.210	3	%12	46.851	2	%12	159.062	3	65.359
2011	170.500	3	%12	64.829	1	%13	235.329	2	105.671
2012	188.229	3	%13	74.195	2	%13	262.424	2	114.034
2013	188.936	2	%13	78.488	2	%12	267.424	2	110.449
2014	160.680	2	%13	87.122	1	%13	247.802	1	73.559
2015	92.069	1	%12	92.398	1	%14	184.467	1	-329
2016	79.916	1	%12	75.309	2	%14	155.225	1	4.607
2017	97.354	2	%12	76.971	1	%15	174.325	1	20.382
2018	146.703	1	%13	81.821	1	%16	228.524	1	64.882

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، إحصاءات التجارة الخارجية، النشرات، 2016، ص56. والهيئة العامة للإحصاء، التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، إحصاءات التجارة الخارجية، النشرات، 2018، ص52.

(1) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص27.
(2) سوبارامأنّ ناريان، مصدر سبق ذكره، ص313.

جدول (3)

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية

القيمة (مليون ريال)

السنة	صادرات السعودية الى الولايات المتحدة			واردات السعودية من الولايات المتحدة			حجم التجارة		الميزانّ التجاري
	القيمة	الترتيب	النسبة	القيمة	الترتيب	النسبة	القيمة	الترتيب	
2007	147.432	1	%17	45.852	1	%14	193.284	1	101.579
2008	195.521	1	%17	59.107	1	%14	254.628	1	136.414
2009	85.532	2	%12	50.999	1	%14	136.531	1	34.533
2010	124.675	2	%13	52.749	1	%13	177.424	1	71.925
2011	187.522	1	%14	61.943	2	%13	249.466	1	125.579
2012	208.339	1	%14	78.770	1	%14	287.109	1	129.569
2013	199.060	1	%14	85.376	1	%14	284.436	1	113.685
2014	162.460	1	%13	84.730	2	%13	247.190	2	77.730
2015	80.525	3	%11	89.648	2	%14	170.203	2	−9.153
2016	66.128	3	%10	77.728	1	%15	143.856	2	−11.600
2017	68.867	5	%8	68.086	2	%13	136.953	2	780
2018	95.622	5	%9	70.642	2	%14	166.264	2	24.980

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، إحصاءات التجارة الخارجية، النشرات، 2016، ص90. والهيئة العامة للإحصاء، التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، إحصاءات التجارة الخارجية، النشرات، 2018، ص83.

وعند تحليل الجدول رقم (2) الخاص بحجم التبادل التجاري بين السعودية والصين، نجد ان الصين كانت في المرتبة الثالثة من بين الدول في حجم التبادل التجاري بينها وبين السعودية في العام 2007 وحتى العام 2010، ثم في العام 2011 الى العام 2013 احتلت المرتبة الثانية، ومنذ العام 2014 تحتل المرتبة الاولى في حجم تبادلها مع السعودية، أمّا فيما يخص قيمة التجارة، فإننا نجدها قد تضاعفت ثلاث مرات فبعد ان كانت 92.505 مليون ريال في عام 2007، حيث اصبحت 228.524 مليون ريال في العام 2018.

بينما عند تحليل الجدول رقم (3) الذي يعنى بحجم التجارة بين السعودية والولايات المتحدة فبعد أنْ كانت الأخيرة الشريك التجاري الأول للسعودية في العام 2007 وحتى العام 2013، فإنها فقدت هذا المركز لصالح الصين منذ العام 2014، أما فيما يخص قيمة التجارة بين البلدين، نجد

أنّ قيمة التجارة انخفضت إلى أقلّ من مستواها المعهود في العام 2007 والذي كان يبلغ 193.284 مليون ريال واصبح 166.264 مليون ريال في العام 2018.

إنّ الركن الثاني في علاقة الشراكة الاستراتيجية بين الصين والسعودية هي التجارة بكونها زاوية الانجذاب الصيني إلى السعودية؛ لأنّ الاقتصاد الصيني يواجه تحدي فائض الانتاج، وهذا الأمر يتطلب مِن الصين مواجهته أما بتوسيع الأسواق الداخلية التي عليها قيود كثيرة تصاحب وجودها مع مراحل التنمية الاقتصادية الصينية، أو العمل على الانفتاح على أسواق جديدة خارجية أو تعزيز الأسواق القائمة منها، ويمثّل سوق السعودية مِن أكبر الأسواق في منطقة الخليج العربي، مِن حيث نوع الطلب على السلع وكذلك حجم الطلب، وأنّ الصين لا تواجه تحديات في مثل هكذا أسواق لأنّها تستهلك سلع استهلاكية منزلية والنسيج وسلع مِن تقنية واطئة كونها تستجيب لدخل الفرد، كما أنّ السلع الصينية لا تواجه احتجاجات مِن صناعات محلية سعودية، مثل الذي يحدث في مصر.[1]

أمّا فيما يخص الإتفاقية التي عقدتها الولايات المتحدة الامريكية مع السعودية، فإنّ أرقامها ليست أكبر مِن الأرقام التي كانت عليها العلاقات الاقتصادية في العقدين الماضيين من القرن الحادي والعشرون، ولو جمعنا ما تم شرائه مِن نفط سعودي مِن قبل الولايات المتحدة، وما اشترته المملكة مِن أسلحة وسلع وخدمات في آخر عشر سنوات، فأنّه لن يكون أقل بكثير مما تعاقدت عليه المملكة في السنوات العشرة القادمة أي حتى العام 2028، الفارق الوحيد هو في نوعية التوظيف ومجالاته، حيث في السنوات الماضية كان الاقتصاد السعودي ريعي يعتمد على عائدات النفط لتغطية الخدمات، وكانت العلاقات محصورة في النفط مقابل المال أو المال مقابل السلع أو السلاح، أمّا في الوقت الحالي فأنّ أولويات المملكة تتبدل وطمحوها يتغير باتجاه اقتصاد متنوع وتنمية مستدامة، لأنّ الشكل التقليدي مِن العلاقات الاقتصادية الذي يحمل طابعًا تقليديًا تجاريًا، لم يعد مناسبًا، لذلك نجد أنّ المملكة بدأت تتوسع في العلاقات الاستثمارية،[2]

أنّ دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2001 قد فتح لها آفاق واسعة للدخول الى ميدان التجارة العالمية والاستفادة من النظام الليبرالي الرأسمالي في حرية التجارة، والذي أتى ثماره في العام 2014، حيث أصبحت الصين أكبر البلدان من حيث حجم التجارة الخارجية،

(1) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ص191-192.
(2) جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص ص270-271.

وإنّ البضائع الصينية أصبحت تحل محل البضائع الأمريكية في مناطق كثيرة من العالم ومنها منطقة الخليج العربي، سيّما أنّ السوق الخليجي لا تواجه فيه الصين تحديات من حيث نوع الطلب وحجم الطلب، لأسباب تم الاشارة إليها انفًا، وعليه أصبحت التجارة ركنًا مهمًا وأساسيًا في علاقات الشراكة الاستراتيجية بينها وبين الدول الخليجية.

وبما أنّ الطموحات الخليجية وعلى رأسها السعودية تغيرت وأصبحت تميل إلى إقتصاد متنوع، وأنّ الشكل القديم للعلاقات التجارية، أصبح لا يتناسب مع طموحاتها، لهذا بدأت الدول الخليجية تميل إلى العلاقات الاستثمارية التي سيتم تناولها في المطلب التالي.

المطلب الثاني: الاستثمار

توجّه الولايات المتحدة الأمريكية انتقاداتها بصورة مستمرة إلى الصين؛ لأنّها تتسبب دائمًا بخروج الاستثمارات مِن الولايات المتحدة، مما تسبب بفقدان الكثير مِن الأمريكيين لوظائفهم ومصادر دخلهم.[1]

وهناك خشية من قبل الولايات المتحدة الامريكية مفادها أنّ "الصين ستنشر نموذجًا للتنمية السياسية، والاقتصادية، سيقوّض النظام الدولي الليبرالي، الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى التمسك به"، فالمؤسسات التي قامت الصين بإنشائها في ضوء مبادرة الحزام والطريق، كالبنك الأسيوي للاستثمار في البنى التحتية، والذي مِن الممكن أن يحلّ محلّ مؤسسات بريتون وودز أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لا سيما في ضوء انضمام عدد كبير مِن الدول له، من ضمنها دول أوروبية كبيرة مثل، ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا.[2]

وبالفعل تمكّنت الصين مِن السماح بتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، وبذلك تمكنت مِن تحقيق منجزات مهمة في هذا الشأن.[3]

عندما حدثت أزمة في العلاقات العربية الأمريكية بعد عام 2001، بدأت الاستثمارات العربية بالتدفق إلى الصين؛ وذلك لأنّ قسم مِن المستثمرين العرب بدأوا بسحب جزء مِن استثماراتهم وتوجيهها صوب تركيا وروسيا والصين؛ بسبب تقييد الاستثمار العربي في الولايات المتحدة، كما

(1) نيللي كمال الامير، مصدر سبق ذكره، ص31.
(2) خالد حسين، مصدر سبق ذكره، ص15.
(3) محمد كريم كاظم وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص219.

أتجه مستثمرون آخرون إلى الامتناع عن إضافة استثمارات جديدة وأتجهوا إلى دول أخرى ومِن ضمنها الصين، وفي عام 2005 بلغ حجم الاستثمار العربي 35 مليار دولار، وأرتفع إلى 260 مليار دولار في العام 2015، ليشمل أنشطةً مختلفةً، مثل مشاريع انشائية وتجارية مختلفة، صناعات نفطية في السواحل الصينية، هذه الأنشطة الواسعة حفّزت الصين لإنشاء صندوق الاستثمار العربي الصيني، في العام 2016 عند انعقاد المؤتمر الوزاري لجلسات الحوار المشتركة.[1]

وقد شكّل النمو الاقتصادي في منطقة الخليج العربي حافزًا للاستراتيجية الصينية، في ضوء إطلاق دول الخليج عددًا مِن مشروعات البنى التحتية في مجال الرعاية الصحية والتعليم والزراعة وتكنولوجيا المعلومات مما وفّر فرصًا أكثر للشركات الصينية، كما أنّ الهيئات الاستثمارية التابعة لحكومات الدول العربية الخليجية تبحث عن فرص للاستثمار في آسيا.[2]

لذلك نجد أنّ الصين تسعى إلى دعم حضورها في القطاعات الانتاجية للنفط في مناطق مختلفة معتمدة في ذلك على شروطها المقبولة وأسعارها التنافسية بشكل أكثر من الشركات الغربية.[3]

وقعّت سينوبيك Sinopec في اذار 2005 مع شركة أرامكو السعودية اتفاقية لتطوير مصادر الغاز الطبيعي في القسم الشرقي للبلاد بالقرب مِن حقل الغوار، والذي يُعدُّ أكبر حقل نفطي تقليدي في العالم كما تم توقيع اتفاقية ضريبة بين البلدين، وقامت المملكة بمنح قرض للصين لتحسين البنى التحتية لمدينة أكسو في مقاطعة زيجيانغ الغني بالطاقة، وهذا ما جعل شركة أرامكو السعودية في العام 2005 من توقيع صفقة بقيمة 3.5 مليار دولار مع أكسون موبيل وسينوبيك مِن أجل اقامة مشروعات لتصنيع المواد الكيمياوية وتكرير النفط في مقاطعة "فوجيان" جنوب الصين، وتتضّمن الصفقة إقامة مصنع للبتروكيمياويات وتوسيع المصفاة القائمة ومشروعات مشاركة للتسويق تقوم بتشغيل 600 محطة للخدمات في المقاطعة.[4]

وعلى أثر زيارة الملك عبد الله بن سعود في كانون الثاني من العام 2006 إلى الصين وهي أول زيارة في هذا المستوى بين البلدين تم الاتفاق على التعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي

([1])محمد كريم كاظم وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص229.
([2]) سوبارامأنّ ناريان، مصدر سبق ذكره، ص313.
([3]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص56.
([4])سوبارامأنّ ناريان، مصدر سبق ذكره، ص314.

والموارد الطبيعية، وكذلك توسيع التعاون التقني والتجارة، كما تمّ فتح باب الفرص أمام الصين للاستثمار في مشاريع البنى التحتية وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه. وبعدها بعدة أشهر زار الرئيس الصيني السابق "هو جينتاو" السعودية، ووقّع عدّة إتفاقيات تعاونية، والتي من أهمها بناء سكة حديد مكة – المدينة بكلفة 1.8 مليار دولار. وبعد ثلاث سنوات عاد الرئيس "هو جينتاو" لزيارة المملكة ووقّع معها عدة اتفاقيات منها توسيع التجارة بين البلدين وكذلك انخراط الصين في الصناعات مثل الألمنيوم والأسمنت، وكذلك البناء مثل الجامعات والمدارس وكذلك في مجال الاتصالات.[1]

وأنّ شركة أرامكو ذكرت أنّ الطرفين اتفقا على تأسيس مشروعي مشاركة في مقاطعة "فوجيان" الأول إقامة مصنع لإنتاج الأثيلين والثاني القيام بجهود تسويقية في فوجيان، إضافة لتشغيل المشروع المشترك الخاص بإنتاج الأثيلين وتكرير النفط في العام 2009.[2]

باتت شركات النفط الصينية إلى حد ما مِن وسائل الصين في سياستها الخارجية، فقد أمست أحد أذرع السياسة الصينية في المنطقة، كما أنّ الصينيين يعتقدون أنّ الاستثمار في مجال الطاقة قد يساعد الصين على توسيع نفوذها في المنطقة.[3] والأمر المهم في كل هذه المشاريع والاتفاقات هو إنعكاسات ذلك على الداخل السعودي، سواء مِن فرص التشغيل الكثيرة التي سوف تفتحها الشركات والمؤسسات التي تنشأ عن الاتفاقيات، فضلًا عن تطوير منظومات كاملة كنوعية التعليم وتأثيرها في المجتمع السعودي، والخدمات الأساسية والمرافق الصحية، والذي من شأنه تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتصدي للمحاولات التي تسعى إلى اختطاف الشباب السعودي نحو التطّرف والارهاب.[4]

كما صرّح السفير الصيني لدى المملكة في عام 2013، أنّ هناك 140 شركةً صينيةً يعمل جلُّها في قطاع البنية الأساسية والبتروكيمياويات والاتصالات والانشاءات، حيث قال إنّ قيمة هذه المشاريع تناهز 18 مليار دولار، وظهرت تأثيرات المشاريع الاستثمارية في كلا الاتجاهين من الصين إلى مجلس التعاون الخليجي وعلى العكس، علما أنّ أغلبها خصصت لقطاع البتروكيمياويات.[5]

([1]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ص194-195.
([2]) سوبارامأنّ ناريان، مصدر سبق ذكره، ص314.
([3])علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص75.
([4]) جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص271.
([5]) تيم تيبلوك، مصدر سبق ذكره، ص ص186-187.

ويمكن أن نلاحظ أنّ الصين قد تستفيد من تحولات السوق الأمريكية التي أصبحت أكثر تشددًا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 مع المستثمرين العرب، من خلال تعاظم الاستثمارات الخليجية فيها؛ لأنّ أغلب المستثمرين يشتكون بعد أحداث أيلول مِن تعاظم العقبات وكذلك العديد من التشريعات التي تقيّد نشاطهم، والتي يتم فيها فرض شروطًا جائرةً مِن أجل الاستثمار.[1]

من هنا نجد أنّ الصين قد ركّزت على مشروعات البنية الأساسية؛ وذلك لأنّها تسمح لها بالتواجد طويل الأمد والمباشر في الدول الاخرى، وتضّمن لها الاحتكاك المباشر مع شعوب تلك الدول للتواصل مع النخب الثقافية والسياسية.[2]

من الواضح أنّ تأثير أحداث الحادي عشر من ايلول 2001 على قطاع الاستثمار بين الولايات المتحدة والدول الخليجية كبير جدًا؛ بسبب الاجراءات المشددة من جانب الولايات المتحدة بإتجاه المستثمرين الخليجيين، وبالتالي ادّى إلى هروب رأس المال الخليجي إلى دول أخرى ومنها الصين؛ لأسباب عديدة منها الخشية من العقوبات الامريكية، وتعقيد الاجراءات، والشروط الجائرة، فضلًا عن الاستقرار الكبير في الأسواق الصينية واتساعها ورخص الأيدي العاملة فيها، الذي ينعكس على إنخفاض تكاليف الانتاج وبدوره ينعكس على رواج هذه البضائع في الأسواق.

لكل تلك الأسباب من الممكن القول إن دول الخليج وجدت ضالتها في قطاع الاستثمار الصيني، بعد أنّ تمَّ إغلاق هذا القطاع في وجهها من قبل الولايات المتحدة، مقابل ذلك رأت الصين أنّ هذه الاحداث بمثابة فرصة لها لتعزيز شراكتها مع الدول الخليجية ودخولها الاستثماري في دول الخليج.

المطلب الثالث: حرب العملات

إنّ أسلحة الحروب بين الدول فيما يخصّ العملات هي الضرائب والجمارك والحمائية الاقتصادية، فضلًا عن خفض العملة والفوائد، وقد تكون حرب العملات مِن أمضى الأسلحة بين الدول، فعلى سبيل المثال إنّ معيار زيادة الصادرات للدول الصناعية هي عملية خفض العملة، وأنّ ممرّات النفط والغاز تُعدُّ جزءًا مِن هذه الحروب القائمة في أرجاء العالم، لذلك نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وجّهتا الاتهام إلى الصين بمخالفتها البند الرابع مِن إتفاقية صندوق النقد

(1) خالد عبد الاله عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص74.
(2) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ص236-237.

الدولي، الذي يُشير إلى التخلي عن التلاعب بسعر صرف العملة وإدارة النظام النقدي العالمي، مقابل التعديل في استخدام العملة بفاعلية، لتحقيق الأرباح على حساب بقية الأعضاء.[1]

أنّ نظام العملة المباشر أو ما يسمى Direct Trading الذي يتم بين عملتين واحدة ثابتة والثانية متحركة والتي يتم استخدامها في المعاملات التجارية العالمية، ويمثل الدولار من أكثر العملات على الإطلاق في التعامل والتداول المباشر في أنحاء العالم.[2]

وأنّ الارتباط بين الدولار والنفط من المُسلّمات في الاقتصاد العالمـــــي، وساعد نظام البترو–دولار وما حققّه من عائدات بسبب أسعار النفط العالية، الولايات المتحدة على التعامل مع حالات العجز التجارية الكبيرة التي لحقت باقتصادها، لذلك يمكن القول إنّ أسواق النفط تُعدُّ مِن المحركات المهمة لأداء الاقتصاد الأمريكي، ولاسيما في السنوات الاخيرة؛ لأنّ أغلب الدول المستوردة للنفط تحتاج إلى عملة الدولار لسداد قيمة مشترياتها من الطاقة، وأنّ الدول المصدرة للنفط تحتفظ باحتياطاتها النقدية بالدولار، ومِن ثم إعادة إستثمارها في الاقتصاد الأمريكي.[3]

لذلك نجدُ أنّ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنذ البداية، قد ربطت عُملتها بالدولار الأمريكي، في محاولة منها لعزل اقتصاداتها مِن التعرض للتضّخم الخارجي، مما أدّى إلى ارتفاع كبير في سعر الصرف لهذه العملات، وازدياد الانفاق على المشروعات التنموية، وأنّ بعض الدول اتبعت سياسات لتنمية الصناعات الأساسية التي تعتمد على احتياطاتها مِن المواد الهيدروكربونية.[4]

إلا أنّه في الوقت نفسه فإنّ ارتباط هذه العملات بالدولار وبشكل رئيسي، يجعلها أكثر عرضة للضغوط، ولا شك أنّ الايرادات المتحققة مِن بيع النفط بالدولار سوف تتعرض للتراجع نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأخرى، ولاسيما في حال تصدير النفط إلى أسواق غير أمريكية، مما ينعكس بالنتيجة على حجم الاستثمارات، ويُقلل من فرص النمو في المستقبل.[5]

([1]) كامل وزنه، مصدر سبق ذكره، ص20.
([2]) جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص406.
([3]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص37.
([4]) سوبارامان ناريان، مصدر سبق ذكره، ص296.
([5]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص38.

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، ضغطت ثلاثة عوامل على الصين لغرض تحقيق الانتشار المالي عالميًا، خدمة لتحقيق هدفها في بناء نفوذها الاقتصادي واسع النطاق، وهذه العوامل هي:[1]

1. وجود احتياطات دولاريه كبيرة في الصين بلغت قيمتها 2.300 مليار دولار.
2. حاجتها للاستثمار خارج أسواق المال الآسيوية لا سيما بعد أزمة عام 1997.
3. ازدياد حاجتها إلى مواد الطاقة مِن أجل بقاء عجلة التنمية والتصنيع في البلاد.

لذلك سعت الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى أنشاء منظومة اقتصادية جديدة لتقودها، مِن خلال ربط الكثير من الأبعاد الاستراتيجية، مقابل المنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة التي أُنشأت بعد الحرب العالمية الثانية والتي لا تزال ركيزةً للتبادل الاقتصادي في العالم، والتي ركّزت على إعادة بناء أوروبا من خلال انشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي يُدير سياسات العالم المالية واتخاذه من الدولار عملة للاحتياطي العالمي، والبنك الدولي تحول بعد عملية اعمار أوروبا إلى بنك دولي لرسم السياسات وتقديم المساعدات لدول العالم، واستطاع الغرب من السيطرة على 50% من اقتصاد العالم بالرغم مِن أنّ نسبتهم لا تتعدى الـــ12% من سكان العالم.[2]

وفي العام 2014 قامت الصين بإنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية(Asian Infrastructure Investment Bank Ball)، والذي شاركت فيه 57 دولة من بينها دول أوروبية مثل فرنسا، ليزيد من منافسة الولايات المتحدة، والتي وصفها وزير الخزانة الأمريكي السابق لاري سامرز (Larry Summers) بقوله: "ولعلنا نتذكر هذه اللحظة، بما هي اللحظة التي توقفت فيها الولايات المتحدة عن أن تكون الضامن النهائي للاقتصاد المعولم".[3]

وتسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز اليوان الصيني على مستوى العالم، وتعمل الصين على تدويل عملتها المحلية اليوان، مِن أجل جعلها العملة الرئيسية للتبادل التجاري العالمي، ولاسيما في ظل تمكّن اليوان في العام 2016، من الدخول إلى "سلة حقوق السحب الخاصة" التابعة لصندوق النقد الدولي، إلى جانب العملات الأربعة، والممثلة بالدولار

(1) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ص235-236.
(2) كامل وزنه، مصدر سبق ذكره، ص ص21-22.
(3) دومينك باري، مصدر سبق ذكره، ص234.

والجنيه الاسترليني واليورو والين الياباني، وأنّ سعي الصين لاستخدام عُملتها المحلية (اليوان) في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول المشاركة في المبادرة، تُعدُّ خطوة كبيرة تعمل عليها الصين مِن أجل زيادة التداول لعملتها.[1]

لذلك نجد أنّ الصين تُروّج لاستخدام اليوان في المشاريع والتعاملات التجارية؛ لأنّ اتساع استخدام عملتها يجعلها عملة صعبة وعملة احتياطي، لذلك نجد الصين قد كثّفت جهودها مِن أجل فتح بورصة لتداول عقود النفط باليوان الصيني، ومِن هذا المنطلق فإنّ اليوان بدأ يهدد الدولار، لاسيما إذا علمنا أنّ الصين هي أكبر مالك للاحتياطات الأجنبية بـــ3 ترليون دولار، فضلًا عن أنّ 10.92% من احتياطات الدول لدى صندوق النقد الدولي باليوان، ويصنف على هذا الأساس بالمركز الثالث مِن بين العملات الأكثر استخدامًا كاحتياطي عند صندوق النقد الدولي.[2]

تعمل الصين على الخروج بشكل تدريجي مِن المنظومة الأمريكية، مِن خلال سعيّها لإيجاد نظام مالي يعمل بالعملة الصينية، في سنة 2018، وهو جزء من خطة زيادة استخدام العملة الوطنية، وهو نظام مالي أقامه البنك المركزي الصيني من خلال تقديمه خدمات التسوية المالية لجميع المدفوعات على الأراضي الصينية، إضافة إلى اتخاذ اجراءات باتجاه دفع ثمن الطاقة المستوردة باليوان بدلًا من الدولار، لاسيما إذا علمنا أنّ تجارة النفط السنوية تتراوح بحدود 14 ترليون دولار، ومِن المحتمل تحويل جزء مِن تجارة النفط باليوان كون الصين أكبر مشتري للنفط في العالم، والتي يعدّها بعض المراقبين أنّها البداية لتأسيس العملة الصينية كعملة دولية.[3]

تُعدّ سيطرة الولايات المتحدة على قنوات المال في العالم، وتحكّمها في الدولار عملة التجارة العالمية، بإنّها مشكلة استراتيجية بالنسبة للصين وبقية الدول الساعية للتخلص من الهيمنة الأمريكية، ولاسيما إن الولايات المتحدة قد بالغت في استخدام سلاح العقوبات ضد خصومها، في وقت لم تَعد لديها سلاح فعلي مِن الممكن استخدامه ويكون أقل تكلفة على الولايات المتحدة، وللتخلص من السطوة الأمريكية قامت دول منظمة شنغهاي، بإيجاد نظام مالي موازٍ للمبادلات التجارية العالمية لتتمكن من تخطي عقبة العقوبات الأمريكية الاقتصادية، وكان مِن بين تلك

(1) جاسم محمد مصحب ولارا حسن، استراتيجية الحزام والطريق الصينية الاهداف والوسائل، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد50، بغداد، 2019، ص ص162-163.
(2) خالد عبد الاله عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص75.
(3) كامل وزنه، مصدر سبق ذكره، ص ص28-29.

الإجراءات اتفاقية التبادل التجاري والاستثمار بالعملات المحلية التي تم توقعيها في آذار من العام 2020، بين دول منظمة شنغهاي للتعاون.[1]

أمّا على المستوى الدولي، فقد تجاوز حجم القروض الصينية مجموع القروض الممنوحة مِن قبل البنك الدولي ونادي باريس مجتمعين، وذلك بحسب إحصائيات معهد كيل للاقتصاد العالمي، (The Kile Institute for the World Economy) لذلك يمكن وضع العديد من علامات الاستفهام حول قدرة الولايات المتحدة للضغط على دول العالم لعزل الصين تجاريًا، في ظل وجود تحالف أمريكي أو بدونه، فعلى سبيل المثال، لا تزال دولة إسرائيل تتردد في فسخ العقود المبرمة بينها وبين شركة هواوي، برغم الضغوط الأمريكية بهذا الصدد.[2]

وفي هذا السياق نجد أنّه تم عقد اتفاق بين السعودية والصين لتطبيق نظام العملة المباشرة Direct Trading بين البلدين، أي أنّه كانت في السابق الشركات والمؤسسات التجارية السعودية التي تتعامل مع الشركات التجارية الصينية في حالة استيراد البضائع تلجأ إلى صرف الدولار مقابل الريال ومن ثم تحويل الدولار إلى اليوان الصيني لتنسيق المعاملات المالية بين البلدين، لكن في ظل الاتفاقية الجديدة فإنّ التحويل والصرف بين اليوان الصيني والريال السعودي أصبح مباشرًا، حيث يلغي نظام Direct Trading أي نظام العملة المباشرة مخاطر التحول إلى الدولار، ويقوّي العلاقات التجارية بين الصين والسعودية، وأنّه خطوة لتشجيع السياحة بين البلدين، وإنّ توقيع مثل هكذا اتفاقية تُعدُّ خطوة في الاتجاه الصحيح بالنسبة للسعودية التي تمرُّ بمرحلة مهمة يتوجب عليها اختيار حلفائها السياسيين والتجاريين بدقة، مِن أجل توسيع تعاملها مع بلدان وعملات مختلفة وليس حكرًا على الولايات المتحدة والدولار فقط، ولاسيما في ظل تمرير مجلس الشيوخ الأمريكي قانون جاستا، والذي يمكن مِن خلاله جعل المسؤولين والعوائل السعودية تحت الملاحقة والمسائلة القانونية.[3]

لذلك فإنَّ المصالح الصينية والسعودية قد توافقت في ظل التهديد الامريكي من فرض العقوبات والاضرار بمصالحهما، وإنَّ هذه الخشية هي التي دفعت البلدين لعقد الاتفاق الخاص

(1) عمرو علان، أمريكا والصين: هل من حرب باردة جديدة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد501، بيروت، 2020، ص161.
(2) المصدر نفسه، ص160.
(3) جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص ص406-407.

بتطبيق نظام العملة المباشرة Direct Trading، الذي يقلل من مخاطر التحويل الى الدولار في المعاملات التجارية، ويحمي مصالح البلدين.

المبحث الثالث

المحددات العسكرية والتكنولوجية

على الرغم مِن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في المجال العسكري والتكنولوجي على المستوى العالمي، ولا توجد دولة تستطيع تحدي الولايات المتحدة في الوقت الحالي على المستوى العسكري، فضلًا عن تفوقها على المستوى التكنولوجي، إلا أنّ الصين استطاعت قطع خطوات كبيرة في هذين المجالين، ولاسيما المجال التكنولوجي الذي يُعدُّ الركيزة الأساسية التي مِن خلالها تستطيع الدول تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة، وكذلك تعزيز قوتها العسكرية، لذلك يمكن رصد بعض النجاحات المهمة التي حققتها الصين وكيف استطاعت منافسة الولايات المتحدة الامريكية، مِن خلال المطالب الثلاثة الآتية في موضوع دراستنا.

المطلب الأول: الأمن السيبراني

عندما دخلت الدول القرن الحادي والعشرين، ساد فكر استراتيجي جديد، يغلب عليه طابع ثورة المعلومات والتكنولوجيا، والتي أثّرت بدورها بشكل جذري في الفكر الاستراتيجي العسكري.[1]

منذ بداية القرن الحادي والعشرون، أعرب خبراء التكنولوجيا وصُنّاع السياسات عن مخاوف متزايدة بشأن حماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مِن الهجمات الإلكترونية – وهي محاولات متعمدة مِن قبل أشخاص غير مصرّح لهم للوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عادة بهدف السرقة أو التعطيل أو التلف أو غيرها مِن الإجراءات غير القانونية، يتوقع العديد مِن الخبراء أن يزداد عدد الهجمات الإلكترونية وخطورتها خلال السنوات العديدة القادمة، أصبح عمل حماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحتوياتها يعرف بأسم الأمن السيبراني، مفهوم واسع وغامض إلى حد ما، يمكن أن يكون الأمن السيبراني مصطلحًا مفيدًا ولكنه يميل إلى تحدي التعريف الدقيق.[2]

([1]) خليل حسين وحسين عبيد، الاستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجيات الامن القومي الحروب واستراتيجيات الاقتراب غير المباشر، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص23.

([2]) Congressional Research Service, Cybersecurity Issues and Challenges: In Brief, Updated August 12, 2016, p.1.

حيث لم تعد هناك كامل السيادة للدول على فضائها الالكتروني، وأنّ جميع الدول أصبحت عرضة للاختراق، لذلك تضّمنت أغلب استراتيجيات الدول موضوع الامن السيبراني، لذلك نجد أنّ هناك أحداثًا مهمةً حفّزت الدول للسعي لإنشاء جيش سيبراني مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا الاتحادية وألمانيا وفرنسا، أو انشاء مجالس وهيئات سيبرانية مثل تركيا وايران والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والجزائر والمغرب وسوريا ومصر، وهذا يدل على أنّ هناك صراعًا سيبرانيًا إن لم نعدها حربًا سيبرانيةً قادمةً.[1]

هناك العديد مِن الحوادث التي هزّت الأمن القومي للدول، أختراق منظومة البيت الأبيض، البنتاغون، بنوك في الولايات المتحدة وسرقة أموال، أختراق منظومة وكالة ناسا، كما تم اتهام روسيا بإختراق الانتخابات الأمريكية، كما أنّ هناك عمليات سيبرانية وسرقة معلومات الابتكارات والتأثير على اقتصاديات الدول ولاسيما في إطار المنافسة الدائرة بين الولايات المتحدة والصين، فضلًا عن العمليات السيبرانية لإختراق هواتف رؤساء دول مثل اختراق هاتف الرئيس الأمريكي الأسبق باراك اوباما.[2]

لهذا فإنّ مِن الممكن وفق التقدم التقني والتكنولوجي الذي يشهده العالم، أن نستخدم القوة الافتراضية لاستهداف القوة الصلبة لدول أخرى، عبر نشر فايروسات تهاجم أجهزة الدولة، عبر استهداف نظام الكمبيوتر المخصص للخدمات الحكومية، وقد تّم إتهام الصين بتنفيذ هذا النوع مِن الهجمات، بناءً على الكشف عن شبكة تجسس تعمل في الصين تمكنت مِن اختراق 5921 جهازًا الكترونيًا في 103 دولة.[3]

تُعدُّ الحوسبة الكمية Quantum Computer والتي تعني دمج التكنولوجيا الكمية في أنظمة التسليح، واحدة مِن أكثر التطورات المرتفعة عبر مجال التسليح، ويعتقد الخبراء العسكريون أنَّ لها تأثير عسكري مدّمر لا سيما عندما يتم استخدامها على نطاق واسع، وبالتالي يؤدي إلى بروز العديد مِن التطبيقات الدفاعية الجديدة، فالأستشعار الكمي والتحليل الكمي مِن المتوقع أن يكون لهما تأثير كبير في الأمن، حيث تشير تكنولوجيا (QKD) Quantum Key distribution (نظام تحليل الشفرات الكمي) على الأنظمة الحالية للاتصالات المشفرة، إلى طفرة تكنولوجية كبيرة

([1]) حازم جري منيخر، الامِن السبراني تحدي خفي واستجابة غير مدروسة، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد50، بغداد، 2019، ص99.
([2]) المصدر نفسه، ص ص99-100.
([3]) جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص590.

وأنّ مِن يملك نظام التشفير سيكون قادرًا على استخلاص أسرار ذات قيمة عالية مِن تلك البيانات وفقا لمبدأ عدم اليقين.[1]

في سنة 1999، في سياق إعادة التوجيه الرأسمالي للاقتصاد الوطني الصيني، التي تم إطلاقها مِن قبل الرئيس الصيني الاسبق دينغ شياو بينغ (Deng Xiao Ping)، والتي رافقها سياسة طوعية مِن أجل دعم الاقتصاد الرقمي، وأيضًا تحديث جيش التحرير الشعبي، حيث وضع عقيدان مِن سلاح الجو الصيني، كتابًا أساسيًا بعنوان "الحرب خارج حدودها"، حددّا فيه شروط إمكانية اللحاق بالقوة الأمريكية، ويعد هذا الكتاب ليومنا هذا خط التوجه لاستراتيجية الصين العسكرية، والذي رأيا فيه عدم القدرة على مساواة القدرات العسكرية للولايات المتحدة في المجال التقليدي، لذلك دعوا إلى تطوير الهجمات في مجال الهجمات الالكترونية مِن أجل إرباك التنسيق بين القوات المعادية المسلحة بقطع تواصلها واتصالاتها، وزعزعة البنيات السياسية والاجتماعية للولايات المتحدة، مِن خلال هجمات معلوماتية ضد البنى التحتية الطاقوية والصحية والمالية وحرب المعلومات...ألخ.[2]

إنّ قياس القوة في مجال حرب الفضاء الالكتروني يعتمد في الحقيقة على ثلاثة عوامل رئيسية وهي: الهجوم والدفاع والاعتماد، الهجوم هو قدرة الدولة على مهاجمة الدول الاخرى، أمّا الدفاع فهو مدى استطاعة الدولة على اتخاذ اجراءات لصد الهجمات أو التخفيف مِن آثارها، والاعتماد هو مدى اتصال الدولة بالأنترنيت واعتمادها على الشبكة، لذلك يمكن اعداد جدول للمقارنة بين الولايات المتحدة والصين لقياس قوّتها في حرب الفضاء الالكتروني،

جدول (4)

مقارنة بين قوة الولايات المتحدة الامريكية والصين في حرب الفضاء الالكتروني

الدولة	هجوم الكتروني	اعتماد الكتروني	دفاع الكتروني	الاجمالي
الولايات المتحدة	8	2	1	11
الصين	5	4	6	15

المصدر: رتشارد ايه كلارك، وروبرت كيه نيك، حرب الفضاء الالكتروني: التهديد التالي للأمِن القومي وكيفية التعامل معه، دراسات مترجمة 52، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2012، ص ص179.

(1) عبد الغفار الدويك، تقرير التوازن العسكري عام 2019: قراءة تحليلية لـــ "القدرات السبرانية" في العالم، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد216، 2019، ص275.

(2) شارل تيبوت, (ماذا عن السيطرة التكنولوجية والعلمية؟), اشراف برترأنّ بادي ودومنيك فيدال, نهاية الزعامة الأمريكية؟ اوضاع العالم 2020, ترجمة: نصير مروّة, ط1, مؤسسة الفكر العربي, بيروت, 2020, ص ص193-194.

نستطيع أن نلتمس مِن خلال الجدول رقم (4)، أنّ الصين لديها قدرة عالية في مجال الدفاع؛ لأنّ لديها القدرة على عزل شبكات الصين بأكملها عن عالم الفضاء الالكتروني، أمّا الولايات المتحدة فلا تملك تلك القدرة؛ لأنّ الشبكات التي تربطها بالعالم يديرها ويملكها القطاع الخاص، لذلك بمقدور الصين في حال وقوع هجمات أن تعزل المستخدمين غير الأساسيين، على عكس الولايات المتحدة التي لا تستطيع ذلك.[1]

لذلك نرى هواجس الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين فيما يخص أمنها القومي، وأنّ أكبر التهديدات متمثلة بالأمن الالكتروني، وأنّ هذه التهديدات متأتية مِن الصين؛ لأنّ الصين تعمل على سرقة معلومات التجارة الأمريكية، وكذلك معلومات وأسرار عسكرية، فضلًا عن توجيه هجمات الكترونية تعمل على الاضرار بالمنظومة الالكترونية لشبكات الاستخبارات والدفاع الأمريكية.[2]

إنّ النمو المتزايد أيضًا في قدرات الصين في مجال الحروب الالكترونية والفضاء، مكّنها في العام 2011، مِن اطلاق سفينة الفضاء "شينخو-8"، وهذا في اطار استكمال برنامجها الفضائي الذي يصنف مِن أفضل البرامج الفضائية تقدمًا في آسيا.[3]

لذلك فإنّ قضية أمن الأنترنيت مِن أهم القضايا المؤثرة في التنافس بين الولايات المتحدة والصين، ولا سيما بعد العام 2013؛ بسبب كثرة عمليات الاختراق الالكتروني، حيث قامت شركة "ماندیا نت" الأمريكية للأمن الالكتروني بإصدار تقرير إتهمت فيه الجيش الصيني بالقيام بشن هجمات الكترونية على مؤسسات أمريكية واسعة النطاق، كما اتهمت أمريكا الصين بسرقة معلومات سرية عسكرية وتجارية.[4]

لهذا اهتم جيش التحرير الشعبي الصيني People's Liberation Army (PLA) لحرب المعلومات، منذ مطلع القرن الحالي، مِن حيث الحرب الألكترونية في ساحة المعركة، (EW) Electronic Warfare والقدرات الواسعة للحرب السيبرانية، حيث نجد أنّ جيش التحرير أعاد تنظيم نفسه في العام 2015، بقيامه إنشاء ثلاثة فروع دعم جديدة، مِن ضمنها قوة الدعم

([1]) رتشارد ايه كلارك، وروبرت كيه نيك، حرب الفضاء الالكتروني: التهديد التالي للأمِن القومي وكيفية التعامل معه، دراسات مترجمة 52، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2012، ص ص179-180.

([2]) باهر مردأنّ مضخور، مصدر سبق ذكره، ص95.

([3]) احمد قنديل، مصدر سبق ذكره، ص24.

([4]) باهر مردأنّ مضخور، مصدر سبق ذكره، ص96.

الاستراتيجي Strategic Support Force (SSF)، التي فيها ثلاثة أقسام، الأول يتعامل مع العمليات العسكرية والاستخبارات في الفضاء السيبراني هجومية ودفاعية، والثاني مسؤول عن العمليات الفضائية العسكرية الأقمار الصناعية والمراقبة، والثالث هو الخاص عن الحرب الالكترونية (EW) الهجومية والدفاعية والذكاء الألكتروني.[1]

كما أنّ الصين تمتلك 227 مِن الحاسبات العملاقة اي ما يمثل 45% مِن مجموع الحاسبات في العالم، مقابل 21.8% للولايات المتحدة، حيث أنّ الحاسوب الصيني "صنواي تايهولايت" Sunway TaihuLight الذي يطّوره المركز الوطني لبحوث هندسة الحاسوب الموازية والتكنولوجيا NRCPC قد بات الحاسوب الأعظم والأرفع قدرًا في العالم وذلك في العام 2016، قبل أن يحتل مكانه حاسوب IBM بعدها بعامين، وبعد أن منعت الولايات المتحدة مِن تصدير معالجاتها نحو الصين لأسباب تتعلق بالأمن القومي، فإنّ الصين ولأول مرة قامت بصنع حاسوبٍ عملاقٍ بمعالجات Processors صينية.[2]

وقد حدّدت استراتيجية الدفاع عن النفس التي أطلقتها وزارة الدفاع الأمريكية بأنّ الفضاء (الأنترنيت) يُعدُّ تهديدًا استراتيجيًا رئيسيًا، لذا بلغ حجم القوات السيبرانية الأمريكية (CMF) Cyber Mission Force في تشرين الأول مِن العام 2016، 133 فريقًا، كما تمَّ في نيسان مِن العام 2017، إصدار دليل ميداني للحرب الالكترونية (EW) مِن قبل الجيش الأمريكي، كما أعلن في العام نفسه عن عقيدة جديدة المعركة متعددة النطاقات Multi Domain Operations.[3]

نجد أنّ الدول بدأت تهتم بقضية الأمن السيبراني، فليس مِن الغريب أن نجد أنّ الانفاق الدفاعي العالمي في العام 2018، قد بلغ أكثر مِن 1.68 ترليون دولار بزيادة 80 مليار عن العام السابق، أي بنسبة 1.8%، وكانت هذه الزيادة مدفوعة مِن قبل الولايات المتحدة، التي عملت على زيادة الميزانية الدفاعية بنسبة 5%، لذلك شكّلت الولايات المتحدة نسبة 45% مِن الزيادة العالمية للإنفاق على الدفاع في ذلك العام، كما تقوم الصين بزيادة سنوية تقدر بـ10% في نفقات التحديث العسكري.[4]

([1]) عبد الغفار الدويك، مصدر سبق ذكره، ص ص276-277.
([2]) شارل تيبوت، مصدر سبق ذكره، ص ص192-193.
([3]) عبد الغفار الدويك، مصدر سبق ذكره، ص276.
([4]) المصدر نفسه، ص275.

وبما أنّ الأمن السيبراني والحروب السيبرانية أصبحت من سمات القرن الحادي والعشرون، فان ذلك يعني أنّه في حالة حدوث حرب أو أزمة بين الولايات المتحدة والصين، فإنّ الصين قد تلجأ إلى شنّ هجمات سيبرانية على القواعد العسكرية الامريكية في المناطق القريبة منها، ولاسيما القواعد الامريكية في منطقة الخليج العربي، بهدف قطع الاتصال بين قوات العدو، وهذا ما يفسر لنا الخشية الامريكية من عمل الشركات الصينية في البنى التحتية لشبكة الـ5G في الدول الخليجية، والتي سياتي الحديث عنها أكثر في المطلب الثالث من هذا المبحث.

المطلب الثاني: التحديث العسكري والقواعد العسكرية ومبيعات الأسلحة

عسكريًا، كانت القوة الصينية تنمو بشكل بطيء وتدريجي خلال فترة السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، بالرغم مِن أنّ قوة الصين قد تضاعفت عدة مرات تكنولوجيًا واقتصاديًا، ولم تعمل الصين على تحديث استراتيجيتها في عوامل قوّتها إلا في مطلع القرن الحادي والعشرين، عندما باشرت بتطوير برنامج قدراتها النووية وتطوير قدراتها الدفاعية والفضائية بشكل أكبر.[1]

وأصبحت الميزانية العسكرية للصين في المرتبة الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة، على الرغم مِن تفوّق الميزانية العسكرية الأمريكية بثلاثة أضعاف على نظيرتها الصينية، وبالمجمل يمكن القول وفقًا لمعايير القوة الصلبة والقوة الناعمة أصبحت الصين القوة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة منذ بداية العقد الثاني في القرن الحالي[2]

ويُعدُّ سعي الصين لتطوير قوّتها العسكرية اتساقًا مع البعد التنموي والاقتصادي الصيني، وهو مِن أبرز العوامل التي تُمهد لتدعيم وترسيخ نظام التعددية القطبية في الساحة الدولية على المدى المتوسط والبعيد.[3]

([1]) محمد كريم كاظم وخضير عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص219.
([2]) محمد نعمأنّ جلال، الاحياء الحضاري: أي مستقبل للصين في النظام الدولي؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد52، العدد207، 2017، ص9.
([3]) سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص145.

أولًا: التحديث العسكري.

نجدُ أنّ الصين تعمل على تطوير صناعاتها العسكرية، ولاسيما في مجال الصواريخ البالستية العابرة للقارات وأيضًا الصواريخ المضادة للسفن البحرية، كما تسعى الصين إلى تحقيق التفوّق على الولايات المتحدة في مجال الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية، وهذه الاتصالات بمثابة عاملًا جوهريًا في مجال العمليات العسكرية طويلة المدى.[1]

لذلك نجدها تعيد تطوير الكثير من الصواريخ البالستية بعيدة المدى وفق تكنولوجيا تصغير حجم الرؤوس الحربية ووضع ثلاثة أو أكثر في قمة صاروخ واحد، علمًا أنّ هذه التكنولوجيا متوفرة لدى الصينين منذ عدة عقود، إلا أنّ القادة الصينيين لم يرغبوا في الإعلان عنها خشية الدخول في سباق تسلح جديد مع الولايات المتحدة، الذي تميّزت به فترة الحرب الباردة.[2]

ويرى محللون أنّ الجهود المبذولة مِن قبل الصين بتطوير طائرات الشبح وصواريخ تستطيع ضرب الأهداف المتحركة في البحار، ما هو ألا دليل على أنّ الصين ملتزمة بتحديث تكنولوجيا الدفاع، وأنّها تعمل على دعم وتعزيز قوّتها البحرية، بالإضافة إلى بناء منشآت عسكرية خارجية، والسلوك الصيني يُفسّر وفق الرؤية الأمريكية تحديًا استراتيجيًا لها؛ لأنّ التحديث الصيني في المجال العسكري سيقوّض المزايا التي تتمتع بها الولايات المتحدة في جوهر التكنولوجيا العسكرية.[3]

تعمل الصين على استمرار التحديث العسكري خلال العقدين القادمين، وتعزيز قدراتها في المجالات البرية والبحرية والجوية، لكنّ تركيزها سوف ينصبُّ على مجال القوة البحرية، ولاسيما في شقها الاستراتيجي؛ لأنّ امتلاكها لحاملة طائرات واحدة هي "لياوتينغ" عاملًا سلبيًا لتفعيل أهدافها العالمية، ولعبور هذا القيد فإنّه بات من الضروري بناء حاملتي طائرات في حدود العام 2035 وهو هدف رئيسي للقوة البحرية الصينية، خاصة إذا علمنا أنّ الفاعلية الميدانية لأي قوة بحرية تتطلب التأمين على ثلاث حاملات طائرات في الحد الأدنى، الأولى للتدريبات العسكرية والثانية للعمليات الميدانية، والأخيرة تبقى كاحتياط استراتيجي.[4]

([1]) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص252.
([2]) سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص ص146-147.
([3]) باهر مردان مضخور، مصدر سبق ذكره، ص93.
([4]) سامي سلامي، مصدر سبق ذكره، ص24.

هذا إلى جانب الحديث عن خطة صينية تتضمن انشاء سبع حاملات طائرات بحدود العام 2030، وهذا ما سيمكّن الصين من تحقيق إمتداد ونفوذ عسكري في مناطق مختلفة من العالم، وأنّ مِن عناصر القوة الأساسية للصين إنتاجها أسلحة عسكرية عالية التكنولوجيا، بما في ذلك انتاج الصواريخ والصواريخ المضادة، حيث استطاعت الصين من امتلاك تكنولوجيا عالية في انتاج الصواريخ المضادة التي بإمكانها اعتراض أو صد الصواريخ.[1]

كما أعلنت الصين في صيف عام 2017، عن أحدث سفنها العسكرية المدمرة طراز 055، والتي يصل وزن حمولتها إلى 12 الف طن، كما أعلنت في شباط من العام 2018، مِن اطلاق أول طائرة مقاتلة "شينجدو جي" تُسمى النسر الأسود محلية الصنع، وبذلك تم كسر الإحتكار الأمريكي لصناعة طائرات الشبح، كما تمكّنت مِن تطوير مقاتلاتها المحلية التي يطلق عليها "شينيانج جي31" والتي يُعتقد أنّها سوف تضع الصين على طريق منافسة الولايات المتحدة في تصدير الطائرات.[2] الى دول العالم ومنها دول منطقة الخليج العربي.

ثانيًا: القواعد العسكرية.

لقد ظلت الصين تكرر دائمًا، بأنّه لا توجد لديها نية للقيام بدور الشرطي في الخليج العربي، ألا أنّه هناك نيات واضحة للصين في تعزيز وجودها في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، اتساقًا مع موقع قوّتها المتنامي، وقد تحاول في يوم من الأيام الاحتفاظ بوجود بحري في منطقة الخليج العربي.[3]

وأنّها تسعى إلى تعزيز وجودها العسكري من خلال زيادة قواتها المشاركة في عمليات مكافحة القرصنة أو عمليات حفظ السلام، وفي الوقت ذاته تسعى لإيجاد قواعد عسكرية لحماية امداداتها النفطية، فضلًا عن أنّ الصين بدأت بالمفاوضات مع باكستان وأخرى مع جمهورية سيشل وهي دولة في شرق أفريقيا في نفس الوقت الذي تعمل فيه على تطوير قدراتها البحرية وبناء حاملات طائرات.[4]

ولاسيما أنّ المناورات الايرانية الصينية في الخليج، تبغي من ورائها الصين إلى التحرر من الاحتواء ودعم تحالفاتها وزيادة قدراتها في الخليج، أو رُبما لديها خطط مستقبلية لوجود دائم في

(1) مصطفى علوي، مصدر سبق ذكره، ص311.
(2) خالد حسين، مصدر سبق ذكره، ص12.
(3) سوبارامان ناريان، مصدر سبق ذكره، ص317.
(4) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص56.

الخليج، أو بالقرب منه، كما فعلت أمريكا في بحر الصين الجنوبي، كما أنّها تريد دعم موقفها الاقليمي، فايران والصين يدركان جيدًا بأنّهما غير قادرين على منافسة قوة البحرية الأمريكية، ومع هذا فانه لا يبدو أنّ الطموحات الصينية قصيرة النظر، لأنّها تتطلع بشكل واضح إلى تامين الطرق التجارية ما بين الخليج وجنوب شرق آسيا.[1]

وفي هذا الاطار تُنفّذ الصين استراتيجية تم تسميتها "سلسلة اللآلئ" String of Pearls والتي تتضمن العمل على بناء موانئ لخدمة أساطيلها التجارية والعسكرية في شيتاجونج ببنجلاديش، وفي خليج البنغال في ميانمار، أمّا في تايلاند فقد قامت الصين بشق قناة عبر اقليم "كرا أثموس" للربط بين خليج سيام والمحيط الهندي، بمبلغ استثماري يبلغ عشرين مليار دولار، وهذا يعني توفير مسار جديد لواردات النفط يجنبها المرور عبر مضيق ملقا.[2]

لذلك يمكن أن نَصفَ استراتيجية "سلسلة اللآلئ" بأنّها لا تتعلق بالتجارة فحسب، وإنّما في حال حدوث صراع مع الصين فسوف تكون أهدافها مختلفة وأبعد من ذلك، حيث سوف تمثل كل حبة لؤلؤ أي كل قاعدة أو ميناء بأن تصبح قاعدة عسكرية مهمّتها حماية امدادات البترول أو التزود بالوقود والمواد الاولية.[3]

وقد جاء في الوثيقة الاستراتيجية العسكرية الصينية لسنة 2015 الصادرة عن المكتب الاعلامي لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، أنّه: "ستواصل القوات المسلحة تنفيذ التعاون العملي مع نظيراتها في مختلف دول العالم، استجابةً للوضع المتغيّر، ستكتشف القوات المسلحة الصينية باستمرار مجالات جديدة ومحتويات جديدة ونماذج جديدة للتعاون مع الجيوش الأخرى، مِن أجل التعاون المشترك مع مجموعة متنوعة من التهديدات والتحديات الأمنية، ... ستواصل القوات المسلحة للبلاد تنفيذ مهام المرافقة في خليج عدن والمناطق البحرية الأخرى كما هو مطلوب".[4] وهذا فيه إشارة واضحة من أنَّ الصين سوف تمارس ما تسمى "باستراتيجية الخنق" على الممرات والمضايق البحرية ومنها مضيق هرمز.

([1]) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص73.

([2]) تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، مصدر سبق ذكره، ص240.

([3]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص81.

([4]) The State Council Information Office of the People's Republic of China , China's Military Strategy (2015), May 2015, p.26.

وكانت الورقة البيضاء، الصادرة من وزارة الدفاع الصينية في العام 2015، قد أشارت إلى بناء 18 قاعدة اسناد استراتيجي في أعالي البحار، تشمل شمال، وجنوب، ووسط، وغرب، المحيط الهندي، وطبقًا للوثيقة الصينية، فإنّ هناك دولًا عربية مرشحة لذلك منها عُمان واليمن وجيبوتي، حيث تمكّنت الصين قبل ذلك بعام من عقد اتفاق مع جيبوتي على إقامة قاعدة بحرية صينية، والتي يمكن اعتباره بداية التحرر الصيني التدريجي والنسبي من مبدأ عدم التدخل (أنظر الخريطة رقم 4).[1]

خريطة (4)

(قاعدة أوبوك الصينية في دولة جيبوتي)

المصدر: محمد عابد، موقع وكالة الأناضول، على الرابط الاتي:

https://images.app.goo.gl/oUi3mquK6bZ2kJh19

والتي تم افتتاحها رسمية في الأول من آب من العام 2017، وقد كان اختيار مكان هذه القاعدة مبني على اعتبارات تصب جميعها في حماية المصالح الصينية، كما أنّ هناك الحديث

(1) وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص29.

عن اعتزام الصين على انشاء قاعدة عسكرية في باكستان بالرغم من النفي المشترك مِن قبل الصين وباكستان، وهذا ما اكدّته تقارير إعلامية كثيرة من عزم الصين على بناء قاعدة في خليج جيواني الواقع جنوب غرب باكستان، كما أنّها سوف تقوم ببناء ميناء ضخم في مدينة جوادار الساحلية التي تقع على بعد 60 كم شرق جواني في نهاية الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني.[1]

وبرغم سعي الصين لتحقيق انتشار بحري واسع، إلا أنّ هناك عقبات ومعوقات استراتيجية أمام الصين في السنين القادمة على قدرتها لنشر قواتها عالميًا وفي المنطقة العربية تحديدًا؛ لأنّها تحتاج إلى اخضاع بحر الصين إلى نفوذها، وكذلك تجاوز عقبة الهند في الهيمنة على المحيط الهندي وبحر العرب.[2]

ثالثًا: مبيعات الأسلحة.

تُعدُّ الصين واحدة من أهم القوى الكبرى التي تبيع الأسلحة في العالم، وهنا لا نقصد به صناعة الأسلحة، وإنّما عمّا يدخل في تجارة السلاح في العالم، وإذا ما تطرقنا إلى هذه النقطة بالتحديد نجد أنّ الولايات المتحدة تحتّل المرتبة الأولى عالميًا في سوق السلاح العالمي، بتصديرها أسلحة بمبلغ 31 مليار دولار في العام 2015، منها 3 مليارات إلى الدول العربية، بينما تحتّل الصين المرتبة الثالثة عالميًا في هذه التجارة بعد روسيا الاتحادية بتصديرها أسلحة بقيمة ثلاثة مليارات دولار، والتي نصيب المنطقة العربية فيها مليار دولار.[3]

والجدير بالذكر، فقد ارتفعت صادرات السلاح الرئيسية الصينية بنسبة 74% في الفترة 2007-2011 إلى الفترة 2012-2016، كما أنّ صادرات الصين مِن الأسلحة العالمية ارتفعت من 3.8% إلى نسبة 6.2%، مما يجعل من هذا النشاط الصيني سبب في توتر العلاقات مع الولايات المتحدة، فضلًا عن سعي الصين لمساعدة إيران في بناء منشآتها النووية والذي يُعد تهديدًا لاستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة إلى جانب تهديد أمن اسرائيل المباشر.[4]

وبشكل عام فإنّ هناك عوامل عدة تساعد على الترويج لانتشار السلاح الصيني، منها أنّه سهل الاستخدام والصيانة ورخيص ومتاح، وأنّ تجارة السلاح الصيني مرتبطة بشكل مباشر

([1]) خالد حسين، مصدر سبق ذكره، ص13.
([2]) محمد كريم كاظم وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص224.
([3]) المصدر نفسه، ص224.
([4]) وردة مساعد علي عثمان الشاعري، مصدر سبق ذكره، ص274.

بالسياسة الخارجية الصينية، ولا تقتصر على عنصر تحقيق المكاسب المالية فقط، كما أنّ تجارة السلاح الصيني الرسمية تقوم على ثلاث دعائم رئيسية تتصل بمبادئ التصدير، قواعد التصدير، المشاركة في أنظمة نقل السلاح وتصديره، لهذا يتم تبرير العديد من الأعمال الخاصة بتصدير السلاح، كما أنّ الصين لا تقوم بإتاحة المعلومات الدقيقة بخصوص صادرات السلاح.[1]

تسعى الصين إلى الحيلولة دون إثارة قلق وهواجس الولايات المتحدة، الذي مِن الممكن أن يسببه الدخول السريع للصين في سوق بيع الأسلحة لمنطقة الخليج العربي، وبالتالي تعمل على المحافظة على مستوى محدود وضعيف مِن هكذا أنشطة، على الرغم من ملاحظة وجود أسلحة صينية لاسيما لدى المملكة العربية السعودية.[2] التي تُعدّ أكبر بلد في منطقة الخليج العربي مستورد للسلاح الأمريكي، والذي يمكن توضيح مبيعات الأسلحة الأمريكية للسعودية للفترة من 2009 وحتى عام 2016 من خلال الجدول التالي: رقم (5).

جدول (5)

مبيعات الاسلحة الأمريكية للسعودية 2009-2016 (عقود ابتدائية)

تاريخ الاخطار الرسمي	المنظومة او السلاح	الجهة العسكرية السعودية المستفيدة	قيمة العقد (مليار دولار)
2009	طائرات استطلاع (TASS)، انظمة ملاحة ورادار، تحديث الحرس الوطني	القوة الجوية، الحرس الوطني	2.203
2010	طائرات F-15، طائرات مروحية تطوير، صاروخ مضاد للدروع (جافلن)، تدريب	القوة الجوية، القوة البرية، الحرس الوطني، الحرس الملكي	60.921
2011	اجهزة رؤية ليلية، قنابل جوية، مدرعات برمائية (لاف)، مدفع (هاوترز)، عربات مصفحة (هامفي)، صيانة وتطوير منظومة دفاع جوي (باتريوت) معدات	القوة الجوية، القوت البرية، الحرس الوطني	2.337
2012	طائرات نقل (C130)، منظومة دفاع جوي (باتريوت)، دعم وتدريب، معدات اتصال	القوة الجوية، القوت البرية، الدفاع الجوي	1.937
2013	زوارق حربية، صواريخ (AGM)،(TOW)، انظمة قيادة وسيطرة، تجهيز لصالح القوات البرية والحرس الوطني، نفقات بعثة التدريب الأمريكية	القوة الجوية، القوت البرية، الحرس الوطني، القوات البحرية	15.260
2014	تدريب وتجهيز امن المنشآت الحيوية، تطوير	وزارة الداخلية، القوة الجوية	3.830

(1) سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص157.

(2) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص99.

	طائرات انذار مبكر (اواكس)		
2015	طائرات مروحية (بلاك هوك)، (MH-60R)، صواريخ (PAC)، زوارق حربية، ذخائر	القوة الجوية، القوات البرية، القوات البحرية	20.835
2016	دبابات (M1)، زوارق حربية، تدريب دعم تجهيز	القوات البرية، القوات البحرية	1.504
المجموع	ــــــــــــــــ	ــــــــــــــــ	115.331

المصدر: ميثاق خير الله جلود، العلاقات السعودية – الأمريكية 2009-2016 دراسة في مجال الأمن والتسليح، مجلة دراسات اقليمية، العدد 43، مركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل، كانون الثاني2020، ص ص32-33.

وبالرغم مِن أنّ المملكة العربية السعودية هي أكبر مستورد للسلاح الأمريكي، إلا أنّ الصين تُعدُّ حليفًا لا يمكن التفريط به فالصين أهم مشتري للنفط، كما يُمكن للمملكة الحصول على بعض أنواع الأسلحة من الصين التي يتعذر الحصول عليها مِن قبل الولايات المتحدة.[1]

فقد باعت الصين للسعودية، صواريخ بالستية متوسطة المدى طراز CSS-Z، وتشير مسألة التسليح الصيني للمنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالصواريخ البالستية المتوسطة والبعيدة المدى، مخاوف لدى الولايات المتحدة وإسرائيل، لذلك يمكن القول إنّ العلاقات الصينية الخليجية تسير باتجاه تعزيزها وتقويتها على حساب الوجود الأمريكي في المنطقة.[2]

كما وقعّ الملك سلمان والرئيس "شي جين بيانغ" خلال زيارة رسمية إلى الصين في آذار من العام 2017، سلسلة من الاتفاقيات بقيمة 60 مليار دولار، بما في ذلك صفقة لبناء مصنع صيني في المملكة العربية السعودية مِن شأنه أن يصنع الطائرات بدون طيار العسكرية لأسطول الطائرات بدون طيار السعودي.[3]

وإستنادًا لما تم ذكره فأنّ الولايات المتحدة لا زالت تملك أفضلية كبيرة على الصين في المجال العسكري، إلا أنّ هذه الفجوة بين البلدين تتضاءل بمعدلات سريعة وعلى جميع المستويات سواء التصنيع أو مبيعات الأسلحة أو بناء قواعد عسكرية خارج حدودها.[4]

وهذا ما أكدتّه مؤسسة راند الأمريكية للأبحاث والتطوير، في تقريرها الصادر عام 2015، أنّه بالرغم مِن التفوّق العسكري الأمريكي في الوقت الحالي على الصين، فإنّ أي مواجهة عسكرية

(1) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص72.
(2) خالد عبد الاله عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص74.
(3) Congressional Research Service, Clayton Thomas, Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S Policy, October 11, 2017, p.12.
(4) احمد قنديل، مصدر سبق ذكره، ص23.

معها بحلول عام 2025، مِن المرجّح خسارتها مِن الجانب الأمريكي لعدم مواكبة الجانب الأمريكي تطوير الصين لقوّاتها العسكرية، وهذا قد يسبب خسائر مادية وبشرية فادحة للجيش الأمريكي.[1]

وتُعبّر الولايات المتحدة الأمريكية عن مخاوفها بشأن صعود الصين عسكريًا، من خلال تحذير أصدرته "لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية – الصينية" في تقريرها بتاريخ 16 تشرين الثاني من العام 2016، بأنّ تعزيز قدرات الصين العسكرية سيدفعها إلى استخدام القوة أكثر للدفاع عن نفسها.[2]

كان اهتمام الصين متأخرًا حيال تحديث آلتها العسكرية، وذلك لعدة أسباب منها الخشية من دخول سباق تسلح مع الولايات المتحدة مشابه للتسلح أيام الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، فضلًا عن أنّ الصين كانت مشغولة في بناء قوتها الاقتصادية، لذلك نجد أنّ هناك فارقًا كبيرًا بينها وبين الولايات في هذه المجالات الثلاثة، التحديث العسكري والقواعد العسكرية ومبيعات الأسلحة، وأنّها تحتاج إلى وقت طويل لتقليص الفارق او للتفوق على الولايات المتحدة، ولاسيما اذا علمنا على سبيل المثال أنّ الصين لديها حاملة طائرات واحدة داخل الخدمة، بينما أنّ هناك 11 حاملة طائرات امريكية داخل الخدمة وأنّ معظمها تعمل بالطاقة النووية، وأنَّ حمولة كل واحدة منها أكبر بكثير من حمولة حاملة الطائرات الصينية التي تعمل على الديزل.

المطلب الثالث: تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

تسعى الصين إلى اقتراح وتنفيذ وتغيير على قواعد السياسة والمعايير الدولية، لإدارة التكنولوجيا العامة؛ بسبب الحجم الجغرافي للصين، والقوة الاقتصادية والثقة بالنفس.[3] ولاسيما إذا علمنا أنّ الصين من الدول ذات الإبتكارات منذ القدم فالطباعة أُختُرِعت في الصين في القرن الثامن، إلا أنّ هذه التكنولوجيا لم تصل إلى أوروبا إلا في القرن الخامس عشر، أمّا الورق فقد تم صنعه في الصين في القرن الثاني، ووصل إلى اليابان في القرن السابع، ولم ينتشر في أوروبا إلا

(1) سامي سلامة، مصدر سبق ذكره، ص22.
(2) خالد حسين، مصدر سبق ذكره، ص18.
(3) Marianne Schneider-Petsinger, Jue Wang, Yu Jie and James Crabtree, US-China Strategic Competition: The Quest for Global Technological Leadership, Research Paper, The Royal Institute of International Affairs, London, November 2019, p.30.

في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، كما تُعدُّ الصين أول من اخترع البارود في القرن التاسع، وبعد قرون قلية وصل إلى العرب، أمّا وصوله إلى أوروبا فقد كان في القرن الرابع عشر.[1]

أدّت التقنيات الجديدة في القرن الحادي والعشرون، والتقسيم المعّقد للعمل إلى زيادة الطلب للمعرفة التقنية في مستويات الاقتصاد جميعها، وعليه فأنّ الطلب الموجود اليوم هو على الأفراد الذين يفكرون بدلًا من الافراد الذين يعملون بأيديهم، وهذا لا يشمل العلماء والمهندسين فقط، بل جميع البنى التي تنتجهم وتدعمهم مثل المدارس والجامعات وصناعات الاتصالات.[2]

لذلك نجد أنّ هناك تزايدًا مستمرًا في إدراك الزعامات الوطنية الصينية الحاكمة بوجود عوامل ثانية إلى جانب الأرض، لها أهمية كبيرة في تقدير مكانة الدولة الدولية ودرجة تأثيرها في المجتمع الدولي، من خلال ترجمة الامكانات الاقتصادية إلى إبتكار تكنولوجي ليصبح معيارًا للقوة.[3] لهذا نجد أنّ الحكومة الصينية قد وظفت مبلغ 4.3 مليار يوان في الأعوام ما بين العام 1997 والعام 2009، وأنفقتها على إنشاء بنى تحتية مِن أجل الأنترنيت.[4]

وأنّه من المتوقع أن يزداد الانفاق الصيني في ميدان الابتكارات والاختراعات العلمية، والتطويرات المعتمدة على الكفاءات الوطنية الصينية، مِن أجل تجاوز مرحلة ارتبط فيها اسم الصين، بالتجميع الصناعي فقط، والهدف هو الوصول إلى مرحلة صنع وجمع في الصين، وتعد بداية إعلان الصين عن بناء حاملة الطائرات "بآياد" وتقنيات وخطط صينية خطوة في غاية الأهمية في هذا الجانب.[5]

إنّ الغايات والأهداف الذي حددّها البرنامج الوطني المتوسط والطويل الأمد للارتقاء وتنمية التكنولوجيا والعلوم (2006–2020) طموحة، هي:[6]

1. العمل على زيادة نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5% أو أعلى من ذلك.
2. يجب أن تصل نسبة التكنولوجيا والعلم في الاقتصاد إلى 60% أو أكثر.

([1]) صمويل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص82.
([2]) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص110.
([3]) زبغنيو بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص56.
([4]) شارل تيبوت، مصدر سبق ذكره، ص194.
([5]) سامي سلامي، مصدر سبق ذكره، ص24.
([6]) ساري حنفي، ريغاس أرفانيتيس، التعاون العلمي والبحثي بين الصين والوطن العربي: دراسة بيبلومترية، ترجمة: عزام طعمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد483، بيروت، 2019، ص52.

3. ينبغي أن يرتفع العدد السنوي لبراءات الاختراع التي تمنح للمطبوعات العلمية والمخترعين الصينين التي تم الاستشهاد بها للمؤلفين الصينين لتصبح ضمن أفضل خمسة على المستوى العالمي.

كما يجب الإشارة إلى أنّ الشركات الرقمية الكبرى مثل بايدو (Baidu)، وعلي بابا (Alibaba)، وتينسنت (Tencent)، وهواوي (Huawei)، وشاومي (Xiaomi)، والتي تسمى مجتمعة اسم (BATHX)، (والمأخوذة من الحروف الاولى لاسم كل شركة)، هي التي استطاعت الوصل بالصين إلى مرتبة الجبار التكنولوجي، اعتبارًا من العام 2010، ويعود ذلك إلى الدعم الذي تبذله الدولة على الصعيد السياسي والمالي، بالإضافة إلى صعيد البنى التحتية، كما يمكن أن نرصد تضاعف سلة شركة بايدو (Baidu)، في البورصة إلى 14 ضعفًا بين الأعوام 2007 والعام 2015، كما تضاعف دخلها الصافي إلى 60 ضعفًا في الفترة نفسها، ويعود هذا التسارع إلى رحيل شركة كوكل (Google)، القسري عن الأسواق الصينية واحتكار محرك بحث بايدو (Baidu)، لمستخدمي الأنترنيت في الصين الذي زاد عددهم بشكل مذهل فضلًا عن تفجير خدمات البث العريض.[1]

فالصين تتوجه بتنميتها، كما كان مرسومًا لها، إلى القطاعات التكنولوجية الطليعية المتقدمة والمتطورة، أي المجال الذي تتقدم فيه الولايات المتحدة، ومخطط "صنع في الصين 2025، الشهير، الذي تبنته الصين في العام 2015، هدفه هو تحويل الصين إلى قوة تكنولوجية من المرتبة الأولى في ميادين المستقبل مثل التكنولوجيات البيولوجية، والذكاء الاصطناعي، وصناعة الانسان الآلي، والصناعات الرقمية.[2]

وخاصة في المجال المعرفي، الذي يعد الرهان الحقيقي مِن أجل ضمان استدامة نموها الإقتصادي، وارتقاء مكانتها الدولية، لتتمكن مِن تحقيق درجة أعلى مِن الاستقلالية في مقومات قوتها، أضحت الصين ثاني أكبر مستثمر في مجال البحث والتطوير على مستوى العالم، حيث أنفقت في العام 2016، بحدود 396.3 مليار دولار وهو ما نسبته 20.4% من اجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، بالمقابل، تشير التقديرات إلى أنّ الولايات المتحدة، تمّثل أكبر

(1) شارل تيبوت، مصدر سبق ذكره، ص194.
(2) دومينيك باري، مصدر سبق ذكره، ص234.

مستثمر في هذا المجال، حيث أنفقت بحدود 514 مليار دولار، أي ما يمثل نحو 28.4% مِن الإنفاق العالمي.[1]

بين العام 2016 والعام 2017، قطعت الحكومة الصينية خطوةً مهمةً وجديدةً عندما جعلت الذكاء الاصطناعي من ضمن استراتيجيتها التقنية، وفي تموز 2017، أعلن مجلس شؤون الدولة الصينية عن خطة تنمية للجيل الجديد مِن الذكاء الاصطناعي، بهدف متابعة خطة صنع في الصين 2025، والوصول بالبلاد إلى مرتبة أول جبار تكنولوجي في العالم بحدود العام 2030، والجبار المعولم الأول في الذكرى المئوية الأولى لقيام جمهورية الصين الشعبية في العام 2049.[2]

وهذا الاتساع الكبير الذي حقّقته الصين دفعها في العام 2016 من خلال المؤتمر الوزاري لجلسات الحوار المشترك مع الدول العربية، إلى الآتي: افتتاح المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا، وانشاء صندوق الاستثمار العربي الصيني، كما تم انشاء أول جامعة صينية عربية مشتركة بدعم صيني في الدول العربية.[3]

وهناك مشاركات كثيرة مع الصين مِن جانب السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة، بالرغم من أنّ السعودية وقطر غير ممثلة في شبكة العلوم ، وهذا ما جعل الدول الخليجية تعزز من نشاطات المنشورات العلمية، وتبنّت سياسة لاستقطاب الأجانب أو المواطنين المغتربين بواسطة دفع أجور مرتفعة وتوفير مستويات معيشية جيدة، ومنذ العام 2013، ازداد عدد البحوث المشتركة بين السعودية والصين إلى نسب مرتفعة جدًا، وبشكل عام نلاحظ تزايد عدد المقالات المشتركة التأليف بشكل أسرع من ازدياد الإنتاج العلمي الاجمالي في البلدان الثلاثة.[4]

إنّ صعود الصين في المجال التكنولوجي جعل أقرب حلفاء الولايات المتحدة يعتقدون بأنّ الشركات الصينية في مجال التكنولوجيا قد تتفوق على الولايات المتحدة، وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون"، في حين اعتقد مستشارو الرئيس الأمريكي السابق ترامب أنّه إذا تمكنت الصين مِن استيعاب تلك الصناعات الناشئة في المستقبل فلن يكون لأمريكا مستقبل اقتصادي، مما يتسبب في إضعاف أمن الولايات المتحدة، لهذا السبب نجد أنّ مستشار الرئيس

(1) مالك عوني، مصدر سبق ذكره، ص5.
(2) شارل تيبوت، مصدر سبق ذكره، ص195.
(3) محمد كريم كاظم وخضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص ص229-230.
(4) ساري حنفي، ريغاس أرفانيتيس، مصدر سبق ذكره، ص57.

السابق دونالد ترامب، ستيفن بانون قال "إنّنا في حرب مع الصين، وأنّ ترامب يعرف أنّه بحاجة إلى توحيد الغرب ضد صعود الصين الشمولية".[1]

ووجّه مايك بنس (Mike Pence) نائب الرئيس السابق دونالد ترامب، مرافعة اتهام عنيفة ضد الممارسات الصينية التي تعمل على نهب التكنولوجيا الأمريكية، كما نشرت وزارة العدل تعميما بعنوان "الصين مقابل التجسس الصناعي" بهدف كبح المبادلات العلمية واستقبال الطلاب الصينين في الجامعات الأمريكية، كما أطلق الرئيس السابق دونالد ترامب، قضية شركة هواوي (Huawei) الرمزية، عبر توقيف إحدى قيادات الشركة في كندا، كما أنّ شركة هواوي باتت في طريقها لاحتلال المرتبة الأولى عالميًا في مجال الاتصالات اللاسلكية مع خدمة (5G)، لهذا فأنّ المواجهة التكنولوجية أصبحت مواجهة حقيقية، بحيث يطمح الرئيس الأمريكي أنّ يعولمها من خلال الضغط على حلفائه ليقاطعوا الشركة الصينية.[2]

لهذا كانت مطالب الحاضرين في "وادي سيليكون"* قد ركّزت، على أنّ أمريكا بحاجة إلى الاستثمار في الإبتكار، ولاسيما أنّ العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية ربما لا تتمكن مِن ايقاف الإبتكار الصيني، يُذكر أنّ الدعم الحكومي الأمريكي في السابق كان يرتكز على برامج الفضاء وصناعة الطيران والصناعات النووية والأنترنيت وخدمة الاتصالات، وأنّ أهم ما أنفقته الولايات المتحدة كان على الأبحاث والتطوير، إلا أنّ هذا الإنفاق في تراجع مع القياس بالإنفاق الصيني على الأقل بالقيمة الشرائية، فأنّ حجم الإنفاق على الأبحاث والتطوير بلغ نحو 553 مليار دولار في العام 2018 في الولايات المتحدة، أي أقل من 2.8% من ناتجها القومي، لذلك نجد أنّ أحد الخبراء الاقتصاديين يرى بدل أن تفرض الإدارة الأمريكية العقوبات في محاولة للرد على الإنفاق الصيني الهائل فإنّه يجب على الأمريكيين أن يفعلوا كما فعلوا عام 1957 بعدما أطلق السوفيت أول قمر صناعي.[3]

لقد كان التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات في الصين، ثمرة الخطط الصينية والانفاق المالي الكبير على البنى التحتية وعلى البحث والتطوير؛ لأن الصين أدركت أنّ

([1]) كامل وزنه، مصدر سبق ذكره، ص20.

([2]) دومنيك باري، مصدر سبق ذكره، ص ص235-236.

*هي منطقة تقع جنوب مدينة سان فرانسيسكو فيلكبرى الشركات الت ولاية كاليفورينيا تجمع هذه المنطقة المراكز الرئيسية التكنولوجية مثل غوغل، فيس بك، آبل، وعرفت باسم سيليكون لان الشركات التكنولوجية تصنع الرقائق أو الشرائح في اجهزتها من مادة السيليكون. المصدر: شبكة الانترنيت.

([3]) كامل وزنه، مصدر سبق ذكره، ص21.

العصر الحالي هو عصر المعرفة، وأنّ هذه المعرفة هي ضمان استدامة النمو الاقتصادي في البلاد، وارتقاء مكانتها الدولية، وهذا جعل الكثير من الدول ومنها دول الخليج العربي العمل على تقوية الروابط مع الصين، لا سيما في نشطات المنشورات العلمية وشبكات الاتصالات اللاسلكية الـG5، وان هذا الانجاز المعرفي خلق تصور لأقرب حلفاء الولايات المتحدة بأنّ الصين قد تتمكن من التفوق على الولايات المتحدة في المجال المعرفي والتكنولوجي، وهذا يفسر سبب الضغوط الامريكية على حلفائها من أجل قطع التعامل مع الشركات الصينية وعلى رأسها شركة هواوي Huawei.

وفي الختام فأنَّ آليات التنافس الجديدة على المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، باتت تختلف عما كانت تدار عليه آليات التنافس ايام الحرب الباردة، مثل الإيديولوجيا والتسلح والاحلاف، وإنّ الصين متأكدة تماما من أنّها غير قادرة على خوض منافسة مع الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بهذه المحددات، لذلك عملت الصين على اختيار مجالات اخرى للتنافس مثل التقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي والبحث عن الطاقة من خلال الاستثمارات وتعزيز الشراكة الاستراتيجية، فضلاً عن التركيز على مجال التنافس في مجال التبادل التجاري، وأنّها سعت إلى إحياء أرثها الثقافي الذي يمتد لألاف السنين مع العرب والمسلمين وبهذا فإنها استخدمت عوامل قوتها الناعمة، كما أنها سعت الى تعزيز علاقتها مع دول منطقة الخليج العربي، من خلال مكانتها الدولية كونها أحد الأعضاء الدائمين لمجلس الامن في الامم المتحدة، فضلًا عن طرح أكبر مشروع استراتيجي في القرن الواحد والعشرون والذي يمكنها من التمدد خارج اقليمها الجغرافي دون اثارة حفيظة الدول الاخرى الا وهو "مبادرة الحزام والطريق" التي تعمل على أنْ تكونَ منطقة الخليج العربي جزءا منها، لاسيما وإنّها لاقت ترحيبا دولياً حتى من اقرب حلفاء الولايات المتحدة، لأنها مبادرة مبنية على مبدأ الربح المشترك والمنفعة المتبادلة، ولا ننسى انها لم تهمل المجال العسكري حيث قامت بتحديث لقواتها العسكرية بالتزامن مع عقد اتفاقيات لبناء قواعد عسكرية، وتطوير تجارة الاسلحة، إلا أنّنا نجد أنّ المجال الذي استطاعت تحقيق تقدم كبير فيه هو المحدد الاقتصادي بكل أشكاله سواء التجارة أو الاستثمار أو حتى تعزيز عملتها الوطنية "اليوان"، فضلًا عن تحقيقها تقدم كبير على المستوى التكنولوجي والذي من الممكن أنْ تتجاوزَ الولايات المتحدة في هذين المجالين، إنْ لم نقل أنّها تجاوزتها، في السنوات القليلة

القادم، أما في المجال الثقافي والعسكري فإنها لاتزال تعمل بشكل دؤوب من اجل تقليص الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة.

وعلى ضوء هذا الانجاز الصيني في قدرتها على المنافسة مع الولايات المتحدة الامريكية، في منطقة الخليج العربي يمكن ان نرسم عدة مشاهد مستقبلية لهذا التنافس والتي سيتم تناولها في الفصل الثالث من موضوع دراستنا.

مستقبل التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي

المبحث الاول: أستمرار التنافس الامريكي الصيني في ظل التفوق الامريكي

المبحث الثاني: مشهد الوصول الى تفوق صيني في منطقة الخليج العربي

المبحث الثالث: مشهد التوازن الامريكي الصيني في منطقة الخليج العربي

الفصل الثالث

مستقبل التنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي

يمكن رسم عدة مشاهد مستقبلية للتنافس الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي، وذلك بناءً على المتغيرات الدولية والإقليمية التي طرأت على النظام الدولي في العقدين الماضيين، وكيف أنّ هذه المتغيرات أخلَّت بموازين القوى الدولية، وبمكانة القوى الدولية في النسق الدولي، فنجد أنّ بعض الدول قد تراجعت مكانتها الدولية بشكل لافت للنظر، مقابل ذلك نجد أنّ هناك دولًا تمكنت من تعزيز مكانتها الدولية من خلال مجموعة من السياسات والمبادرات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، وهي تسعى إلى وضع قواعد جديدة لإدارة العلاقات الدولية، وفق المتغيرات الجديدة، والتغير في موازين القوى على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي على وجه الخصوص، ولاسيما أنّ التنافس الدولي في الوقت الراهن قد تغير عما كان سابقا، فلم تعد الدول تبحث عن قواعد عسكرية بقدر ما تبحث عن أسواق دولية لتصريف منتجاتها واستثمارات، فضلًا عن أنّ سباق التسلح هو أيضًا تراجع لصالح التنافس في المجال التكنولوجي من خدمات الجيل الخامس والحوسبة الكمية والذكاء الاصطناعي، وفي ضوء هذا التغير في نمط العلاقات الدولية يمكن أنْ نرسم ثلاثة مشاهد مستقبلية لهذا التنافس وكالاتي:

المبحث الاول: استمرار التنافس الأمريكي – الصيني في ظل التفوق الأمريكي.

المبحث الثاني: مشهد الوصول الى تفوق صيني في المنطقة.

المبحث الثالث: مشهد التوازن الأمريكي – الصيني في منطقة الخليج العربي.

المبحث الاول

استمرار التنافس الأمريكي الصيني في ظل التفوق الأمريكي

من الممكن للولايات المتحدة الاستمرار في تفوقها على الصين في إطار منافستهما في منطقة الخليج العربي، إلا أنّ هذا التفوق يحتاج إلى بعض الممكنات التي يجب على الولايات المتحدة إدامتها والمحافظة عليها من أجل استمراره، بالمقابل هناك بعض التحديات التي تواجه هذا الاستمرار، والذي يجب على الولايات المتحدة التعامل معها بحذر شديد.

المطلب الأول: طبيعة التفوق الأمريكي في منطقة الخليج العربي

أولًا: الرؤية الأمريكية لمفهوم السلام التنموي الصيني

إنّ النموذج الغربي للسلام التنموي الليبرالي الذي يعتمد على الديمقراطية المباشرة، وبناء المؤسسات في مناطق ما بعد الصراع، بينما يهمل طبيعة الدول، لا يزال يسيطر بشدة على منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي، ورغم ذلك نجد أنّ الصين تسعى إلى دعم وتعزيز نموذجها وإصلاح القواعد التي بنيت عليها المنظمة الدولية سالفة الذكر، وبناء نمط جديد للعلاقات الدولية.[1] وتُعدّ مبادرة الحزام والطريق من أكبر المشاريع التي تبّنتها الصين لتعزيز المنفعة المشتركة، ولإضفاء شكل جديد من أشكال العلاقات الدولية المبنية على التنمية التشاركية، إلا أنّ وجهة النظر الأمريكية من المبادرة بعدها استراتيجية لتعزيز المصالح الصينية حول العالم، من دون الاعتماد على الهيمنة العسكرية، وهي بذلك تختلف عن مشروع مارشال الأمريكي، ولا تتعارض مع مصالحها التجارية أو تصدم بها، وإنّها ذات صلة وثيقة (أي المبادرة) بالخطة الخمسية رقم 13 للفترة من 2016 – 2020، لتوجيه وتعزيز الإستثمار.[2]

في العقود القليلة الماضية، لم تستطع الولايات المتحدة من فهم الصين، حتى مجيء الرئيس السابق ترامب للبيت الابيض، حيث كان كل الرؤساء من جمهوريين وديمقراطيين يعملون على ترويض طموحات الصين في الهيمنة وتحويلها إلى قوة أكثر ديمقراطيةً وانفتاحًا وودية، من خلال

([1]) هند المحلى سلطان، سياسة الصين تجاه حفظ السلام: منظور الهوية الوطنية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد 56، العدد 223، القاهرة، 2021، ص18.

([2]) انس خالد النصّار، الاستراتيجيا الصينية تجاه الدول العربية الاهداف والمالات دراسة استشرافية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020، ص145.

مزيج من المشاركة الدبلوماسية والاعتماد الاقتصادي المتبادل الواسع، بالمقابل لم تتحدى القيادة في الصين النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة فقط، بل استطاعت الإستفادة من الإزدهار الجديد في البلاد لزيادة مركزية السلطة، وسحق المعارضة في الداخل والخارج، والعمل على بناء جيش كبير لاستعراض قدراتها في المياه المجاورة، كما قامت بإطلاق برامج الاستثمار في البنى التحتية العابرة للقارات التي استطاعت من خلالها أن توقع عدد كبير من الدول في فخ الديون.[1]

لذلك نجد أنّ هناك توافقًا بين الحزبين في الولايات المتحدة على الحاجة إلى التشديد في التعامل مع الصين، ومن المحتمل أن يكون هناك مستوى معين من الاستمرار في السياسة الحالية لإدارة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن من سياسة الإدارة السابقة للرئيس ترامب، لذلك أوضح الرئيس جو بايدن بأنّه لم يعد يسعى إلى اتخاذ موقف من التعاطف الاستراتيجي تجاه الصين، على غرار ما كان يفعل في الفترة التي كان فيها نائب للرئيس الأسبق باراك أوباما، فهو يرى أنّ الولايات المتحدة يجب أن تكون صارمة مع الصين في بعض القضايا، بما في ذلك الممارسات التجارية التي تناهض المنافسة، والتي تسرق من الولايات المتحدة والشركات الأمريكية التكنولوجيا والملكية الفكرية، ومن المحتمل أن يبقي الرئيس جو بايدن أو يضيف إلى العقوبات التي فرضها سلفه على كبار المسؤولين الصينيين، المتورطين في اضطهاد الأقليات، ممن لديهم أنشطة فعالة لقمع الحركات المؤيدة للديمقراطية في هونغ كونغ، وأنّه من المُرجّح أن يواصل بإجراء عمليات بحرية مشتركة مع حلفاء أمريكا في المياه الآسيوية، ودعم نضال تايون ضد الإدارة الوحدوية في الصين.[2]

([1])Heydarian, Richard Javad, “Biden's China Policy: Balancing Engagement with Deterrence.” *Al Jazeera*, 1 Jan. 2021. www.aljazeera.com/opinions/2021/1/1/bidens-china-policy-balancing-engagement-with-deterrence

([2]) Ibid.

ثانيًا: مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النسق الدولي

يُعدّ النظام الدولي الحالي، نظام أحادي القطبية وهو عبارة عن (بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيًا تمتلك نسبة من الموارد العالمية تمكّنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى)، وأنّ البعض يعتقدون أنّ عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم القوة الواحدة، والتي لا يمكن أن تتحداها أي قوة أخرى والمتمثلة بالولايات المتحدة بحكم امتلاكها على كافة عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والجاذبية الحضارية التي لا تتوافر بأي قوة أخرى في العالم، الأمر الذي عزّز من قول البعض بأنّ (القرن العشرين كان قرنًا أمريكيًا، وسيكون القرن الواحد والعشرون كذلك قرنًا أمريكيًا)، وأنّ الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة أصبحت عملاقًا وحيدًا (Comely Giant) على رأس النظام الدولي، وهي تستطيع أن تهزم أي تهديد محتمل، ولا تخشى أي قوة جديدة ذات بعد واحد غالبًا اقتصادي.[1] وهذا ما تم مشاهدته بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، في تغيير وتحول النظام الدولي باتّجاه نظام أحادي القطبية، مع تفرد الولايات المتحدة وتصاعد هيمنتها على العالم، حيث استطاعت فرض استراتيجيتها وسياستها بالإعتماد على القوة العسكرية، مع تزامن ضعف منظومة الأمم المتحدة، وتحولها إلى مؤسسة مقيدة تخضع سياسيًا وأمنيًا للإرادة الأمريكية بما يخدم أهدافها، عبرَ استغلال موقعها في مجلس الأمن وعدم قدرة أي قوة دولية معارضتها، الأمر الذي أدّى إلى الإختلال بالتوازن الجيوستراتيجي العالمي لصالح الولايات المتحدة.[2]

ما من دولة على مر التاريخ استطاعت أن تصل إلى مرتبة الدولة الأولى في العالم وحكمت بمفردها ولفترة طويلة من الزمن، إلا وتجد من ينافسها على مكانتها إلتي وصلت إليها، كما هو حال الولايات المتحدة حاليًا، إذ أنّ هناك الكثير من المنافسين لها على مستوى العالم، ومن أهم هذه القوى هي: الصين، ورغم أنّ الولايات المتحدة هي صاحبة الإمكانات والقدرات والمقومات التي تؤهلها؛ لأن تكون في قمة الهرم الدولي العالمي، إلا أنّ هناك العديد من التحديات التي تقف أمام استمرارية هيمنتها على النظام الدولي، وأنّ استمرار منافسة القوى الأخرى لها على قمة الهرم، من

([1]) مصطفى احمد ابو الخير، هيكل النظم الاقليمية وفرص مساهمتها في صياغة نظام دولي جديد، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 157.

([2]) محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص60 – 61.

الممكن أن يؤدي إلى اتّساعه لكي يضم أكثر من دولة.[1] إنّ السبيل الوحيد للولايات المتحدة لضمان بقائها في المستقبل البعيد في قمة النظام العالمي، هو خيار الهيمنة بصيغة المشاركة وهو الخيار الأكثر واقعية، والذي يفرض على الولايات المتحدة ترك اسلوب الهيمنة القسرية لتحقيق المصلحة القومية، ويجب إشراك القوى الدولية الفاعلة في رسم السياسات العالمية دون تجاهل المصلحة الأمريكية، ومن الضروري أن يُنظر إليها من زاوية المصلحة المشتركة في سبيل المشاركة في تكاليف الإنتشار الأمريكي العالمي، ويكون هذا الانتشار والتدخل بمباركة الحلفاء ومدعوم من جانبهم ومتوافقًا مع مواثيق المنظمات الدولية.[2]

وبالرغم من أنّ النظام الدولي الحالي يمر في مرحلة تحول، إلا أنّ ملامح هذا التحول مازالت غير واضحة، لذلك ليس هنالك من رأي ثابت ومتفق عليه أنّ حالة الأُحادية القطبية قد انتهت بشكل رسمي، إذ أنّ هناك مَن يُجادل بشكل بحثي كـ(روبرت كاغان) كون الولايات المتحدة لا تزال تهيمن على أعلى ميزانية عسكرية في العالم، كما أنّها تشترك في أكبر التفاعلات الاقتصادية، فضلًا عن أنّ ليس هناك شكل جديد للهيكلية الدولية الجديدة التي يمكن التعبير عنها كحقيقة واقعية يمكن اعتمادها لإزاحة الأُحادية بشكل رسمي، إضافة إلى أنّ هناك اتفاقًا لدى باحثي العلاقات الدولية على أنّ الحالة الدولية في طور التبلور والصيرورة، غير أنّ هناك شبه اتفاق على أن الولايات المتحدة لم تَعُدْ تلك القوة الدولية المهيمنة على النظام الدولي كما شهدت العلاقات الدولية في مرحلة بعد عام 1991، وقد ساهمت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بشكل عام، والانفتاح الأمريكي غير المنضبط في الكثير من الاتجاهات دون أن يكون هناك معايير لضبط هذا الإنفتاح وبرمجته وحساب كلفة الاستراتيجية في تعميق تراجع الولايات المتحدة عن مكانتها في النسق الدولي كقوة مهيمنة على العالم.[3] إلا أنّ الرئيس الجديد المنتخب جو بايدن، تعّهد باستعادة القيادة العالمية لبلاده والتزامها بنظام دولي ليبرالي، في إشارة لرفض سياسة إدارة الرئيس السابق دونالد

(1) مهند حميد الراوي، الصحوة الاستراتيجية العالمية وتاثيرها على هرمية النظام السياسي الدولي في ماهية الصحوة والصحوة الاستراتيجية، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص259.

(2) فلاح مبارك الفهداوي، الولايات المتحدة الامريكية في ظل مشكلة تحولات مفردات القوة وتشتتها، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 294.

(3) علي أغوان، مشاهد واتجاهات مستقبلية لإعادة تشكيل النظام الدولي وفقا لدلالات صعود وافول القوى الكبرى، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 585.

ترامب الإنعزالية، "أمريكا أولًا" حيث وعد الرئيس بقيادة العالم وليس التراجع عنه، كون الولايات المتحدة ما تزال تملك مقومات القوة وخاصة في مجال البحرية، ولإعادة دور أمريكا في العالم فأنّ الصين ستمثل التحدي الرئيسي لآمال جو بايدن، وبالتالي سيعتمد نجاح سياسته الخارجية إلى حد كبير على كيفية التعامل مع التحدي الصيني.[1]

تجسدت الرؤية الامريكية للهيمنة والنفوذ بصوره وأشكاله المختلفة في دول منطقة الخليج العربي؛ بسبب موقعها وثرواتها النفطية التي كانت نقطة تَمركز لهذه الهيمنة الأمريكية على مناطق أخرى في العالم، كونها تمثل أكبر تجمع للقوات الامريكية في العالم خاصة بعد الإحتلال الأمريكي للعراق، وسوف تكون المنطقة ذات أهمية رئيسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في المستقبل، حيث ما زالت المنطقة عِبْرَ تاريخ الماضي وامتداد الحاضر، وربما أيضًا استعداد المستقبل، تحت المراقبة الأمريكية تحكّمًا واستشعارًا، فمنذ فترة طويلة خلق لها مبررات تدخل، وفقًا لتسويق تهديد بذاته يتسق ومعطيات كل حقبة زمنية، حتى في ظل حقبة أوباما والأداء الاستراتيجي للقوة الذكية (Smart Power Strategy)، لم تغب هذه المنطقة عن حسابات المصالح الأمريكية، وإعلان ذات الإدارة الأمريكية أنّ الأولوية ستكون لآسيا الوسطى، وعمل الإدارة الدؤوب من التوسع في انتاج الوقود الصخري داخل الولايات المتحدة إلى حد تجاوز الإكتفاء الذاتي نوعا ما.[2] قد يكون الإختبار الكبير الذي يواجه الرئيس جو بايدن، هل بالإمكان إلغاء قرار الرئيس السابق دونالد ترامب، بالإنسحاب من الصفقة الأيرانية أم لا، وصف مستشار الأمن القومي "جيك سولفيان" خطة العمل الشاملة المشتركة بإنّها "أولوية مبكرة حاسمة"، المعروفة باسم (5+1)، إلا أنّ بعض حلفاء الرئيس يشعرون بالقلق من الإسراع أكثر من اللازم في الدخول بالصفقة، ويرون أنّ ذلك انتصارًا، ومن ثم يغضّون الطرف عن قضايا مثل سجل إيران السيء في مجال حقوق الإنسان، وبرنامج الصواريخ البالستية، وهجماتها على قوات الولايات المتحدة وقوات التحالف في المنطقة.[3]

([1])Heydarian, Richard Javad, Op cite.
www.aljazeera.com/opinions/2021/1/1/bidens-china-policy-balancing-engagement-with-deterrence

([2]) محمد وائل القيسي، مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم استراتيجي متغير، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص555.

([3]) Biden Deprioritizes the Middle East." *POLITICO*, 22 Feb. 2021.=

لذلك فأنّ طبيعة التنافس الأمريكي، ترتكز على قدرة الولايات المتحدة على تسويق نموذجها التنموي الذي يعتمد على الليبرالية والديمقراطية، وإلى أي مدى يستطيع الصمود في السيطرة على ادارة الشؤون الدولية، ولاسيما أنّه لا يوجد نموذج دولي يحظى بالقبول الذي يتمتع به النموذج الامريكي، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى افشال الجهود الصينية لتعميم نموذجها للسلام التنموي خشية منها أنْ يحل محل نموذجها أو منافسته في إدارة العلاقات الدولية، والذي بالنتيجة سوف يؤثر على المكانة الدولية للولايات المتحدة في النسق الدولي، وإنّها سوف تفقد قيادتها للنظام الدولي، وإنَّ أي تراجع لها على المستوى الدولي سيجعل من الصين شريكًا دوليًا في إدارة العلاقات الدولية وليس دولة مشاركة في هذا النظام، وهذا يعني أنّ الصين سيكون لها دور مهم في ادارة المناطق الاستراتيجية والمهمة في العالم ومنها منطقة الخليج العربي.

المطلب الثاني: عوامل التفوق الأمريكي

إذا قررت الإدارة الأمريكية والحكومة الصينية، خيار المواجهة وليس التفاوض ورأت أنّ التفاوض خيارًا غير ناجحٍ، فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى تصاعد الحواجز الجمركية وغير الجمركية بما يجعل من غير الممكن للشركات الصينية العمل في الولايات المتحدة، والعكس؛ لأنّ الرسوم الجمركية ذات التكاليف المرتفعة سوف تؤدي إلى زيادة التكلفة على الموردين والمصنعين وتجار التجزئة والمستهلكين، وأنّ زيادة الاسعار هذه سوف تقلل الإنتاج، وتتراجع هوامش الربح، وتتوقف الشركات عن العمل، وهذا يعني ضياع المزيد من الوظائف، وقتئذٍ تبدأ الصين في الاستثمار بقوة في علاقاتها السوفيتية مع أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وستقوم الولايات المتحدة بالشيء نفسه، حيث ستعمل الشركات الأمريكية على تحويل نظامها لسلسة التوريد من الصين إلى مناطق أخرى من العالم ومن ضمنها منطقة الخليج العربي. [1]

ولكون منطقة الخليج العربي ذات أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية، نجد أنّ الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، بعد توليه الإدارة في البيت الابيض، أستهل الرئاسة بزيارة إلى

---

www.politico.com/news/2021/02/22/biden-middle-east-foreign-policy-470589

([1]) نادية حلمي، الحرب التجارية الأمريكية – الصينية – إلى اين؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد 54، العدد 217، القاهرة، 2019، ص190.

المملكة العربية السعودية، في خطوة مفاجئة، تضمنت اجتماعه مع زعماء الدول الاسلامية، وهذه إشارة إلى محورية العلاقات الأمريكية – السعودية، والدور القيادي للملكة العربية السعودية ليس فقط في منظومة الدول الخليجية بل على المستوى العربي والإسلامي والشرق أوسطي، وبرر ترامب هذا التوجه، المرة تلو الأخرى، بأهمية المشتريات المدنية والعسكرية السعودية من الولايات المتحدة، والتي تصب في نجاح سياسته المعلنة "أمريكا أولًا"، وإصرار الرئيس الأمريكي السابق ترامب على التمسك بهذا النهج، رغم توالي عدد من الأحداث التي أثّرت في صورة السعودية دوليًا، مثل إحتجاز الحريري، وحادث مقتل خاشقجي، وتعامل الحكومة المنافي للأسس الديمقراطية في كثير من شرائح المجتمع السعودي من أمراء ورجال أعمال، وشخصيات نسائية.[1]

حيث أصدر البيت الابيض بيان بعد زيارة الرئيس ترامب، تحدث عن تعاون اقتصادي موسع، من المحتمل أنّ يخلق ما يصل إلى مليون وظيفة أمريكية، والملايين من الوظائف الأمريكية غير المباشرة، وفرص عمل في السعودية، وصفقات الإستثمار المباشرة وغير المباشرة والتي تقدر قيمتها بأكثر من 200 مليار دولار أمريكي، وأنّ هذه الصفقة مغرية للولايات المتحدة.[2]

إنّ إنسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة (5+1)، وفرض عقوبات جديدة على ايران، أعادت جزءًا من الثقة التي فقدت من جانب الدول الخليجية تجاه الولايات المتحدة، والتي أدّت إلى تراجع أطراف أخرى عن التعاون مع إيران، وطرح فكرة التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط كجزء من السياج العسكري الذي يسعى إلى احتواء التمدد الإيراني، علاوة على ذلك توجّه الإدارة الأمريكية لتعزيز مبيعات السلاح لدول الخليج العربية.[3]

إنّ الاختبار الحقيقي لقدرة الولايات المتحدة على مواجهة بصمة الصين المتنامية في الشرق الأوسط هي منطقة الخليج العربي؛ لأنّ الولايات المتحدة ستواجه صعوبة كبيرة في إقناع دول الخليج بالحد من مشاركتها مع الصين، وخاصة شركة Huawei التي لديها بالفعل أعمال مهمة في المنطقة، حيث أصدر مسؤول أمريكي كبير تحذيرًا مباشرًا لدول الخليج العربية بقوله "إنّ هذه الدول يجب أنْ يوازنوا قيمة شراكاتهم مع الولايات المتحدة"، ووصف مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى "ديفيد شينكر"، المساعدات الصينية بأنّها "مفترسة"، وأنّ مشاركة

([1]) محمد أنّيس سالم، ترامب وحساب الصفقات في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد 54، العدد 215، القاهرة، 2019، ص ص135-136.

([2]) مفيد الزيدي، العلاقات السعودية – الأمريكية: بين الشراكة والتأزم، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، العدد 72 – 73، بغداد، تاريخ النشر 2018/6/30، ص ص56-57.

([3]) محمد أنّيس سالم، مصدر سبق ذكره، ص135.

شركة Huawei في البنى التحتية لشبكات الجيل الخامس الـ5G في الخليج سوف تجعل الأمر صعبًا لتواصل الأمريكان مع القوات الخليجية، وأنّ شركة Huawei وقعت اتفاقيات مع الإمارات والسعودية والبحرين، وقال أيضًا: "نحن لا نجبر الدول على الاختيار بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية"، و"يمكن للبلدان وينبغي لها الحفاظ على علاقات صحية مع كليهما، لكنّنا نريد تسليط الضوء على التكاليف التي تأتي مع ارتباطات معينة مع الصين".[1] وهذه إشارة إلى أنّ معظم القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن في دول الخليج العربية، ترتكز على الوجود الأمريكي في المنطقة، على مستوى الإنتشار العسكري أو صادرات الأسلحة، ويعود ذلك إلى فترة تاريخية سابقة عندما كانت دول الخليج تعتمد في السابق على الغرب لتزويدها بالسلاح، حيث تمثل صادرات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا من السلاح إلى السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، أكثر من ثلثي واردات السلاح لها، ومع ذلك هناك تواجد متزايد لقوى أخرى مثل الصين وروسيا في هذه الاسواق، إلا أنّها لا تزال تمثل أقل من 20% من اجمالي الواردات لدول الخليج الثلاثة.[2]

لذلك نجد أنّ استقرار المملكة العربية السعودية، دائما أولوية قصوى لدى الولايات المتحدة، من بين الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى معاملة استقرار المملكة العربية السعودية على أنّه أولوية، هي الاستثمارات السعودية الهائلة في الاقتصاد الأمريكي، واستعدادها لإنفاق مبالغ طائلة من الأموال لشراء الأسلحة من شركات بيع السلاح الأمريكي، وكذلك تأثيرها الكبير على سوق النفط العالمي، وطالما لا يوجد هناك دولة في النظام الدولي الحالي قادرة على تحقيق هذا الاستقرار فإنّ الحصة الأكبر من الاستثمارات السعودية سوف تبقى في الولايات المتحدة، كما أنّ الولايات المتحدة لن تسمح بسقوط أو حتى ضعف سيطرتها مع حلفائها العرب على المضائق في الخليج العربي، لذلك كثّفت من وجودها العسكري في المنطقة، من خلال قاعدة بحرية في البحرين،

(1) M. Dorsey, James. "Gulf States Caught in Middle of US-China Rivalry." *Asia Times*, 29 June 2020. =

asiatimes.com/2020/06/gulf-states-caught-in-middle-of-us-china-rivalry

(2) Emma Soubrier, Gulf Security in a Multipolar World: Power Competition, Diversified Cooperation, The Arab Gulf States Institute in Washington, March 24, 2020.p.2.

وقاعدة العُدَيْدَة الجوية في قطر، وقواعد ثانوية في الإمارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عُمان، وكل ذلك يعزز قدرة الولايات المتحدة على المنافسة.[1]

فضلًا عن وجود الشركات النفطية الكبرى للولايات المتحدة في منظومة الدول الخليجية بشكل عام والسعودية بوجه خاص، يضمن وبشكل كبير تدّخل هذه الشركات في إنتاج أو حتى تسويق مصادر الطاقة هناك تجاه القوى الدولية الكبرى، مما يدلل على أنّ الولايات المتحدة قادرة على استخدام المنظومة الخليجية لتعزيز استراتيجية الطوق ببعدها الاقتصادي تجّاه باقي القوى الدولية المتطلعة للريادة العالمية آنيًا، وامتدادها مستقبلًا.[2] من خلال ذلك يمكننا فهم سعي الصين إلى مزاحمة النفوذ الأمريكي (وليس مصادمته) في المناطق ذات الوفرة في مصادر الطاقة، وذلك لتأمين احتياجاتها المستقبلية؛ لأنّها تمثل أكبر مستهلك للطاقة في العالم وثاني أكبر مستورد لها بعد الولايات المتحدة، حيث تستورد 60% من احتياجاتها من النفط وأكثر من 33% من احتياجاته من الغاز الطبيعي، وبذلك تحولت مصادر الطاقة إلى عنصر استراتيجي متزايد الأهمية في علاقات الصين الدولية ومنها تأتي أهمية منطقة الخليج العربي، في ضوء التكيف مع البيئة الدولية ومحاولة منع أي حواجز دولية واقليمية في الطريق الذي تخطط الصين السير فيه مستقبلًا، وبذلك يمكن النظر للسلوك الصيني هذا على أنّه تفوق أمريكي.[3] وبالرغم من إمتلاك الولايات المتحدة على مجموعة من الأدوات التي تمكنها من تحقيق التفوق على الصين في تنافسها في منطقة الخليج العربي وخاصة أنّها الضامن الوحيد للأمن في المنطقة، وكذلك وجود الشركات الكبرى الأمريكية التي تعمل في مجال الطاقة، إضافة إلى أنّ أكبر عدد للقوات الأمريكية خارج حدودها هي القوات في الخليج، وعدم رغبة الصين في تحدي الولايات المتحدة في المناطق التي تزخر في الطاقة، خشية من توقفها، لا يمنع من أنّ هناك تحديات لهذا التفوق الأمريكي والذي سيتم تناوله في المطلب الاتي.

([1])Lars Erslev Andersen, CHINA, THE MIDDLE EAST, AND THE RESHAPING OF WORLD ORDER - THE CASE OF IRAN, Danish Institute for International Studies, Copenhagen, 2019, pp.6-7.

([2]) محمد وائل القيسي، مستقبل مكانّة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم استراتيجي متغير، مصدر سبق ذكره، ص556.

([3]) كرار أنّور ناصر، علاقات الصين تجاه دول الجوار الموسع العراق أنّموذجًا، ط1، كراس النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد15، بغداد، 2019، ص30.

المطلب الثالث: تحديات التفوق الأمريكي

فشلت الولايات المتحدة الامريكية في ظل حقبة الاحادية القطبية، من تحقيق أهدافها في عدد من القضايا والدول مثل العراق، وإيران، والصين، وحظر الأنتشار النووي، ويمكن انتقاد صُنّاع القرار في حتمية تبني فكرة قيام الولايات المتحدة في دور عالمي لنشر الديمقراطية، وآليات السوق، والقيم الليبرالية، في ضوء اتباع أساليب مختلفة لتحقيق ذلك. ويمكن للولايات المتحدة الامريكية العمل من بعيد للحفاظ على توازن القوى في المناطق الجغرافية من العالم Off Shore Balancer ، من دون أن تتورط بالتدخل المباشر، فضلًا عنِ الاعتماد على القوة الناعمة الأمريكية، إلا في الحالات التي تتعرض لها المصالح الحيوية والتي تتطلب استخدام القوة.[1]

في حين يمكن تقييم الوضع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص بـ(حالة التراجع الأمريكي)، إذ يشير إلى أنّ الولايات المتحدة استفادت في فترة سبعينيات القرن العشرين من علاقاتها المتينة مع البلدان الأربعة في المنطقة: إيران والسعودية ومصر وتركيا، التي جعلت مصالحها في المنطقة آمنة، أمّا اليوم فإنّ نفوذها في الدول الأربعة متضائل إلى حد كبير، فهي في حالة عداء مع إيران، والسعودية لديها حساسية من سياستها الاقليمية المتطورة، وتركيا مستاءة من عدم تفهم الولايات المتحدة لطموحاتها الاقليمية، وهناك نزعة شك متصاعدة لدى مصر فيما يخص علاقاتها مع اسرائيل، لذا فمن الواضح أنّ مكانتها في المنطقة متدهورة وأنّ أي إنحطاط أمريكي يجهز على هذه المكانة.[2] أمّا فيما يخص السعودية نجد أنّ أبرز الأزمات وأعمقها بين السعودية والولايات المتحدة ما حدث في الحادي عشر من أيلول 2001، بعد أن تبين أنّ 15 من المهاجمين الـ19 الذين شاركوا في الهجوم على واشنطن ونيويورك هم من السعوديين، مما دفع السعودية أن تصبح شريكًا أساسيًا في الحرب على الإرهاب، حيث انّضمت الطائرات السعودية في 2014 لمقاتلة تنظيم داعش الإرهابي، ومنذ بداية 2015 أصبحت اليمن مركز النشاط العسكري الأكبر للسعودية، لكن إدارة الرئيس باراك أوباما جمّدت في كانون الأول من العام 2015 شحنات من الصواريخ الجوية على خلفية اتّهام السعودية بمقتل مدنيين يمنيين.[3] أمّا في العام 2016 قام الكونغرس الأمريكي بإصدار قانون العدالة ضد رعاية

(1) محمد انيس سالم، مصدر سبق ذكره، ص134.
(2) محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص347.
(3) مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص51.

الإرهاب "جاستا" (JASTA)، والذي يسمح لضحايا الإرهاب الأمريكيين بتقديم دعوى مدنية في المحاكم الفدرالية ضد المملكة العربية السعودية، والذي جاء نتيجة ضلوع عدد كبير من السعوديين في هجمات 11 من أيلول 2001، والتي كانت قبل ذلك تتمتع بحصانة سيادية، والذي حظي بتأييد الرئيس الأمريكي السابق ترامب، أمّا السعوديون فأرادوا إبطال مفعول القانون في أقل تقدير، والذي من الممكن أن يثير توتر في العلاقات بين البلدين إذا ما تم تفعيله، وقد يحبط الإستثمارات السعودية في الولايات المتحدة، وقال الفليح وزير النفط السعودي، إنّ القانون سوف يؤخذ بنظر الاعتبار عند دراسة ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدرج أسهمها من شركة النفط السعودية (أرامكو)التابعة للدولة في الولايات المتحدة.[1]

وكان للحرب على العراق عام 2003 والخسائر التي كبّدتها القوات الأمريكية وانتهاكها لحقوق الانسان في عموم البلاد، دور كبير في تدني سمعة ومكانة الولايات المتحدة في العالم، لأنّ الولايات المتحدة استخدمت قوّتها في غير محلها؛ بسبب خلوها من القيود بعد أن أصبحت الدولة الأولى في العالم، هذا فضلًا عن تمددها المفرط ودخولها في الكثير من الحروب أدّى إلى استنزافها، وتأكد الوقائع الحربية والاقتصادية تراجع الولايات المتحدة بعد حربها على العراق، إذ أنّها استنزفت الميزانية الأمريكية وأرهقتها، فضلًا عن خسائرها في الأرواح والمعدات، الذي قلل من قيمة آلتها العسكرية، وبالنتيجة كان له أثر كبير على الداخل الأمريكي.[2] كما تركت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، تأثيرها السلبي على الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص وعلى مكانتها العالمية بشكل عام، إذ بدأت الكثير من الدول الرأسمالية الكبرى مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان، يلقي باللائمة على الولايات المتحدة في تلك الأزمة نتيجة سوء الإدارة المالية، ومن هذه التداعيات انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى مستوى 0%، كما ان معدلات البطالة وصلت إلى مستويات مرتفعة كما تم الإشارة إليها سابقًا في الفصل الأول، إضافة إلى إعلان بعض المصارف الأمريكية افلاسها مثل مصرف (ليمان براذرز)، وقد كشفت الأزمة عن تراجع المركز الاقتصادي للولايات المتحدة، وتراجع تأييد النظم والسياسات الاقتصادية التي تبنتها محليًا ودوليًا، بل وحاجتها إلى المساعدة من قبل قوى اقتصادية أخرى على رأسها الصين.[3]

([1]) مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص56-57.
([2]) منهد حميد الراوي، مصدر سبق ذكره، ص258.
([3]) محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص ص396-367.

وبالرغم من أنّ لهذه المتغيرات تأثيرًا كبيرًا في مستقبل التنافس الأمريكي على المنطقة، إلا أنّه قد يكون التحدي الأبرز هو العودة إلى ما قامت به إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، التي تبنّت مبدأ إقامة "توازن داخلي" في المنطقة بوساطة القوى المحلية، ويرى أوباما أنّ على السعودية وإيران تقاسم المنطقة في ظل سلام بارد، بدلًا من أن تقوم الولايات المتحدة بمساعدة الدول العربية، وتجد نفسها في مواجهة طويلة مع إيران، وهذا يعد تخليًا عن التزاماتها المباشرة مع الحلفاء التقليدين العرب، وهذه وجهة نظر القيادة السعودية.[1]

وأنّ الحديث عن عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى طاولة المفاوضات مع إيران قد يكون له تداعيات كبيرة على مستقبل التنافس بين الولايات المتحدة والصين وقد يجعل دول الخليج إلى زيادة توجهها نحو الشرق، خاصة إذا رفض الرئيس الأمريكي جو بايدن إشراك دول الخليج العربي في عملية التشاور فيما يجب فعله مع إيران، سيما أنّ هناك العديد من المسؤولين الذين يضعون السياسة الخارجية في إدارة بايدن، هم من عملوا في إدارة أوباما، وأنّهم متحمسون للعودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015، فضلًا عن أنّهم مستاؤون جدًا من التدخل الخارجي في صنع السياسة الأمريكية، كما أنّ هناك بعض القضايا الاخرى، التي سيكون لها تأثير في نهج إدارة بايدن تجاه دول الخليج العربي. على سبيل المثال، إذا قررت الإدارة الأمريكية الجديدة من أجل خفض التصعيد في المنطقة كجزء من إجراءات المحادثات مع إيران للحد من الوجود الإيراني في المنطقة، فإنّ الولايات المتحدة سوف تطلب من دول الخليج العربية أيضًا تعديل بعض إجراءاتها الاقليمية، لأنّ ذلك قد يكون مطلبًا ايرانيًا.[2]

ومع الإكتشافات الكبرى من الطاقة في الولايات المتحدة، الذي كشفت عنه إدارة المسح الجيولوجي والتي أعلنت عن وجود مخزون هائل من النفط في ولاية "وايومنغ" يقدر بـــ969 مليار برميل في حوض واشاكي ومناطق غرين ريفر غرب الولاية، علمًا أنّ إحتياطي النفط في منطقة الخليج العربي: إيران والعراق والسعودية والإمارات والكويت، يقدر بـــ715 مليار برميل التي غيّرت من أهمية المنطقة في الإدراك الأمريكي، فشحة موارد الطاقة لم تعد نقطة ضغط على صانع القرار الأمريكي، وإنّ المنطقة تحولت من منطقة استراتيجية في أولويات الأمن القومي الأمريكي إلى

(1) ينظر كلا من: محمد انيس سالم، مصدر سبق ذكره، ص134. ومفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص54.
(2) ابتسام الكتبي، العودة إلى الطاولة اتجاهات المسالة الايرانية في عهد الرئيس جو بايدن، مركز الامارات للسياسات، ابو ظبي، 2021، ص26.

منطقة مهمة من مناطق العالم، فلم تعد الولايات المتحدة مضطرة للإنخراط العسكري لتأمين تدفق النفط كما جرى في العقود الماضية، وهذا تحول في نمط إدارة الصراعات في المنطقة، وهذا يشير إلى أنّ هناك نظامًا اقليميًا قد يتبلور لسد الفراغ الناتج عن التراجع الأمريكي النسبي، وأنّ هذا النظام الجديد سيشهد تنافسًا للحصول على موقع فيه، وهو ما يفتح الباب أمام القوى الدولية الأخرى في سبيل إيجاد توازنات تتوافق مع قدراتهم، وما يؤول إليه واقع السياسة الدولية من تطورات.[1]

حيثُ أنَّ هناك تحدي آخر للجهود التي تبذل من قبل الولايات المتحدة للحد من التقدم الصيني في منطقة الخليج العربي، وهو أنّه ليس هناك شركات أمريكية تستطيع تقديم البديل عن الـG5 الذي يعد المستقبل، لكي تقوم دول المنطقة النظر في شركة Huawei، وقال مسؤول خليجي يرغب بعدم الكشف عن هويته لموقع Inside Arabia، أنّ المعضلة نفسها هي في رغبة الولايات المتحدة في تقليص التزاماتها في المنطقة.[2]

ترى الدراسة أنّ السياسات والاخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة في المنطقة وعدم قدرتها على إدارة بعض الازمات بالشكل المطلوب، خلقت تأثيرات سلبيةً في مستقبل التنافس على منطقة الخليج العربي وإنّ هذه التأثيرات ستكون بمثابة تحديات لمستقبل هذا التنافس، كونها قد أضّرت كثيرًا في سمعة ومكانة الولايات المتحدة، التي من الصعب استعادتها في فترة قصيرة، فضلًا عن عدم قدرة الشركات الامريكية لتقديم البديل عن الخدمات التي تقدمها الشركات الصينية، لهذه الاسباب يعتقد الباحث أنّ استمرار التفوق الامريكي في المنطقة قد لا يستمر حتى في المدى القصير.

(1) محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص ص344-345.

(2) M. Dorsey, James. Op cite.

asiatimes.com/2020/06/gulf-states-caught-in-middle-of-us-china-rivalry

المبحث الثاني

مشهد الوصول إلى تفوق صيني في المنطقة

تسعى الصين إلى تحقيق الذات في النظام الدولي مستقبلًا، وإعادة أمجاد المملكة الوسطى، وخاصة تحت قيادة الجيل الخامس للحزب الشيوعي الصيني، بقيادة الرئيس "شي جين بيانغ" وقد تبنت عدة رؤى ومشاريع مِن أجل ذلك في سبيل إقناع الدول للتعاون معها ودعم نموذجها، فهل مِن الممكن من خلال هذه المشاريع أن تعمل على التفوق على النموذج الغربي في كثير من مناطق العالم، ومنها منطقة الخليج العربي؟، وما هي أبرز الممكنات والتحديات التي تواجهها؟.

المطلب الأول: طبيعة التفوق الصيني في منطقة الخليج العربي

أولًا: الرؤية الصينية لمفهوم السلام التنموي الصيني

تعود فكرة السلام التنموي الذي تطرحه الصين إلى مهندس النهضة الحديثة في الصين الرئيس الأسبق "دنج شياو بينج" حيث طرح أفكارًا جديدةً مثل "التنمية المشتركة" لإيجاد حل سلمي، كما أعاد تقييم "نظرية العالم الثالث" التي قدمها في سنة 1974 إلى الأمم المتحدة، التي أوضحها في خطابه أمام المنظمة أنّ "سكان العالم الثالث يمثلون نحو ثلاثة أرباع سكان العالم، وهم حجر الزاوية للسلام والأمن في العالم، كما أنّ بلدان العالم الثالث عانت طويلًا من الإستعمار الغربي وتتطلع إلى بيئة دولية سليمة مِن أجل تكريس الجهود للتنمية الإقتصادية، ولكون الصين دولة نامية، تنتمي إلى هذا العالم، فهذا يجعلها تبذل الجهود لتعزيز السلام العالمي، وهي مسؤولية دول العالم الثالث، وأيضًا الدول الغربية".[1]

لذلك انتهجت الصين قيم الشيوعية الأشتراكية ذات الخصائص الصينية، من خلال التثقيف (السياسي)، واستطاعت تكوين منظورها الخاص الذي يدمج بين قيم الماضي مع القيم الغربية الحديثة بشأن كل من المصالح والديمقراطية والمشاركة والعولمة، لتبلور رؤيتها الاستراتيجية حول (الحلم الصيني) والأمة العظيمة، بمفاهيم توائم الحداثة والمعاصرة، وتستند على التنمية السلمية العالمية المشتركة، والسلام العالمي، والمنفعة المتبادلة، لذلك نجدها تتطلع إلى علاقات دولية تقوم

(1) هند المحلى سلطان، مصدر سبق ذكره، ص14.

على معادلة غير صفرية، وفق رؤيا تحقيق الربح لجميع الدول، وإنّ رؤية "الحلم الصيني" للصين، جسّدها الرئيس الحالي "شي جين بيانغ" وهي تقوم على المرتكز التاريخي، متجاوزة في ذلك الأيدلوجيا، وإنّها مَرِنة، وتقبل الأختلاف، وتدفع بأقصى ما يمكن للإنفتاح على العالم، وإفادة الدول الأخرى والإستفادة منها، في الحضارة والتجارب والتعايش السلمي وسبل التنمية، وهذا هو جوهر رؤية الصين الاستراتيجية، التي تحترم مصالح الدول الأخرى وتنميتها، وتدعو إلى أن يكون الحلم عالميًا لا صينيًا.[1]

في بعض الأحيان نجد أنّ الرئيس الصيني "شي جين بيانغ" يستخدم تعبير "الحكمة الصينية"، كما يفعل الكثير مِن الباحثين في المناقشات والمقابلات في الصين، للتعبير عما اعتبروه "السلام التنموي" وأنّ الفلسفة الصينية تتلخص في أنّ الاستثمارات الضخمة ومشاريع البنى التحتية تساعد على انتشال الناس من الفقر، وتمنحهم فرص للعمل لتحسين دخلهم، مما يؤدي إلى تحسين ظروفهم المعاشية، وهذا يقلل مِن العوامل التي تؤدي إلى التطرف العنيف والرغبة للإنغماس فيه، وبالنتيجة زيادة الإستقرار والسلام، يستمد ما يسمى "نموذج السبب الجذري" من تجربة الصين في انتشال أكثر من 100 مليون شخص مِن مواطنيها بنجاح مِن الفقر؛ بسبب سياسة الإنفتاح والإصلاح التي غيرت وجه البلاد، وإنّ استخدام هذا النموذج في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق سيخلق السلام والإستقرار على طول طرق الحرير الجديدة وفقًا للتفكير الصيني.[2] ومن أجل تحقيق هذا ترى الحكومة الصينية أنّ تأسيسها للبنك الأسيوي للإستثمار في البنى التحتية، يعني خلق فائدة استراتيجية اقتصادية تنموية على المستويين الأقليمي والدولي، وتعتقد أنّ البنك سيعمل على تمويل مشروعات البنى التحتية في الدول الأسيوية المختلفة، ويكون الدافع الرئيسي للتنمية المستدامة في أحد أهم مناطق العالم، أما الرؤية غير الرسمية للصين تجاه البنك، فقد أشار الكثير من الباحثين الصينيين على دوره في النظام المالي الدولي، والذي سيمثل حجر الزاوية في إصلاح العلاقات الدولية؛ لأنّه مؤسسة مالية لا تستند على أي أيدلوجيا عكس المؤسسات المالية والدولية الاخرى.[3]

([1]) انس خالد النصار، مصدر سبق ذكره، ص75.

([2]) Lars Erslev Andersen, Op cite, p. p.14-15.

([3]) باهر مردان مضخور، الصين: صعود عالمي في ظل متغيرات الضعف الاستراتيجي، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص ص336-337.

كما تعتقد الحكومة الصينية أنّ سياساتها وأهدافها الاستراتيجية تتميز بالشفافية، وأنّ السعي للهيمنة في سياق إكتسابها قوة لا يمثل أبدًا خيارًا لها، وهي ملتزمة بالسياسات الدفاعية والتنمية السلمية مِن أجل مواجهة المخاطر، سعيًا منها في ضمان سيادتها ووحدة أراضيها وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، وأنّها لا تسعى إلى تحدّي أحد ولا تشكّل تهديدًا لأي دولة.[1] في خضم تطور القوة العسكرية الصينية، ظهرت نظرية "التهديد العسكري مِن الصين"، وفي سبيل توضيح سياسة الصين في سعيها لتطوير قوّتها العسكرية، أصدرت الصين منذ عام 2002 خمسة كتب بيضاء خاصة بشؤون الدفاع الصيني، مع إصرارها على أنّ هذا التطوير لا يستهدف الإعتداء أو التدخل الخارجي، وإنّما الغاية منه حماية أمن الصين ضمن حدودها، لكن هناك تصريحات لرئيس أركان الجيش الصيني، ابتعدت قليلًا عن الأمن الداخلي حين قال: "في هذه المرحلة، لو أردنا التنمية، يجب أن نُهيأ بيئةً سليمةً لتحقيق التنمية لجيراننا، لو أردنا الأمن، يتّعين أن نجد منطقة آمنة يعيش فيها كل جيراننا".[2]

وعلى خلفية الحرب الأهلية في افغانستان عام 1996، وهجمات الحادي عشر من أيلول عام 2001، بدأت تنظر الصين إلى منطقة الشرق الأوسط على أنّها امتداد استراتيجي ذات صلة بأمن إقليمها الغربي ذو الأكثرية المسلمة، ونظرًا لمصالحها النفطية هناك، صنّفت منطقة الخليج العربي بأنّها أهم منطقة في الشرق الأوسط.[3] وهذا ما يؤكد أنّ هناك اهتمامًا صينيًا في منطقة الخليج العربي، صحيح أنّ هذا الإهتمام هو للوصول المستمر إلى موارد الطاقة، إلا أنّ هناك رؤيةً صينيةً ثانية مهمة، كون الصين تعتبر المنطقة تمثل امتدادًا استراتيجيًا لمحيطها الإقليمي، لذلك تنبع هذه الرؤية مِن أنّ الأمن في منطقة الخليج العربي، هو امتداد للأمن داخل الصين ومحيطها الإقليمي المباشر، وأنّ استقرار منطقة الخليج العربي يمثل استقرارَ الصين، وهذه المخاوف تجعل الصين لاعبًا شديد الحذر في هذه المنطقة.[4]

([1]) باهر مردان مضخور، الصين: صعود عالمي في ظل متغيرات الضعف الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص354.

([2]) انس خالد النصار، مصدر سبق ذكره، ص88.

([3]) Lars Erslev Andersen, Op cite, p.14.

([4]) Saman ZULFQAR, Competing Interests of Major Powers in the Middle East: The Case Study of Syria and Its Implications for Regional Stability, PERCEPTIONS, Volume XIII, Number 1, Spring 2018, p.133.

ثانيًا: مكانة الصين في النسق الدولي

تمثل الدولة أهميةً بالغةً كوحدة رئيسية في النظام الدولي، لذلك نجد لها اتّجاهين في حركتها الأول: تتحرك وفق مقومات قوّتها المادية وغير المادية، أي قدرتها على استثمار هذه المقومات بما يحقق أهدافها الاستراتيجية الشاملة، والثاني: نجدها تتحرك وفق مجموعات أو كتل سياسية أو اقتصادية، تتوافق أفكارهم ومصالحهم وتطلعاتهم الخارجية، على سبيل المثال، تكّتل "البريكس" Brazil, Russian Federation, India, China, South Africa (B.R.I.C.S) الذي يضم كلًا من البرازيل، وروسيا الإتحادية، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، إذ أنّ من اهداف هذا التكتل محاولته إعادة صياغة النظام الدولي بما ينزع الهيمنة الأمريكية، وإدماج فاعلين جُدد من القوى الصاعدة، والعمل على ضرورة تفعيل عدم استخدام القوة في النظام الدولي، والعمل على إصلاح الأمم المتحدة، وخاصةً مجلس الأمن، لجعله أكثرَ فعاليةً وتمثيلًا.[1] ففي عام 1999، أعرب رئيس الوزراء الصيني السابق، "تشو رونج جي" عن مفهوم "الدولة المسؤولة"، وأكدّ أنّ الصين تعتمد على قوّتها المتنامية في الإقتصاد للإسهام في السلام والأمن العالمي، "فهي تسعى جاهدةً لتحسين صورتها الدولية كلاعب دولي في النظام الدولي لتقليل مخاوف وشكوك القوى الغربية وجيرانها بشأن نهوض الصين".[2]

باتت للصين أهداف استراتيجية ورؤية مستقبلية تقوم على سعيها إلى استعادة المكانة الدولية، وتصحيح مسار النظام العالمي، كي يتحول إلى نظام متعدد الأقطاب بدلًا من النظام أُحادي القطبية؛ لأنّها تنظر إلى نفسها كأمة، وتتطلع إلى استعادة أمجاد الأمبراطورية العظمى، وبرغم مِن أنّها تطمح إلى دور في الساحة الدولية، إلا أنّها غير راغبة لبسط هيمنتها أو إلى تعميم نموذج معين، وهذا ما تجسد في تقاربها مع روسيا الإتحادية في مواقف مشتركة مِن قضايا دولية، مثل كوريا الشمالية، والملف النووي الإيراني، والصراع في سوريا.[3]

إنّ كل المؤشرات تدّل على صعود الصين في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والتكنولوجية، كونها عضو دائم في مجلس الأمن، كما أنّها عضو في رابطة دول

([1]) سيف نصرت الهرمزي، فواعل النظام في مطلع القرن الحادي والعشرين، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص19.

([2]) هند المحلى سلطان، مصدر سبق ذكره، ص16.

([3]) انس خالد النصار، مصدر سبق ذكره، ص94.

جنوب شرق أسيا (آسيان) التي أُسّست عام 1991، وفي عام 2001 اكتسبت العضوية في منظمة التّجارة العالمية، وبذلك تدعم انفتاحها على الأسواق العالمية، وعزّز من زيادة طاقتها التصديرية، فضلًا عن أنّها عضو مهم في تأسيس عدد من المنظمات الأقليمية التي لها ثقل في الساحة الدولية، وأهمّها منظمة شنغهاي التي أسّستها عام 2001، وتضم كل من روسيا، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغستان، وكازخستان.[1]

كما عزّزت الأزمة المالية العالمية من مكانة الصين كقوة اقتصادية صاعدة، من خلال تحقيقها لإنجازات إقتصادية هائلة باتّباع نُظم وسياسات تتناقض مع النُظم والسياسات التي تبّنتها الولايات المتحدة، والتي تروج لها عالميًا، حيث حققت معدلات نمو اقتصادي تصل إلى 8% في العام 2009، تحت ظل أسوء أزمة اقتصادية ضربت العالم في 80 عام الماضية، بينما نجدُ أنّ هناك دولًا كثيرةً مثل الولايات المتحدة، وانجلترا، وألمانيا، كانت تعاني من الإنكماش، كما كشفت الأزمة المالية العالمية الستار على مدى إعتماد الولايات المتحدة على الدائنين الأجانب الذين تتزعمهم الصين، وأنّ الصين استطاعت أن تُجبر الولايات المتحدة على التحدث إليها بلسان حال المدين المثقل، الذي يسعى للخروج مِن أزّمته الإقتصادية الطاحنة.[2]

وأن تأسيسها للبنك الأسيوي للاستثمار في البُنى التحتية في سنة 2014، والذي يضم أكثر من 77 دولةً مساهمةً، الولايات المتحدة ليس من ضمنها، ولد خشية أمريكية مِن أن ينافس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبنك التنمية الأسيوي، كما سَعَتْ إلى عمل العديد من المنتديات مثل المنتدى الصيني – الأفريقي، ومنتدى التعاون الصيني – العربي.[3]

ويمكن عدّها في المرحلة الراهنة قطبًا عالميًا، وإنّ مكانتها متأتية بحكم موقعها الاستراتيجي والجيوبوليتيكي والاقتصادي ضمن هيكل النظام الدولي، وإنّ دورها متزايد ومحوري في التفاعلات والترتيبات والعلاقات الدولية، هذا فضلًا عن حجم سكانها الذي بدأ يقترب من المليار ونصف المليار نسمة، وتمركزها في المستوى الثاني في اقتصاديات العالم، أمّا على مستوى العسكري فإنّ حجم ميزانيتها العسكرية تتراوح بين 144 و 165 مليار دولار عام 2015، وهذا يشير على أنّها قوة عسكرية كبيرة، وأنّها تأتي بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث الإنفاق

(1) انس خالد النصار، مصدر سبق ذكره، ص56.
(2) محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص400.
(3) انس خالد النصار، مصدر سبق ذكره، ص56.

العسكري ، وكل هذا يُشير على مكانة الصين كقوة عالمية مِن جهة، وطموحها الذي تخطّى حدودها ومصالحها الاستراتيجية التي توسعت مِن جهة اخرى.[1]

بدأت الصين في لعب دورٍ ريادي في النظام الدولي، في العام 2013 أي منذ تولّي الجيل الخامس للقيادة، فعملت على توسيع مشاركتها في شؤون حفظ السلام، التابع للأمم المتحدة، من خلال تعميم نموذجها والأفكار الجديدة التي جاء بها الرئيس "شي جين بينغ"، والتي تتمثل في بناء نموذج جديد للعلاقات الدولية، ونظام عالمي جديد، ومشاركتها في إصلاح النظام المؤسسي الدولي، ودعم مكانتها في النظام الدولي، وبناء مجتمع المصير المشترك، ومشروعها الكبير مبادرة الحزام والطريق، وهذا يدلُّ على انتقال الصين من مشارك نشط في الشؤون العالمية إلى السعي نحو القيادة، وصناعة القواعد الدولية.

المطلب الثاني: عوامل التفوق الصيني

يرى الكثير مِن المحللين أنّ الصين هي مَن ستنهي القرن الأمريكي، وأنّها المنافس المحتمل التي لديها القدرة على مقارعة القوة الأمريكية والتفوق عليها، قال المؤرخ نيال فيرغسون: "إنّ القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الصيني" وهناك كتاب جديد يحمل عنوان: "حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وولادة نظام عالمي جديد"، إضافة إلى استطلاعات الرأي التي أُجريت في تسعينات القرن العشرين تظهر بأنّ 50% مِن الأمريكيين يتوقعون مِن أنّ الصين هي المنافس الكبير للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين.[2]

لذلك يمكن أنْ نرصد بعض العوامل التي تُمكّن الصين مِن تحقيق التفوق على الولايات المتحدة في إطار منافستها على منطقة الخليج العربي، وأهمها:

أولًا: الجانب الثقافي، تنظر الصين إلى الجانب الثقافي في إطار استراتيجيتها تجاه الدول العربية بشكل عام ودول الخليج العربية بشكل خاص، على أنّها مدخلٌ مهمٌ لتعزيز الشراكة الاستراتيجية في كافة المجالات الأخرى، فانتشار الثقافة الغربية عزز مِن مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، لذلك تشجع الصين مواطنيها لتعلم اللغة العربية، كما أنّها تشجّع العرب على تعلّم اللغة الصينية، حيث أنّ هناك في الصين أكثر مِن 40 جامعة لتعلم اللغة العربية، وهم حريصون على تعلمها لأسباب

(1) باهر مردان مضخور، الصين: صعود عالمي في ظل متغيرات الضعف الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص306.

(2) جوزيف س. ناي، هل انتهى القرن الأمريكي؟، ترجمة: محمد ابراهيم العبد الله، ط1، العبيكان، الرياض، 2016، ص47.

عدة، أهمها الحصول على فرص عمل، كونهم يدركون أنّ هناك تطورًا في العلاقات العربية الصينية، واستراتيجية حكومتهم اتّجاه الدول العربية، خصوصًا بعد إطلاق مبادرة الحزام والطريق، التي ستعمل على فتح الباب أمام مشروعات البُنى التحتية في المناطق التي ستمر بها، وستساهم الصين بخبراتها وأياديها العاملة في ذلك.[1]

ثانيًا: المجال السياسي، عدم التدخل الصيني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة؛ لأنّ الصين ترفض استخدام أساليب الدول الغربية للضغط على الدول مِن أجل تغيير مواقفها، فالصين لطالما أعلنت رفضها للتدخل ولو بذرائع انسانية، إذ أنّها لا تستعمل خطاب دولة القانون، والحكم الراشد، مِن أجل فرض مشاريعها كما تفعل الولايات المتحدة، بل تُصرّ على التمسك بروح السلام، والإنفتاح والتعاون، والشفافية، والشمولية، والمساواة، والتعلم المتبادل، والمنفعة المتبادلة، والإحترام المتبادل، وذلك في إطار تعزيز التعاون على أساس التشاور المكثف، وسيادة القانون، والمزايا المشتركة، والجهود المشتركة، وتكافؤ الفرص للجميع.[2] لذلك نجد هناك رغبة مِن قبل الصين مع ارتفاع مكانتها السياسية إلى تأدية دور مهم على الصعيد العالمي، وتوفر منطقة الخليج العربي الفرصة الملائمة لها لإظهار هذا الدور، ولاسيما في إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث كان لها إسهام في أهم القضايا في المنطقة خاصة المسالة العراقية، حيث قامت الصين بتبني استراتيجية المحيط الكبير، وعدّت منطقة الخليج العربي جزءًا مهمًا رغم عدم إمتلاكها حدود جغرافية معها؛ لأنّ ثقل ووزن هذه المنطقة في السياسة الدولية يفرض على الصين النظر إليها مِن زوايا عدّةَ، الزاوية الأولى تأثيرها على أمنها القومي، وتوفيرها منبرًا لتطوير دبلوماسية متعددة الأطراف، وتبديد المخاوف المزعومة مِن أنّ هناك خطرًا صينيًا، لذا نرى سعي الصين للعمل على توطيد أواصر علاقتها مع دول المنطقة.[3]

مِن أهم المؤشرات الاستراتيجية التي تدّل على تحول الدور الصيني نحو العالمية، هو استخدامها حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ثلاث مرات في الحرب السورية، حيث كانت السياسة الخارجية الصينية تتميز بالعزلة لفترة طويلة مِن الزمن، وعدم إنغماسها في الشؤون الدولية، إلا أنّ التحول في سياستها الخارجية منذ العام 2011، بعد استخدام الفيتو المزدوج هو لإثبات

([1]) انس خالد النصار، مصدر سبق ذكره، ص139.

([2]) احمد كاتب، الانخراط الحذر.. التحول الضروري للسياسة الصينية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد53، العدد214، القاهرة، 2018، ص26.

([3]) ابتسام محمد العامري، البعد الاقتصادي في العلاقات العراقية – الصينية، ط1، كراس النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد15، بغداد، 2019، ص26.

وجودها دوليًا في بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، وليس هيمنة الولايات المتحدة في نظام الأحادية القطبية، حيث استخدمت الصين مع روسيا تجاه الحرب في سوريا حق النقض ضد مشروع قرار أوروبي يدين القمع في سوريا، ومشروع قرار عربي أوروبي يدعم خطة عمل للجامعة العربية تطالب بتغيير النظام في سوريا عام 2011، ونص مشروع غربي يهدد بفرض عقوبات على سوريا تحت الفصل السابع مِن ميثاق الأمم المتحدة عام 2012.[1]

ثالثًا: مجال الإقتصاد، في ظل المعطيات الحالية ستستمر الحاجة العالمية لموارد الطاقة المختلفة، لاسيما النفط والغاز، وإنّ النمو المتزايد في العقود القادمة سوف يدفع الصين أكثر مِن السابق للسعي لضمان حصّتها مِن الطاقة، في الوقت نفسه ينطبق الحال على الولايات المتحدة، مما يضطرهما إلى ممارسة المزيد مِن الضغوط على بعضهما والدخول في تنافس محتمل خاصة مع التغيرات الجيوستراتيجية لمرحلة ما بعد 11 أيلول 2001.[2] كما أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تسعى منذ الأعوام العشرة الأخيرة للوصول إلى اتّفاق مع الصين مِن أجل إنشاء منطقة للتبادل الحر، ويعود السبب في ذلك إلى صادرات النفط العربية إلى الصين، لأنّ الوقود والمعادن تشكّل 62% مِن صادرات دول الخليج في العام 2015، والصين تستورد أكثر مِن نصف حاجتها للطاقة، وأنّ 47% منها تأتي مِن الدول العربية، وخاصة مِن السعودية (20%)، مقابل تراجع صادرات النفط الخليجية إلى الولايات المتحدة بعد تزايد اعتمادها على النفط الصخري المحلي، أمّا واردات الدول العربية مِن الصين فأنّها تمثل نسبة 63% منها مصنوعات رخيصة اكتسحت الأسواق العربية، وأنّ حجم علاقة الصين بالدول العربية تختلف مِن دولة إلى اخرى، حيث نجدها تتسع وتزداد مع الدول الخليجية خصوصًا السعودية والإمارات.[3] على صعيد الطاقة، أصبحت الصين والسعودية في حالة اعتماد متبادل بمتياز؛ لأنّ الصين تسعى إلى ضمان أمن الطاقة، فيما ترنو السعودية إلى ضمان أمن الطلب، وقد تستمر هذه الحالة بسبب زيادة إستهلاك الوقود المحلي للصين، وزيادة الإعتماد الأمريكي على النفط الصخري، إلى جانب عودة العراق وإيران إلى السوق النفطية، هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ اختلاف المواقف السعودية مع الصين في شأن الحرب في

([1]) باهر مردأنّ مضخور، الصين: صعود عالمي في ظل متغيرات الضعف الاستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص ص306-307.

([2]) حسأنّ صادق حاجم، التنافس الأمريكي – الصيني على الطاقة في افريقيا، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص214.

([3]) انس خالد النصار، مصدر سبق ذكره، ص ص134-135.

سوريا لم يؤثر في طبيعة العلاقات الثنائية بينهما، مما تشير إلى أولوية الإقتصاد على السياسة في بعض الاوقات.[1]

رابعًا: المجال التكنولوجي، إنّ الصين عازمة لأنْ تصبح القوة الإقتصادية العظمى، وما هي إلى مسألة وقت لتبدأ الصين باستعراض قدراتها في مجال التكنولوجيا، إذ هي الآن بصدد وضع معاييرها الخاصة في علم الإتصالات، وإنشاء بنية أساسية منقطعة النظير وواسعة النطاق، بل ستصبح مهد التكنولوجيا القادم.[2] وأنّ التنافس على موقع القيادة في مجال الذكاء الإصطناعي مِن شأنه أن تكون له تداعيات على تحولات القوة في النظام الدولي، حيث أنّه مِن المنظور العسكري يمكن أن تكون التكنولوجيا ضرورية لإنشاء ونشر قوات عسكرية فعّالة، أمّا مِن منظور اقتصادي فإنّه يمكن للدول ذات التكنولوجيا المتقدمة في الذكاء الاصطناعي أن تكون قادرة على قيادة الإقتصاد العالمي في العقود القادمة، وإنّ الولايات المتحدة لا تملك استراتيجية منظمة للذكاء الاصطناعي، على العكس مِن الصين التي لديها مثل هكذا استراتيجية، ولذا فإنّ أي تخلف للولايات المتحدة في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يشكّل خطرًا كبيرًا عليها، وإنّ تراجعها في هذا المجال لصالح الصين أو أي دولة اخرى، مِن شأنه أن يفقد الولايات المتحدة قيادتها الاقتصادية والعسكرية للعالم في الوقت الراهن.[3]

وكان أن عملت الصين إلى جذب الرؤى العربية إليها عن طريق تعهداتها بنقل التكنولوجيا وتوطينها في الدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص، بعد أن عجزت البلدان العربية عن توطين التكنولوجيا الغربية، ولم تتمكن الدول الخليجية إلا أن تكون سوقًا لتلك التكنولوجيا ومستهلكة لها فقط، لذا كانت استراتيجية الصين محل ترحيب لدى حكومات الدول العربية بشكل عام.[4]

خامسًا: المجال الأمني، هناك مَن ينادي مِن ارتهان أمن الدول الخليجية لتتعدى الولايات المتحدة، باتجاه قوى دولية ترتبط مع الدول الخليجية بعلاقات شراكة استراتيجية كدولة الصين، وهذا ما أشارت إليه السعودية قبل عدة سنوات.[5] في الآونة الاخيرة نشاهد أنّ الصين قد تخلت عن قوتها

([1]) احمد كاتب، مصدر سبق ذكره، ص26.

([2]) ريبيكا أ. فانين، التنين الصيني وسباق التكنولوجيا، ترجمة: محمد فتحي – محمد جبريل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010، ص5.

([3]) احمد عبد العليم، التنافس على الذكاء الاصطناعي وتحولات القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد54، العدد217، القاهرة، 2019، ص ص254-255.

([4]) انس خالد النصار، مصدر سبق ذكره، ص140.

([5]) محمد وائل القيسي، مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم استراتيجي متغير، مصدر سبق ذكره، ص ص563-564.

الناعمة لمصلحة القوة الصلبة، مِن خلال تحولها إلى بائع للأسلحة، وهي لديها فرصة الدخول إلى سوق السلاح في المنطقة، عبر محفزات أهمها مكافحة الإرهاب فقد باعت الصين للسعودية والعراق أكثر مِن ثلاثين طائرة مِن دون طيار، لضرب الأهداف على الأرض وكذلك مِن أجل التجسس، مِن طراز Rainbwo-4 وأعربت شركة صناعة الطيران الصينية عن ارتياحها لهذه الصفقات، مما يعني تعزيز النفوذ الدولي للصين.[1]

أمّا على مستوى القواعد العسكرية فقد أوضح بيان لوزارة الدفاع الصينية، أنّ قاعدة جيش التحرير الشعبي في جيبوتي سيؤدي مهام اخرى، وأنّ مهمتها الأساسية هي حماية المواطنين الصينيين ومصالح الصين في الخارج، كما أنّ لها دورًا مهمًا في مكافحة الإرهاب، وفي العديد مِن المعلومات الإستخباراتية، والتعاون في مكافحة الإرهاب مع الدول الافريقية والعربية، وأنّ المظهر الأكثر وضوحًا للأهداف الاستراتيجية لجيش التحرير الشعبي التي تم عرضها في عام 2015، والتي تضمّنت للمرة الأولى حماية أمن المصالح الصينية الخارجية، ومصالحها وحقوقها في البحار المفتوحة، وهي جزء مِن مشروع كبير وواسع يهدف إلى تعزيز الأمن القومي الصيني (تموز 2015) وقوانين مكافحة الإرهاب (كانون الثاني 2016) وهي قوانين تسمح ولأول مرة بشكل واضح بانخراط جيش التحرير الشعبي عسكريًا مع الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب.[2]

نلخص مما يلي أنّ هناك العديد من الفرص للصين قد تعزز من نفوذها في منطقة الخليج العربي اذا أُحسن استغلالها، وأهمها دخولها في أسواق النفط الخليجية وازدياد اعتمادها على النفط الخليجي، مقابل تراجع تجارة النفط بين الدول الخليجية والولايات المتحدة، وأنّ باب الطاقة هذا قد فتح أبواب أخرى للصين، والتي تمثلت بدخول شركات الاتصالات الصينية إلى الأسواق الخليجية، سواء على مستوى العمل في البنى التحتية أو تجارة الهواتف الذكية، إلا أنه في الوقت نفسه، لا يزال الحديث مبكرًا عن قدرة الصين للمنافسة في المجال الأمني والعسكري، أما عند الحديث عن المجال الثقافي فإنّه بطبيعة الحال تحتاج ثقافة بلد إلى وقت طويل لتكون مؤثرة، ولاسيما أن دول منطقة الخليج العربي بشكل عام تتأثر ثقافيًا بالمعتقدات الدينية، وأنّها تميل إلى الديانات السماوية

([1]) احمد كاتب، مصدر سبق ذكره، ص27.

([2]) Jean-Pierre Cabestan, China's Military Base in Djibouti: A Microcosm of China's Growing Competition with the United States and New Bipolarity, Journal of Contemporary China, Published online: 23 Dec 2019.p.738.

التي يعتنقها الغرب أكثر من الديانات الأرضية وتعاليم كونفوشيوس، عليه فإنّ الصين تواجه عدة تحديات يمكن تناولها في المطلب التالي.

المطلب الثالث: تحديات التفوق الصيني

إنّ النقطة الجوهرية في تقييم القوة النسبية بين الولايات المتحدة والصين، قدرة كل منهما على كسب الأصدقاء، حيث كتب "يان شيوتنغ" عن الكيفية التي يمكن للصين أن تهزم بها أمريكا قائلًا: "لكي تشكل بكين بيئة دولية صديقة لصعودها، تحتاج إلى تطوير علاقاتها السياسية والعسكرية بصورة أرقى من واشنطن، فلا يمكن لأي قوة رائدة أن تكون لها علاقة ودية مع كل الدول في العالم، وبهذا فجوهر التنافس بين الصين والولايات المتحدة سيكون من منهما لديه أصدقاء من الطراز الأول".[1] وأضاف "يان شيوتنغ" تتطلب السلطة إقناع الأتباع بأنّ الدولة القيادية هي لتحقيق الفائدة والعدالة لهم، ولكي تتمكن الصين من ممارسة سلطة في النظام الدولي، فإنّها سوف تواجه الكثير من العقبات لكسب الأتباع والمؤيدين، ومن هذه العقبات الأختلاف في الأنظمة السياسية، كذلك عليها تجاوز عقبة عدم الثقة، والتحيزات النفسية البديهية، وتُعدّ هذه خطوة متداخلة بين الوضع الحالي والوضع المتوقع للصين في القيادة، كما يقترح "يان شيوتنغ" بتقسيم العمل بين الولايات المتحدة والصين وتعترف كل منهما بتفوق الآخر في مختلف المجالات.[2]

حيث يمكن اعتبار مبادرة الحزام والطريق فرصة للصين من أجل تأسيس أمبراطورية صينية، لكن في الوقت ذاته فإنّ تمددها السريع، وواسع النطاق قد يهدد باستنزاف مواردها السياسية والمالية بشكل سريع، وقد يقودها إلى التورط في صراعات عسكرية، بما يقوّض في النهاية ما يتجاوز الحلم الصيني، ومن هنا إلى أن يتبين أي السيناريوهين أقدر على التحقيق، سيناريو نجاح الصين في تأسيس أمبراطورية صينية، أم تلاشي هذا الحلم، فإن طريق الحرير الصينية مرشحة لتصاعد صراعات عديدة بالوكالة، يدعمها ويديرها قائد دولي.[3]

تحتاج الصين إلى الاستمرار في معدلات النمو المرتفعة، وإستدامة التطور في البلاد، وخصوصًا بعد أن شهدت معدلات النمو انخفاض في الأعوام الأخيرة، وإنّها ما عادت تصل إلى

([1]) جوزيف س. ناي، هل انتهى القرن الأمريكي؟، مصدر سبق ذكره، ص65.

([2]) Deborah Welch Larson, Can China Change the International System? The Role of Moral Leadership, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 13, No. 2, 2020, p.164.

([3]) مالك عوني، هل تؤسس طريق الحرير لصعود امبراطورية صينية ام لأفولها؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد53، العدد214، القاهرة، 2018، ص4.

نسبة 10% منذ العام 2007، وهذا ما وسّع رؤيتها تّجاه دول العالم، وأدركت إعتماد اقتصادها بشكل كبير على العالم الخارجي؛ لإنّ نموّها الأقتصادي أصبح يعتمد على الجانب الصناعي، مما تولدت الحاجة المُلّحة إلى الطاقة؛ لأنّ الصين تستهلك أضعاف ما تنتج من النفط، لهذا أصبحت الطاقة والحاجة إليها متغير ذي أهمية في رؤية الصين الاستراتيجية.[1] وإنّ هذه الحاجة إلى الطاقة هي بمثابة نقطة ضعف استراتيجية كبيرة بخصوص واردات الطاقة التي تعمل على استمرارية الإقتصاد الصيني؛ لأنّ مُعظم هذه الواردات من الطاقة يجب أن تنقل عبر آلاف الأميال في البحار المفتوحة وتحت حراسة البحرية الأمريكية ومن خلال مضيق ملقا البحري الضيّق، هذه المسالة تعيق قدرة الصين على المنافسة الكبرى، وخاصة في أزمات الحروب، ونشير مجددًا إلى أنّ الصين تستورد اكثر من 50% من حاجتها من الطاقة، وأنّ حاجتها إلى تلك الطاقة أدّى إلى تغير في الرؤية والإنفتاح على العالم، والإرتكاز إلى الإعتماد المتبادل، بما فيه من مهددات.[2]

نرى أنّ جوهر التحديات التي تواجه الصين في تنافسها مع الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، يكمن في ضعف الصين الاستراتيجي فهي غير قادرة على الدفاع عن مصالحها في المنطقة، كون ليس لديها تواجد عسكري في المنطقة؛ بسبب عدم جاهزيتها العسكرية، وإنّما تعمل على تحقيق هذه المصالح عن طريق اسلوب المساومة، أو الاعتماد على طرف ثالث، مثل دعمها لروسيا في قضايا المنطقة التي توافق مصالحها، أي أنّها دائمًا ما تحقق تلك المصالح برضا أمريكي، فهي لا تستطيع عبور الخطوط العامة التي تضعها الولايات المتحدة، وإنّ الصين غير قادرة في المستقبل القريب أو المتوسط من معالجة هذا الضعف الاستراتيجي، لذلك فإنّنا نرى عدم قدرتها لتحقيق تفوق على الولايات المتحدة في المنطقة في المدى القريب والمتوسط.

(1) انس خالد النصار، مصدر سبق ذكره، ص ص80-81.
(2) المصدر نفسه، ص102.

المبحث الثالث

مشهد التوازن الأمريكي الصيني في منطقة الخليج العربي

تحاول الصين اصلاح النظام الدولي القائم، من منطلق أنّ النظام الدولي الذي تم وضع قواعده بعد الحرب العالمية الثانية، لم يعد يصلح، وأنّ المؤسسات الدولية تحتاج إلى الاصلاح أو إضافة مؤسسات جديدة لسد العجز في المؤسسات القائمة، وأنّها لديها رؤية لمفهوم تحقيق السلام في العالم تستند على عوامل مادية وليس ايدولوجية، كما أنّها تسعى إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، يبنى على الإحترام والمنفعة المتبادلة، فهل تتمكن الصين من تحقيق توازن مع الولايات المتحدة، لا سيما في المناطق الاستراتيجية العالمية، مثل منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول: طبيعة التوازن الأمريكي الصيني

أولًا: تقاطع الرؤية الأمريكية – الصينية لمفهوم السلام التنموي

إنّ الهوية الوطنية للصين في المرحلة الراهنة هي عبارة عن مزيج بين هوية أكبر دولة نامية مع هوية الدولة الكبيرة المسؤولة، وهذا ما يمكن أن يمثّل العامل الفكري في "نموذج السلام التنموي" وكذلك المفاهيم الأخرى التي طرحها الرئيس الصيني "شي جين بيانغ"، حيث نجد أنّ الصين تسعى إلى تعزيز نموذج "السلام التنموي" الذي يمثل طريق التنمية الذي تبنّته منذ إنطلاق سياسة الإصلاح والإنفتاح، واستراتيجية الخروج بحثًا عن الموارد الطبيعية وايجاد أسواق خارجية لدعم التنمية المحلية في الصين، وتؤكد تجربة السلام التنموي في الصين أهمية التنمية في تعزيز الاستقرار المحلي، والحفاظ على النظام الداخلي، واحترام حقوق شعوب العالم في سبيل الاختيار الحر لطريق التنمية، بينما نجد تجاهل النموذج الليبرالي الذي يركز على الديمقراطية المستعجلة، حيث يعتمد النموذج الصيني على الديمقراطية التدريجية، وتعزيز عملية التنمية الشاملة للإنسان، والتقدم نحو الرخاء المشترك، وتحقيق الإصلاح السياسي التدريجي، والحفاظ على الاستقرار الداخلي.[1]

على أي حال، تتبع الصين اليوم استراتيجية القضية الجذرية الخاصة بها، لتعزيز التعددية القطبية التي تعدها الطريق إلى "السلام التنموي"، التي تناقض الفكرة الغربية عن "السلام

(1) هند المحلى سلطان، مصدر سبق ذكره، ص17.

الديمقراطي"، التي نادى بها الفيلسوف الالماني ايمانويل كانط في الأصل على أساس فكرة أنّ التنوير سوف يقود في النهاية إلى السلام العالمي بين الدول الديمقراطية الليبرالية عن طريق فهم القوانين العالمية لـ "العقل"، أمّا المفهوم الصيني "للسلام التنموي" هو أنّ السلام لا يقوم على ايدولوجية بل هو مادي، السلام ليس هو نتيجة أفكار بل هو تنمية مادية، والتي تتضمن مشروعًا سياسيًا مبنيًا على التعاون السلمي والاتفاقيات بين الدول والمؤسسات الدولية، التي تقود إلى التقدم الاقتصادي، وهذا ما يقودنا إلى فهم أنّ تعزيز السلام لا يعني تعزيز الايدولوجية، سواء كانت ليبرالية أو شيوعية، بل هو تعزيز النحو الاقتصادي القائم على المنفعة المتبادلة، وهذه هي الفلسفة الجيوستراتيجية خلف مبادرة الحزام والطريق.[1]

لذلك نجد أنّ الصين تلتزم بمسارات التنمية السلمية في معالجة تهديدات الأمن في العالم الثالث لاسيما غير التقليدية، كما يرى الأكاديميون الصينيون أنّ مفهوم "مجتمع المصير المشترك للبشرية" هو سلاح لمواجهة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وسعيها إلى قمع القوى الناشئة، من خلال هيمنة الدولار وشبكة من التحالفات، بالمقابل يقدم مفهوم "مجتمع المصير المشترك" نموذجًا معقولًا وعادلًا، ويدعو إلى الوئام والتعاون المربح والتنمية المرتبطة بالسلام، وهذه رسالة من الصين لتوضيح تمجيدها للقيم الأخلاقية والثقافية الصينية التقليدية، والتي ترفض التوسع والحرب، كما أنّ هذا الخطاب السياسي الصيني يبرهن على أنّ هوية الصين قد تحوّلت من "مشارك" في القواعد الدولية إلى السعي نحو "صانع للقواعد" ويتجسد ذلك من خلال هويتها ودبلوماسيتها تجاه شؤون حفظ السلام.[2]

بالمقابل نجد أنّ الولايات المتحدة تتغاضى عن مبدأ الديمقراطية الليبرالية عند تعارضها مع مصالحها، ومثال على ذلك، أنّها توجّه التُّهم إلى إيران بدعمها الإرهاب في العالم، وتهدف إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل، مما يجعل منها عدوًا بعينه للولايات المتحدة، لا لأنّها دولة استبدادية، كون دستورها يجمع بين الجمهورية الليبرالية والحكم الديني، سياسيًا إيران أكثر إنفتاحًا من دول الخليج العربي التي تفضّلها الولايات المتحدة كحلفاء. كذلك نجد هناك إنتقادات مستمرة للصين من قبل العالم الحر بسبب سياستها المعلنة بعدم التدخل في الدول الاخرى، إلا أنّنا نجد أنّ الولايات المتحدة تفعل الشي نفسه رغم ادّعائها أنّها المُروّجة للديمقراطية الليبرالية، في بناء نظام عالمي ليبرالي، ورغم الخطاب السياسي التي تصور من خلاله الولايات المتحدة أنّها زعيمة العالم

(1) Lars Erslev Andersen, Op cit. p.17.

(2)هند المحلى سلطان، مصدر سبق ذكره، ص18.

الحر الذي ينشر الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، إلا أنّها أعطت الأولوية للتعاون الوثيق مع الأنظمة الإستبدادية في الخليج العربي، مثل السعودية، وهذه إشارة على أنّ الولايات المتحدة تعطي الأولوية دائمًا لمصالحها الأمنية في المستقبل.[1]

يتطلع الرئيس الصيني "شي جين بيانغ" إلى تأمين ازدهار الصين وزيادة قوّتها في عالم ما بعد كوفيد 19، واصفًا البلاد بأنّها تدخل وقتًا من الفرص عندما "ينهض الشرق وينحدر الغرب" لكن خلف الأبواب المغلقة، نجد أنّ زعيم الحزب الشيوعي الصيني قد أصدر تحذيرًا صريحًا للمسؤولين، واصفًا الولايات المتحدة بأنّها منافس للصين، وأنّها أكبر مصدر للفوضى في عالم اليوم، كما نقل مسؤول محلي في شمال غرب الصين في خطاب له، عن الرئيس "شي جين بيانغ" قوله "إنّ الولايات المتحدة هي أكبر تهديد لتنمية بلادنا وأمننا"، لذلك نلتمس في تصريحات الرئيس الصيني السعي لتحقيق التوازن بين الثقة والحذر مع تقدم الصين.[2]

ثانيًا: مفهوم المكانة الدولية في هرمية النظام

يتفق المعنيون في العلاقات الدولية بأنّ الدول هي الفواعل الرئيسية في هيكل النظام الدولي؛ لأنّها تتمتع بصفة السيادة، والسيادة هي التي تُميّزها عن غيرها من الفواعل الدولية، بل أنّ المدرسة الواقعية التقليدية تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي، بسبب تمتّعها بالشخصية القانونية التي تسمح لها أن تكون موضوعًا وفاعلًا للقانون الدولي، وبرغم مِن أنّ الدول تتساوى أمام القانون، إلا أنّها لا تتساوى من حيث الواقع، سواء من حيث المساحة أو تعداد السكان أو الموارد الحالية أو المحتملة، هذا بالإضافة إلا أنّها لا تتساوى من حيث القدرات العسكرية أو التكنولوجية، وأنّ الجمع بين هذه المتغيرات هو الذي يُمكّننا من وضع هرمية للدول في النسق الدولي يسمح لكل فاعل دولي بتحديد دوره وقدرته على التدخل في المسرح الدولي، إلا أنّه في بعض الأحيان المعطيات ليست حاسمة، فالدول تختلف من حيث نظمها السياسية والاقتصادية وأيضًا ايدولوجيتها السائدة، أمّا في القرن الحادي والعشرين فيتّم تصنيف الدول المتقدمة على أساس تقدمها في المجال

([1]) Lars Erslev Andersen, Op cit. p. 7.

([2]) Chris Buckley. "'The East Is Rising': Xi Jinping Maps out China's Post-Covid Ascent." *Business Standard*, 4 Mar. 2021.

www.business-standard.com/article/international/the-east-is-rising-xi-jinping-maps-out-china-s-post-covid-ascent-121030500024_1.html

المعلوماتي والتكنولوجي، ويضعها في مقدمة الدول الأكثر تأثيرًا في النظام الدولي، وصولًا إلى مفهوم القدرة الذي يصنف مكانة الدولة من حيث استخدام القوة والفعل وليس امتلاكها.[1]

ربما ليس هناك عامل مشترك مهم في كل فكر العلاقات الدولية، أكثر من الفرضية التي تقول إنّ الدول تعتمد في وجودها على القوة وتعمل لتحقيق أهدافها بواسطتها، وإنّ إدارة القوة في العلاقات الدولية في وقتنا الحالي هي المسالة المركزية، ويرى العديد من المعنيين في العلاقات الدولية مثل شومان ومورجنثاو بأن كل التفاعلات السياسية هي صراع من أجل القوة، وأنّ القوة هي المحرك الأساس في الأنظمة الدولية.[2] لذا لا بد لنا من تعريف المكانة الدولية وما هي الأسس التي استّندت عليها، فقد عرّفها مورجنثاو بأنّها (سعي أحد الدول للتأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تمتلكها بصورة فعلية أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الاخرين أن يعتقدوا أنّها تملكها)، كما أنّ روبرت د. كاتور عرّفها بقوله (الهيبة والإحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي لدولة من الدول) لذا يمكن القول إنّ المكانة الدولية لأي دولة تستند علـى عنصرين اثنين هما:[3]

1- الهيبة، وهي الموقع الذي تكتسبها الدولة في المجتمع الدولي، بفعل الامكانات التي لديها للتأثير على الدول الأخرى، وهذا يعتمد على ما تملكه الدولة من عناصر القوة والقدرة وامكانية ترجمتها إلى فعل مؤثر، وهذا ما سينعكس على المكانة الدولية لها.

2- الإحترام، وهو التقدير الذي يمنحه المجتمع الدولي لدولة بسبب التزامها بالمواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية أو نتيجة لنجاح تجربتها داخليًا وخارجيًا، بما يجعلها نموذجًا يحتذى به اقليمًا ودوليًا.

إنّ بروز قوى دولية جديدة تمكّنت من الحصول على مكانة مميزة في النظام الدولي، تسعى بشكل دؤوب على تعزيز هذه المكانة وتطويرها عبر الولوج في إدارة الأزمات الدولية، والتكيف مع التغيرات السريعة التي تصيب هذا النظام، إضافة إلى أنّ هذه القوى أصبحت أكثر مرونةً وقابليةً على امتصاص الأزمات وعبورها باقتصاداتها المطورة والمتنامية مثل اليابان والصين وروسيا وألمانيا والهند والبرازيل واستراليا وكندا وبريطانيا وفرنسا وماليزيا وتركيا وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول، كل تلك العوامل أدّت إلى توسيع مفهوم توزيع القوة، فأصبح من الصعب أن تستطيع قوة

([1]) سيف نصرت الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص ص17-18.

([2]) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط جديدة منقحة، المكتبة القانونية بغداد، 2018، ص ص319-320.

([3]) محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوروبي دراسة في التأثير السياسي الدولي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص ص212-213.

واحدة القبض على مفاصل النظام الدولي بسهولة، ويعود ذلك إلى النمو المتسارع للمنافسين الصاعدين، إذ أنّه على المستوى القريب ليس هناك دولة قادرة على فرض اداء استراتيجي شامل على مستوى النظام الدولي تؤدي إلى تحقيق الهيمنة الشاملة.[1] كما أنّ القوة الفاعلة في النظام تتنافس فيما بينها، في سبيل الإستحواذ على مجالات نفوذ إضافية، لدعم وتطوير وبناء عناصر القوة الذاتية، أو الدخول في شراكات أو تكتلات عالمية لزيادة القوة التفاوضية والصمود أمام التنافس، لذلك نجد أنّ بعض القوى المتراجعة تُصّر على مقاومة حركة التغيير في النظام الدولي، في حين أنّ هناك قوى أخرى تعمد على التكيف والمواءمة بدون اللجوء إلى الأفعال الوقائية، وذلك قد يعود أساسًا لحساب قيمة المنافع والأكلاف بالمقارنة مع قيمة العوائد المستقبلية، فالقوى المتراجعة تفضّل المواءمة والتكيف، على مواجهة التغيير في حال إدراكها بأنّه لا يمكن توفير عائدًا عاليًا يمكن أن يتحقق من إلابقاء على التوازن القائم، أما إذا كانت أكلاف المواجهة محدودة فأنّها سوف تعمد إلى مقاومة التغيير لديمومة مكانتها الدولية والتمتع بالمزايا المستقبلية.[2]

فإذا كان مفهوم القوة قد استند في مضامينه وحيثياته إلى القوة العسكرية وأسلحة الدمار الشامل طيلة فترة الحرب الباردة بين عملاقي التوازن الأمريكي– السوفيتي، فأنّ العامل الاقتصادي – التكنولوجي الذي دفعت به الثورة الصناعية الثالثة، ثورة المعلومات المكثفة، إلى الوجود قد بات المتغير الأساس في تحديد هياكل القوة في النظام الدولي في الوقت الراهن.[3]

يمكن أن نستخلص مما سبق أن الصين لديها نموذج تنموي يعتمد على العوامل المادية يختلف عن النموذج الامريكي للسلام الديمقراطي، وأنّ هذا النموذج يحظى بالقبول في وسط النظام الدولي، مما يعزز من مكانتها الدولية يوم بعد يوم، وهذه المكانة تدفعها إلى الولوج في إدارة الازمات الدولية، لغرض توزيع القوى الدولية وفق المعطيات الجديدة للتطورات التي تطرأ على النظام الدولي.

المطلب الثاني: مبررات التوازن الأمريكي الصيني في المنطقة

إنّ مفهوم التوازن يشير إلى الحالة المستقرة، فيتحدث معظم الناس دون تفكير عن التوازن كإشارة إلى الحالة المعتادة المستقرة، وإنّها لا تدل بالضرورة على الحالة المثالية دائمًا، ولكنّها تبحث عن عدم التوتر والاستقرار، إلا أنّهم في كثير من الأحيان يشيرون إلى ما أبعد من الاستقرار

(1) علي اغوان، مصدر سبق ذكره، ص581.
(2) محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص60.
(3) فلاح مبارك الفهداوي، مصدر سبق ذكره، ص ص287-288.

المُعتاد حيث أنّهم يبحثون عن الحالة المثالية، وأنّ هذا المفهوم يستعمل في كثير من العلوم للدلالة على حالة التعادل النسبي بين القدرات التي تتمتع بها مجموعة من القوى ذات الأهداف غير المتشابهة، وهو بهذا الشكل يصف الحالة الوسطى تقريبًا بين وضعين متناقضين وهي الحالة المقبولة، فإذا توقفت معارضة أحد هذين الوضعين، أو تغلب عليها الوضع الآخر فيمكن أن يزول التوازن.[1]

وعند الحديث عن التوازن الأمريكي الصيني، نجد أنّ لدى الولايات المتحدة الكثير من الوقت لترميم علاقتها مع القوى الصاعدة، أكثر مما كان لدى بريطانيا منذ قرن مضى، كما أن لدى الصين العديد من المحفزات لضبط النفس، أي إن تمكنت الولايات المتحدة والصين من اصلاح علاقتهما فهذه قضية أخرى، وأنّ الخطأ وسوء التقدير من سمة البشر، لكن مع الخيارات الصحيحة، لن تكون هناك حربًا اقليمية حتمية، وإنّ صعود الصين عالميًا عملية طويلة، ولا تزال بعيدة من أنّها تشير إلى نهاية القرن الأمريكي.[2]

قد تفرض التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية أيضًا عدد من القضايا الدولية على الأجندة العالمية، مثل الأوبئة والتغير المناخي والجريمة المنظمة والجريمة الالكترونية والإرهاب، وأنّ هذه القضايا لا تمثل عبور القوة بين الدول فحسب، وإنّما كذلك توزيع القوة بعيدًا عن كل الحكومات، وأنّ التعامل مع هذه التهديدات يتطلب مزيدًا من التعاضد بين الحكومات، ومن ضمنها الولايات المتحدة والصين وأوروبا ودول أخرى.[3]

يمكن أن نرصد جملة من العوامل المشتركة لكل من الولايات المتحدة والصين تعمل للحيلولة دون تصاعد وتيرة التنافس إلى المستويات التي يصعب السيطرة عليها مستقبلًا، والتي تقود إلى صراع على المستوى الدولي، إذ توجد في كل من الولايات المتحدة والصين، مجموعة من المؤسسات سواء كانت مراكز بحثية ومعاهد جيوبوليتكية وشركات متعددة الجنسيات، وجماعات الضغط وصناع الرأي، وأجهزة الاستخبارات وأجهزة التخطيط الاستراتيجية، ومجموعة كبيرة من النخب لا ترغب بتصاعد مستويات التنافس بين الدولتين الكبيرتين إلى مستوى يصعب معها إيجاد أرضية مشتركة من التفاهمات بين القوتين في كثير من مناطق العالم، كما أنّ عضوية كل من

([1]) فراس الياس، التوازن الاستراتيجي العالمي في القرن الحادي والعشرين (اطرافه الجدد وشكله المحدث)، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص63.

([2])جوزيف س. ناي، هل انتهى القرن الأمريكي؟، مصدر سبق ذكره، ص67.

([3]) المصدر نفسه، ص ص66-67.

الولايات المتحدة والصين في الكثير من المؤسسات الدولية المسؤولة عن الأمن والسلم الدوليين، مثل مجلس الأمن، والمؤسسات المسؤولة عن تنظيم وحرية التجارة الدولية كمنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات الاقتصادية، والمالية والنقدية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، سوف تحول على الأرجح دون تصاعد وتيرة التنافس بين الولايات المتحدة والصين إلى المستوى الذي يؤدي إلى المزيد من الصراع، بشكل يصيب هذه المؤسسات بالشلل أو التراجع في أداء مهامها، وأنّهما يعملان في إطار هذه المؤسسات الدولية من أجل الحفاظ على مصالحهما والحيلولة دون تعرض التوازنات والتفاهمات الدولية وما يترتب عليها للخطر، على الأقل في إطار المستقبل القريب.[1]

وأنّ الحديث عن تعميق العلاقات الصينية – الخليجية في المجال الاقتصادي، بدافع الرغبة العميقة من الصين، وبترحيب خليجي، لا ينفي توّجس الصين من وجود الولايات المتحدة هناك، لأنّ القيادة في الصين تدرك جيدًا أنّ الدول العربية الخليجية تعد واحدة من أدّق مناطق النفوذ لدوائر الأمن القومي الأمريكي، بالمقابل هناك قلق من جانب الولايات المتحدة من تصاعد القوة الصينية على المستوى الاقتصادي أو العسكري؛ لأنّ ذلك له انعكاسات مستقبلية على أدوار المنافسة في الساحة الدولية عالميًا، حتى الصين تنظر إلى الاحتلال الأمريكي للعراق على أنّه رسالة لها وللقوى الدولية الأخرى في النظام الدولي من قبل الولايات المتحدة أنّ مصائر الطاقة المستقبلية سوف تكون بيدها، فهي التي تحدد إلى أي مدى تزداد فيه حصة الصادرات النفطية للقوى الدولية الأخرى من نقصانها.[2]

واتّساقا مع هذه الرؤية الصينية فإنّ الصين تدرك بعمق أهمية الدول الخليجية لها في الوقت الحالي، فضلًا عن عمق أدراكها لتطور تلك الأهمية في المستقبل القريب، لكنّها بنفس الوقت تدرك أيضًا وبصورة أعمق أنّ المضي في تأسيس مصالح استراتيجية مع الدول العربية الخليجية دون الأخذ بالاعتبار المصالح الأمريكية هناك، وضروي التوافق معها، سيبعث على استشعار بعدم الإطمئنان على مصالحها المستقبلية هناك، ووفقًا لهذا فإنّ الصين تسير وفق سياسة مساومات مرنة مع الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي، فهي من جهة تحافظ على علاقاتها مع دول المنطقة، ومن جهة أخرى ترغب بعدم تقاطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع

(1) حسان صادق حاجم، مصدر سبق ذكره، ص225.

(2) محمد وائل القيسي، مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم استراتيجي متغير، مصدر سبق ذكره، ص ص562-563.

الولايات الأمريكية هناك، وإنّها تسعى في بعض الأحيان إلى كسب مصالحها الاقتصادية في المنطقة بضوء أمريكي أخضر على أقل تقدير.[1]

من الممكن أن نُقيّم العلاقة بين الولايات المتحدة والصين في ضوء ما أشار إليه "تشنغ"، الذي يرأس برنامج دراسات الصين العالمية والمعاصرة في الجامعة الصينية "بهونغ كونغ شنتشن"، الذي وصف الولايات المتحدة بأنّها كانت متقدمة بفارق كبير عن الدول الأخرى في قسم من المجالات مثل الاقتصاد والجيش والعلوم والتكنولوجيا والابتكار لا يمكن لأي بلد أن يضاهيها، لكنّه قال أيضًا إنّ أغلب الأمريكيين يتشاركون شعورًا بالأزمة عندما كانت البلاد تصارع الوباء والاضطرابات السياسية، كما أنّه وصف العلاقات الخلافية بين الولايات المتحدة والصين بأنّها متجذرة بعمق، وإنّ على الصين أن تتعلم كيفية التعايش مع الولايات المتحدة وأن تتجاهل أفكارها غير الواقعية، وإنّ الواقع يشير إلى إنّ الصين وصلت إلى النقطة التي يمكن عدّها تهديدًا حقيقيًا للولايات المتحدة، وقال أيضًا "الحقيقة أنّ الولايات المتحدة لا تستطيع احتواء الصين، كما أنّ الصين لا تستطيع أن تّحل محل الولايات المتحدة".[2]

نفهم مما سبق ذكره أن هناك عوامل كثيرة تدعو البلدين الى ايجاد تفاهمات استراتيجية على مستوى جميع القضايا الخلافية بينهما، كما أنّه لا يوجد منطقة في العالم تتوافق بها الرغبات الامريكية والصينية، أكثر من منطقة الخليج العربي؛ لأن قضايا مثل أمن الطاقة ومكافحة الارهاب والانتشار النووي التي تمثل القضايا الأساسية في المنطقة تحتاج إلى جهود دولية مشتركة لحلها.

المطلب الثالث: تحديات التوازن الأمريكي الصيني

بسبب التهديدات التي يمر بها عالم اليوم، على سبيل المثل لا الحصر، مثل الاحتباس الحراري وتفشي فيروس كورونا، فإنّ ذلك يقود الحكومات في جميع أنحاء العالم، إلى إعادة تقييم المخاطر والتهديدات والعمل على إيجاد السبل الكفيلة في مواجهتها لا سيما التحديات الأمنية في المستقبل، فقد يكون هذا هو الوقت المثالي للعمل المشترك من أجل الوصول إلى خطط مبتكرة

(1) محمد وائل القيسي، مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم استراتيجي متغير، مصدر سبق ذكره، ص563.

(2) Zheng, William. “China's Officials Play up 'Rise of the East, Decline of the West'.” *South China Morning Post*, 9 Mar. 2021. =

www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3124752/chinas-officials-play-rise-east-decline-west

للتعاون المستقبلي.[1] وهذا ما نجد الصين تفعله في نموذجها "السلام التنموي"، حيث تُرّكز على البناء الاقتصادي، والبنى التحتية، وحل مشكلات التنمية، وتجنب إهدار المواد الناجمة عن النزاعات السياسية، وإنّها لا تهتم بنوع النظامين الاقتصادي والسياسي للدول، حيث تجمع الصين بين تنميتها وتنمية البلدان النامية، ليس فقط من خلال تقديم المساعدات دون أي قيود سياسية، وإنّما أيضًا توسّع نطاق التنمية في بواسطة منظمات متعددة الأطراف، مثل منظمة شنغهاي للتعاون وبنك الاستثمار الآسيوي في البنى التحتية، ومبادرة الحزام والطريق، إلا أنّ الواقعيين ينظرون إلى ذلك من جهة ثانية، حيث يرون أنّ تعزيز الصين لهويتها، من خلال العوامل المادية والفكرية، سوف يقود إلى مواجهة حتمية مع الولايات المتحدة والقوى الغربية، لإنّ خطاب الصين يسعى إلى بناء نظام دولي جديد، ودمج نموذجها في النظام الدولي، وهذا سيجبر الولايات المتحدة على التنافس مع الصين وبقوة من أجل الحفاظ على النظام الدولي القائم.[2]

أنّ الرؤية المتمثلة في "كل ما تحت السماء" التي تصدر من دولة صاعدة وكبيرة مثل الصين قد تكون مبعثًا للقلق من قبل الدول الأخرى، الأقل حجمًا، وهي أيضًا قد تتعارض مع عقيدة "أمريكا أولًا" التي طرحها الرئيس السابق دونالد ترامب؛ لأنّ الصين تريد من خلالها تعزيز التعددية القطبية على أساس فكرة "الإنسجام ضمن التنوع"، فضلًا عن خشية بعض الدول من الهيمنة الصينية المحتملة تحت مفهوم "كل ما تحت السماء"، إنّ الغموض هو الذي يسمح بتفسيرين متعارضين لوجهة نظر الصين ودورها في النظام العالمي متعدد الأقطاب، الأولى رؤية واعدة للدول النامية والصغيرة، إلا أنّها وفي نفس الوقت تعتبر إشكالية بنسبة لقوة عظمى مثل الولايات المتحدة، التي تنظر إليها على أنّها تهديد لقيادتها العالمية.[3]

تتكون بنية القوة الأمريكية الحالية في منطقة الخليج العربي من قواعد في الكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة، وتُعدّ الولايات المتحدة أكبر موردي السلاح لدول المنطقة، وقد كانت الالتزامات العسكرية الأمريكية وضماناتها الأمنية حجر الزاوية في بنية أمن الخليج العربي، حيث سمحت المظلة الأمريكية لدول الخليج العربي الوقوف ضد منافسين أقوياء مثل إيران والعراق، إلا أنّه ومنذ العام 2005؛ وبسبب المخاوف والشكوك في عواصم الخليج العربي من التزام أمريكا بأمن الخليج، إضافة إلى تطور مصالح دول الخليج نحو تنويع اقتصاداتها وتنمية بلدانها، دفعها

([1]) Emma Soubrier, Op cite. P.17.

([2]) هند المحلى سلطان، مصدر سبق ذكره، ص ص20-21.

([3]) Lars Erslev Andersen, Op cite. P.16.

إلى تنويع علاقاتها السياسية والأمنية مع الصين وروسيا.[1] إنّ الشكوك والمخاوف لدى دول الخليج العربي جاءت نتيجة عدة أحداث أدّت إلى انكماش الاهتمام الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وهي الحرب على افغانستان والعراق، والمصاعب الاقتصادية الأمريكية، وتردد الإتحاد الأوروبي في السير إلى جانب الولايات المتحدة، وتراجع أهمية المنطقة كمصدر للطاقة بعد تطور صناعة وإنتاج النفط الصخري، كما أنّ إدارة الرئيس الأسبق اوباما أعطت أهمية أكبر إلى وجودها الأمني والعسكري في الشرق، في مثل هكذا بيئة اقتصادية واستراتيجية رأت الصين أنّ فراغًا قد وقع في منطقة الخليج العربي من الممكن التسلل إليه بطريقة هادئة وخطى واثقة، وخطاب سياسي ناعم يعلو فيه صورة الصداقة والأُخوة والتعاون وتقاسم المنافع والمساعدات، وأنّ مقاربة الشراكة الاستراتيجية هي الأصوب في بلوغ هدف تعزيز نفوذ الصين في المنطقة.[2]

وأن هناك شكوك في دوائر صنع القرار الأمريكي بأنّ الهدف البعيد غير المُعلن للصين، هو طموحها في استبدال الولايات المتحدة الأمريكية كضامن لأمن منطقة الخليج العربي من خلال صوغ شراكة استراتيجية مع المملكة العربية السعودية كجزء أساسي من تلك الخطة، وقد عبّرت عنها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، حينما وصف الصين بأنّها منافس استراتيجي يسعى لتقويض قوة الولايات المتحدة ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط.[3]

لذلك نجد أنّ السعودية لم تكن مهتمة أبدًا بالإصلاحات الديمقراطية، وبدأت تنظر شرقًا إلى جهة الصين على أنّها بديل للولايات المتحدة، منذ أن عارضت حملة إحتلال العراق عام 2003؛ لأنّ واقع استقرار العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج العربي يعتمد بشكل كبير على استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع الدول الاستبدادية ذات الأهمية الاستراتيجية، وليس على أساس تعزيز النظام والديمقراطية، وإنّ انتقاد الولايات المتحدة للصين بأنّها تعمل على دعم الاستبداد في المنطقة، قد يأتي بنتائج عكسية وسوف يمنح الصين فرصة مشابهة للفرصة التي أُعطيت للولايات المتحدة لدخول المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية.[4]

([1]) Saman ZULFQAR, Competing Interests of Major Powers in the Middle East: The Case Study of Syria and Its Implications for Regional Stability, PERCEPTIONS, Volume XIII, Number 1, Spring 2018, p.129.

([2]) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص163.

([3]) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص96.

([4]) Lars Erslev Andersen, Op cite.p.8.

وأنَّ التحديات التي تواجّه التوازن الأمريكي – الصيني في منطقة الخليج العربي قد تتمثل بأنّ منطقة الخليج العربي لم تعد لها تلك الأهمية التأريخية، بالنسبة للولايات المتحدة؛ لأنّها لم تعد تحتاج إلى نفط العرب، خاصة وأنّ الجزء الأكبر منه يُصّدر إلى القوى الصاعدة في آسيا، التي تمثل تحديًا للولايات المتحدة، وأنّ إدارة بايدن سيكون لها ثلاثة دوافع لتدّخلها في الخليج العربي، أولًا، منع إيران من امتلاك سلاح نووي، والثاني، تحجيم الإرهاب، أمّا الهدف الثالث، المحافظة على تدفق النفط، لاسيما أنّ محرك التنمية في المنطقة لايزال يعتمد على أسعار النفط، لذا فهو ذو تأثير كبير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، ومن الممكن أن يتم الاعتماد على العمل الدبلوماسي، لا العسكري، في التعامل مع الأزمات، ومواصلة تسليح المنطقة، كما لا يتوقع أن تكون هناك مبادرات كبرى لحل القضية السورية، حيث يتوقع أن تقوم إدارة بايدن بالعودة إلى برنامج العمل المشترك، وطرح سياسة "الضغط الأقصى"، مقابل إجراء بعض التعديلات على الإتفاق بهدف تحجيم برنامج الصواريخ الإيرانية، وتقليص التدخلات الإيرانية في المنطقة.[1]

يبدو أنّ ادارة الرئيس بايدن بلا خيار من الناحية السياسية، سوى التشدد تجاه الصين؛ لأنّه يسعى إلى إنهاء الإنقسام الداخلي وهو هدف استراتيجي لإدارته؛ لأنّ تبني أي نهج مُغاير للنهج الذي تبّنته إدارة الرئيس السابق ترامب، قد يُعّمق الانقسام بشكل كبير، وإنّ هذا الموقف المُعّقد يشير إلى أنّه في الوقت الذي تكاد تنعدم الملفات التي قد تنتج توافقًا بين الجمهوريين والديمقراطيين، يبدو أنّ التهديد الصيني هو القضية التوافقية الأهم على الساحة السياسية الأمريكية، وبناءًا على فرضية المواجهة هذه فأنّ هناك قناعات مفادها أنّ قدرة الدول المحايدة على عدم الاختيار بين الولايات المتحدة والصين ستصبح ضئيلة في المستقبل، وإنّ من أهم المجالات التي سيكون على هذه الدول الانحياز لطرف على حساب الطرف الآخر هو "المجال التكنولوجي" أي أنّ السباق التكنولوجي بين الجانبين سوف ينتج معسكرين يُقّدم كل منهما تقنيات خاصة ومختلفة عن الطرف الآخر، والذي يتم تشبيهه من بعض الأكاديميين الصينيين بأنّه عملية اختيار بين (آبل – واندرويد)، لذلك سيظل التنافس التكنولوجي بين الجانبين في منطقة الخليج العربي نقطة ساخنة، وإنّ المشكلة التي تواجهها الدول الخليجية، عدم امتلاك الولايات المتحدة، بدائل لتقنيات استراتيجية،

(1) علي بكر، ما بعد فوز بايدن: تداعيات نتائج الانتخابات الأمريكية على المنطقة والعالم، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد56، العدد223، القاهرة، 2021، ص205.

كشبكات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، التي تُمّثل عنصرا اساسيا في خططها التنموية بعيدة المدى، مثل الرؤية السعودية 2030، ورؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030.[1]

إنّ منطقة الخليج العربي تعج بالتناقضات والقضايا، قد تنجم عنها تداعيات وعواقب يصعب التنبؤ بها، لاسيما إذا ما تم خلخلة التوازنات الاقليمية الراهنة، وخلط الأوراق وهو ما يشير إلى حالة الاضطراب، وقد تنتج فُوضى غير محدودة النطاق، وعلى فرضية أن كل من الطرفين يدرك هذه المصفوفة من المخاطر والمكاسب يظل السؤال مَن المستفيد؟ أو بالأحرى الأكثر استفادة من العبث في المنطقة.[2]

أي أنّ طموح الصين الكبير قد يدعوها إلى الاندفاع أكثر مما ينبغي في المنطقة في ظل الفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة، سيما أنّ هناك توجه خليجي نحو الشرق وإنّ هذا الاندفاع قد يقود الى الصدام بين الولايات المتحدة والصين، لكن بشكل عام فان مبررات التوازن هي التي تمثل الواقع وتحكم علاقة الطرفين في المنطقة، أما تحديات التوازن فهي عبارة عن افتراضات قد تحدث مستقبلًا، لذلك فأنّ التوازن هو السمة أو الطبيعة التي تحكم هذا التنافس.

حاولت الدراسة رسم ثلاثة مشاهد لمستقبل التنافس الأمريكي – الصيني في منطقة الخليج العربي، حيث تمثل المشهد الأول باستمرار التنافس في ظل التفوق الامريكي، إلا أنّ التحديات التي تواجه هذا المشهد تعيق استمرار هذا التفوق، لا سيما أنّ هذا التفوق الامريكي على الصين ذاهب باتجاه الانكماش وتقليل الفجوة بينهما، خاصة بعد العام 2013، اذ تمكنت الصين من تجاوز الولايات المتحدة في حجم تجاراتها مع الدول الخليجية في السلع المدنية وأصبحت الدولة الأولى على مستوى الصادرات والواردات، كما أنّ حجم الاستثمار المتبادل بينهما هو أيضا في تزايد مستمر، وبالرغم من أنّ الولايات المتحدة لا تزال متفوقة بتجارة الاسلحة في المنطقة، إلا أنّ الصين تحاول استغلال الفرص وامتناع الولايات المتحدة من تصدير بعض الاسلحة للسعودية، وتمكنت من عقد عدة صفقات سواء في شراء الاسلحة او بناء معامل لتصنيعها.

([1]) احمد ابو دوح, ابعاد تنافس الولايات المتحدة والصين وتأثيرها على الشرق الاوسط, مركز الامارات للسياسات, 17 مارس 2021, متاح على الرابط التالي.
https://epc.ae/ar/topic/sino-american-competition-and-its-impact-on-the-middle-east#_ftn1

([2]) سامح راشد، المستفيدون من اشعال الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد54، العدد217، القاهرة، 2019، ص179.

أما في ما يخص مشهد تحقيق تفوق صيني على المدى القريب أو المتوسط في منطقة الخليج العربي، فهذا أكثر المشاهد بعدًا عن الواقع؛ لأن دول الخليج لاتزال تعتمد وبشكل كبير على الولايات المتحدة لتوفير المظلة الامنية لها، فضلًا عن أنّ الصين غير جاهزة لملىء الفراغ اذا ما تخلت الولايات المتحدة عن التزاماتها تجاه دول الخليج العربية، كما أنّ علاقة الصين بإيران قد يدفع دول الخليج الى عدم التفريط بالعلاقة مع الولايات المتحدة.

في حين ان مشهد التوازن الأمريكي – الصيني في المنطقة، يمكن النظر إليه على أنَّه أقرب المشاهد للترجيح، وذلك قد يعود إلى ان القوة قد توزعت على الفواعل الدولية، وليس هناك قوة واحدة قادرة على إدارة النظام الدولي لوحدها، كما أنّ حجم المخاطر الدولية تتطلب تظافر جهود جميع الدول بغية مواجهتها، مثل القرصنة وامن الطاقة والارهاب والجريمة المنظمة والتلوث البيئي وغير ذلك، كما أنّنا نلتمس سعي للدول النامية ومنها دول الخليج العربي لتحقيق تنمية شاملة في ظل اقتصاد متنوع، وهذا لا يتوفر الاّ في علاقات دولية متنوعة، كذلك أنّ طبيعة ونوع ومدى التنافس الامريكي – الصيني في المنطقة، محكوم بقواعد اللعبة الغير صفرية في العلاقات الدولية، لذلك يرشح الباحث مشهد التوازن الامريكي – الصيني في منطقة الخليج العربي.

وبالرغم من كل هذا تبقى الأيام القادمة قد تحمل مفاجئات ممكن أن تطرأ على النظام الدولي من تسارع للأحداث في ظل عالم متغير وعصر يوصف بأنّه عصر السرعة، وقد يحدث اختلال في النظام الدولي كما حدث سنة 1991، عندما تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهت الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي على المعسكر الشيوعي السوفيتي، والذي كان غير متوقع من قبل أغلب الاكاديميين والمنظرين في حقل العلاقات الدولية.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

يُعدُّ الاقتصاد من أهم العوامل التي تتمكن الدولة من خلالها رسم مستقبلها وتعزيز مكانتها الدولية، فمن خلاله تستطيع الدولة بناء قواتها العسكرية، وتعزيز تطورها التكنولوجي والمعرفي، والذي يقود الى زيادة تأثيرها السياسي في النظام الدولي، وهذا الشيء أدركته الصين وسعت إليه منذ تبنيها سياسة الإصلاح والإنفتاح، وتمكّنت من قطع شوط كبير في هذا الإتجاه، حيث بدأت بتطوير القطاع الزراعي، ومن ثم تحولت بعد ذلك إلى القطاع الصناعي، والذي تمكّنت بالفعل من جلب رؤوس الأموال والاستثمارات إلى داخل الصين، سواء عن طريق دول أو شركات متعددة الجنسيات، وهذا الشيء ساعدها كثيرًا في توطين التكنولوجيا في الصين، واستطاعت بفضل الدعم الحكومي والسياسات التي تبنّتها الحكومة الصينية من تطوير كافة القطاعات في مجال التجارة والصناعة والاستثمار والتكنولوجيا، وإنّ هذا التحول في الاقتصاد من القطاع الزراعي إلى قطاع الصناعة، جعل الإنتاج المحلي من الطاقة غيرَ كافٍ لسد حاجة الإستهلاك المحلي، ولهذا أصبحت الصين مستورد للطاقة منذ العام 1993، وأنّ حاجتها للطاقة دفعها إلى اهتمامها المتزايد في منطقة الخليج العربي؛ لأنّها من أكبر المناطق في العالم من حيث الاحتياطي أو من حيث الانتاج للطاقة، مما جعلها تسعى للدخول إلى المنطقة، وبما أنّ منطقة الخليج العربي تُعدّ من أهم مناطق النفوذ الحساسة للولايات المتحدة، فإنّ التعامل معها يحتاج إلى الحذر الشديد، سيّما أنّها منطقة تعج بالتناقضات والصراعات، لذلك نجد أنّها تبنّت عدة استراتيجيات لدخولها إلى المنطقة، والتي في غالبها استراتيجيات اقتصادية بغية عدم إثارة حفيظة الولايات المتحدة.

بالمقابل نجد أنّ الولايات المتحدة أدركت خطورة الصعود الصيني، وبدأت بمحاولات لتطويقها والحد من صعودها، وما إحتلال العراق إلا بداية من جانب الولايات المتحدة من أجل تعزيز سيطرتها على مصادر الطاقة والتحكم فيها، لأنّها تدرك جيدًا أنّ مَن يسيطر على الطاقة يحكم العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تدرك أهمية المنطقة في إطار تنافسها مع الصين، هذا فضلًا عن كونها تمثل سوقًا للبضائع الأمريكية والصينية، وإنّ موقعها وسط قارات العالم الثلاثة آسيا وأوروبا وأفريقيا وإشرافها على أهم الطرق والممرات البحرية للتجارة العالمية، ومن خلال دراستنا للتنافس الأمريكي – الصيني في منطقــة الخليج العربي توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1- استطاعت الصين من استغلال الأحداث في منطقة الخليج العربي سواء سعي الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، أو الحرب على العراق عام 2003 إلى تعزيز وحدتها الداخلية من خلال الحصول على اعلان من الولايات المتحدة حول اعتبار حركة استقلال شرق تركستان منظمة إرهابية.

2- تبين أن استراتيجية الصين في الغالب تقوم على السلام الاقليمي والدولي؛ لأنّ مصالحها تتطلب ذلك، لكون لديها القدرة العالية للمنافسة في السلع المدنية الأكثر رواجًا في فترات السلم الأقليمي والدولي، عكس الولايات المتحدة التي تقوم استراتيجيتها على افتعال الأزمات في الأقليم، لتحقيق المنافع الاقتصادية من خلال مبيعات السلاح كونها دولة رائدة في مجال التسلح والتصنيع العسكري.

3- تسعى الصين إلى أن تكون المحرك الاقتصادي في منطقة الخليج العربي، والولايات المتحدة هي مزود الأمن في المنطقة، من خلال الإبقاء على النفوذ الإيراني – الروسي، عند حدّه الأدنى على الأقل، وذلك في المدى القصير والمتوسط، وهذا ما يفسّر دعم الصين لروسيا وإيران سيما في الحرب السورية.

4- من الممكن أن تقوم الصين بتغييرات في النظام الاقليمي في منطقة الخليج العربي لصالحها، دون أن تسير بالضرورة بقرارات أو تحركات سياسية أو عسكرية، وإنّما اقتصادية بالدرجة الأولى وثقافية بالدرجة الثانية، من خلال بناء علاقات أقتصادية متينة مع دول المنطقة.

5- إنّ سعي الصين لتوسيع وجودها البحري في منطقة الخليج العربي، ضمن إطار ما تسميه "استراتيجية دفاع البحار البعيدة"، من المؤكد أنّها ليست في وارد منافسة الولايات المتحدة عسكريًا في المنطقة، لكن هذا لا يمنع الاستنتاج بإنّ الصين أصبحت لاعبًا دوليًا جديدًا، في عموم منطقة الشرق الأوسط ومنها الخليج العربي، وكلما ازداد اعتماد الصين على نفط المنطقة، كلما ازداد حرصها على أن لا تتفرد الولايات المتحدة وحدها بالسيطرة على الثروات النفطية الخليجية.

توصيات

1- توصي الدراسة أن يراعي أصحاب القرار في الدول العربية الخليجية بشكل عام والعراق بشكل خاص، استغلال حاجة الصين للنفط من أجل الحصول على دعمها الاقليمي والدولي حول مختلف القضايا العربية، فضلًا عن الحصول منها على الدعم بغية بناء اقتصاد متنوع مبني على التكنولوجيا، وتنمية مستدامة ومستقرة، لا سيما أنّ الصين قادرة على تمويل العديد من المشاريع في المجالات الصناعية والاستثمارية، والزراعية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، والطاقة المتجددة، كما أنّها قادرة على تنفيذ مشروعات البنى التحتية وفق تقنيات متقدمة وجودة عالية وتكلفة مناسبة، مثل سكك القطارات والقطارات فائقة السرعة، والموانئ والمطارات.

2- من الضروري أنَّ تأخذ الدول العربية في منطقة الخليج العربي بنظر الاعتبار ضرورة تحقيق التوازن بين طموحاتها الاقتصادية واستدامة تنميتها، وبين الحفاظ على أمنها المدعوم من خلال المظلة الأمنية الأمريكية، في ظل هذا التنافس الأمريكي الصيني.

المصادر والمراجع

***القران الكريم.**

الكتب باللغة العربية:

1- ابتسام الكتبي، العودة الى الطاولة اتجاهات المسالة الايرانية في عهد الرئيس جو بايدن، مركز الامارات للسياسات، ابو ظبي، 2021.

2- اسامة الغزالي حرب، الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي مصالح ثابته وسياسات متغيره، مجموعة باحثين، اشراف غسان سلامة، السياسة الامريكية والعرب، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسة كتب المستقبل العربي(2)، بيروت، 1991.

3- اسماء شوقي ومريم شوقي، معضلات السياسة الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي وتوجهاتها المستقبلية، مجموعة باحثين، اشراف اسلام عيادي، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.

4- أشرف سعد العيسوي، السياسة الامريكية تجاه النظام الاقليمي الخليجي 2001-2008، مركز الخليج للدراسات دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2010.

5- انس خالد النصّار، الاستراتيجيا الصينية تجاه الدول العربية الاهداف والمالات دراسة استشرافية، ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020.

6- باهر مردان مضخور، الصين: صعود عالمي في ظل متغيرات الضعف الاستراتيجي، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

7- باهر مردان مضخور، العلاقات الامريكية الصينية، دراسة في الحوار الاقتصادي والاستراتيجي، ط1، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، 2020.

8- باو تشنغ تشانغ، مشاركة الصين في مكافحة الارهاب بالشرق الاوسط النظرية والممارسة، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

9- تامر ابراهيم كامل عبده هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2013.

10- تيم نيبلوك، بروز الصين كأكبر شريك تجاري لدول الخليج: فرص مستجدة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

11- جعفر كرار احمد، الحزام الثقافي: تاريخ التبادل الثقافي بين الصين والعرب، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

12- جهاد العودة، الصراع الدولي والقرار الاستراتيجي، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2019.

13- جون بتريسون، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج العربي ودوره في تعزيز الامن الاقليمي: سلاح ذو حدين، مجموعة باحثين: النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008.

14- جين تشيويغ جيه (شمس الدين)، مبادرة الحزام والطريق وتعاون الصين والدول العربية، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

15- حسان صادق حاجم، التنافس الامريكي – الصيني على الطاقة في افريقيا، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020.

16- حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الاوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2020.

17- خليل حسين وحسين عبيد، الاستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجيات الامن القومي الحروب واستراتيجيات الاقتراب غير المباشر، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.

18- ديفد ماك، منظور امريكي للأمن في الخليج، مجموعة باحثين: النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008.

19- سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الامريكية، واثر التحول في النظام الدولي، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.

20- ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2009.

21- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط جديدة منقحة، المكتبة القانونية بغداد، بغداد، 2018.

22- سوبارامان ناريان: الاهتمام الاقتصادي المتنامي بمنطقة الخليج العربي، مجموعة باحثين: النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008.

23- سيف نصرت الهرمزي، فواعل النظام في مطلع القرن الحادي والعشرين، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

24- ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (56)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

25- عامر خضير الكبيسي، مدخل لدراسة الاستراتيجيات، ط2، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2018.

26- عبد الخالق عبد الله، النظام الاقليمي الخليجي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

27- عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي الفجوة بين امكاناتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الامن القومي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.

28- عدنان خلف حميد البدراني، الصين ومسألة امن الخليج العربي: المواقف والاهداف، مجموعة باحثين: اشراف اسلام عيادي، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.

29- علي أغوان، مشاهد واتجاهات مستقبلية لإعادة تشكيل النظام الدولي وفقا لدلالات صعود وافول القوى الكبرى، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

30- علي بن فايز الجنحي، اثر الارهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته، مجموعة باحثين: النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ط1، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008.

31- علي زياد العلي، امن الخليج في ظل التضاربات الاستراتيجية للقوى العالمية والاقليمية، ط1، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

32- فراس الياس، التوازن الاستراتيجي العالمي في القرن الحادي والعشرين (اطرافه الجدد وشكله المحدث)، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

33- فلاح مبارك الفهداوي، الولايات المتحدة الامريكية في ظل مشكلة تحولات مفردات القوة وتشتتها، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

34- فؤاد علام، الارهاب: اسباب انتشاره ووسائل مكافحته، مجموعة باحثين: النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ط1، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008.

35- قاو يوتشين، الحزام الاقتصادي وطريق الحرير والارتقاء بالعلاقات الصينية – العربية، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

36- كاظم هاشم نعمة، نقد الاستراتيجية الصينية حيال الدول العربية، أمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

37- كسيو منغ كيان، طريق الحرير الجديد والعلاقات الصينية – العربية في مجال الطاقة، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي

نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

38- محمد حمشي، الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية – الصينية التحديات والفرص الاستراتيجية، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

39- محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الاوروبي دراسة في التأثير السياسي الدولي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.

40- محمد كريم كاظم، وخضر عباس عطوان، علاقات العرب الدولية – دراسة انموذج اوروبا واسيا، ط بلا، السنهوري، بيروت، 2017.

41- محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

42- محمد وائل القيسي، مستقبل مكانة المنظومة الخليجية في ظل تحديات عالم استراتيجي متغير، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

43- مصطفى احمد ابو الخير، هيكل النظم الاقليمية وفرص مساهمتها في صياغة نظام دولي جديد، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

44- مهند حميد الراوي، الصحوة الاستراتيجية العالمية وتاثيرها على هرمية النظام السياسي الدولي في ماهية الصحوة والصحوة الاستراتيجية، تحرير علي بشار غوان، مجموعة مؤلفين: مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

45- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية- الاوروبية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

46- نصرة عبد الله البستكي، امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.
47- نيو سونغ، مكانة الحج في العلاقات الصينية – السعودية، ، مجموعة باحثين: العلاقات العربية – الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.
48- وردة مساعد علي عثمان الشاعري، السياسة الخارجية الصينية تجاه ايران، مجموعة باحثين: اشراف اسلام عيادي، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.

<u>الكتب المترجمة الى العربية:</u>

1- اوليفيه دالاج ودومنيك فيدال، واشنطن، تل ابيب، الرياض، أزمة مسارات، مجموعة باحثين، اشراف برتران بادي ودومنيك فيدال، نهاية الزعامة الامريكية؟ اوضاع العالم 2020، ترجمة: نصير مروّة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020.
2- جان مارك سيرون، هيمنة تجارية معرضة للتهديد، مجموعة باحثين، اشراف برتران بادي ودومنيك فيدال، نهاية الزعامة الامريكية؟ اوضاع العالم 2020، ترجمة: نصير مروّة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020.
3- جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البيجيرمي، ط3، العبيكان، الرياض، 2012.
4- جوزيف س. ناي، هل انتهى القرن الامريكي؟، ترجمة: محمد ابراهيم العبد الله، ط1، العبيكان، الرياض، 2016.
5- جيل باريس، دونالد ترامب، او دبلوماسية موازين القوى، مجموعة باحثين: اشراف برتران بادي ودومينيك فيدال، نهاية الزعامة الامريكية؟ اوضاع العالم 2020، ترجمة: نصير مروَة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020.
6- دومينيك باري، التحدي الصيني، مجموعة باحثين، اشراف برتران بادي ودومنيك فيدال، نهاية الزعامة الامريكية؟ اوضاع العالم 2020، ترجمة: نصير مروّة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020.
7- رتشارد ايه كلارك، وروبرت كيه نيك، حرب الفضاء الالكتروني: التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه، دراسات مترجمة (52)، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2012.

8- ريبيكا أ. فانين، التنين الصيني وسباق التكنولوجيا، ترجمة: محمد فتحي – محمد جبريل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010.
9- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والاساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، بيروت، 2009.
10- زبيغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى ، الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، ط3، الاهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2012.
11- سيلفان سيبيل، عهد اوباما طموح الخطاب وتواضع ((واقعي)) للممارسة، مجموعة باحثين، اشراف برتران بادي ودومنيك فيدال، نهاية الزعامة الامريكية؟ اوضاع العالم 2020، ترجمة: نصير مروّة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020.
12- شارل تيبوت، (ماذا عن السيطرة التكنولوجية والعلمية؟)، اشراف برتران بادي ودومنيك فيدال، نهاية الزعامة الامريكية؟ اوضاع العالم 2020، ترجمة: نصير مروّة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020.
13- صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، ط2، مركز روكفلر، نيويورك، 1999.
14- فرانسيس فوكاياما، نهاية التاريخ والانسان القديم، ترجمة: فؤاد شاهين، جميل قاسم، رضا الشايبي، ط بلا، مركز الانماء القومي، بيروت، 1993.
15- هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي، التفكير الاستراتيجي، وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجح محرز علي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2011.
16- هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟، ترجمة: عمر الايوبي، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003.

<u>الرسائل والاطاريح:</u>

1- احمد علي ويس، الوجود العربي والاسلامي في الولايات المتحدة الامريكية دراسة في الافكار والمواقف السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2003.
2- بدر عواد برغش علي الزوبعي، حرب الخليج الثانية واثرها على الامن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2005.
3- محمد وائل عبد الرحمن القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي "دراسة مستقبلية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2010.

الدوريات:

1- ابتسام محمد العامري، البعد الاقتصادي في العلاقات العراقية – الصينية، ط1، كراس النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد15، بغداد، 2019.
2- احمد عبد العليم، التنافس على الذكاء الاصطناعي وتحولات القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد54، العدد217، القاهرة، 2019.
3- احمد قنديل، التنافس المنضبط: الصعود الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الامريكي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد49، العدد198، 2014.
4- احمد كاتب، الانخراط الحذر.. التحول الضروري للسياسة الصينية في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد53، العدد214، القاهرة، 2018.
5- أعلية علاني، الصين ودول الخليج والعراق 00 أية أدوار مستقبلية؟ مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد46، بغداد 2019.
6- جاسم محمد مصحب ولارا حسن، استراتيجية الحزام والطريق الصينية الاهداف والوسائل، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد50، بغداد، 2019.
7- حازم جري منيخر، الامن السبراني تحدي خفي واستجابة غير مدروسة، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد50، بغداد، 2019.
8- حسين أسماعيل، أولوية الاقتصاد: انعكاسات تحولات نمط التنمية على افاق الصعود الصيني، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد52، العدد207، 2017.
9- حكمات العبد الرحمن، استراتيجية الصين الشرق اوسطية: من سور الصين العظيم الى الانفتاح الاقتصادي، مجلة سياسات عامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد34، الدوحة، 2018.
10- خالد حسين، تحول الصين الى "سياسات اكثر واقعية" على الساحة الدولية، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد30، 2019.
11- خالد عبد الاله عبد الستار، قراءة في الابعاد الفكرية والاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد46، بغداد 2019.
12- دلال محمود السيد، القرن الصيني؟ الانقلاب التدريجي لمعادلات الامن في جنوب وجنوب شرق اسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد51، العدد205، 2016.
13- ساري حنفي، ريغاس أرفانيتيس، التعاون العلمي والبحثي بين الصين والوطن العربي: دراسة بيبلومترية، ترجمة: عزام طعمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد483، بيروت، 2019.

14- سامح راشد، المستفيدون من اشعال الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد54، العدد217، القاهرة، 2019.

15- سامي سلامى، التوسع المتدرج: السيرورة الجدلية لتطوير الصين ادوات سياستها الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد52، العدد207، 2017.

16- سليم الدليمي، الانسحاب الامريكي من سوريا: تموضع في العراق وترقب في ايران، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد216، 2019.

17- عبد الغفار الدويك، تقرير التوازن العسكري عام 2019: قراءة تحليلية لـ "القدرات السبرانية" في العالم، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد216، 2019.

18- علي بكر، ما بعد فوز بايدن: تداعيات نتائج الانتخابات الامريكية على المنطقة والعالم، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد56، العدد223، القاهرة، 2021.

19- عمار حميد ياسين، اشكالية الانتشار النووي واثرها على معادلة التوازن الاستراتيجي في اقليم الشرق الاوسط بعد احداث 11 ايلول عام 2001، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، العدد55، بغداد، 2018.

20- عمرو عبد العاطي، الانسحاب الامريكي من الشرق الاوسط بين مؤيد ومعارض، السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد 54، العدد 216، 2019.

21- عمرو علان، أمريكا والصين: هل من حرب باردة جديدة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد501، بيروت، 2020.

22- كامل وزنة، المواجهة الامريكية – الصينية ومستقبل النظام المالي العالمي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد493، بيروت، 2020.

23- كرار انور ناصر، علاقات الصين تجاه دول الجوار الموسع العراق انموذجًا، ط1، كراس النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد15، بغداد، 2019.

24- مالك عوني، السياقات الغالبة: الصعود الصيني الى "اللاقطبية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد52، العدد207، 2017.

25- مايكل أندريج، هل يمكن "انهاء" الخلافات بين الولايات المتحدة والصين؟، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد30، 2019.

26- محمد انيس سالم، ترامب وحساب الصفقات في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد 54، العدد 215، القاهرة، 2019.

27- محمد محمود السيد، تحالف روسي صيني لأزاحه الولايات المتحدة من صدارة النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد54، العدد216، 2019.

28- محمد نعمان جلال، الاحياء الحضاري: أي مستقبل للصين في النظام الدولي؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد52، العدد207، 2017.

29- مصطفى علوي، رؤية استراتيجية لتغيرات الاقليم والعالم، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد54، العدد216، 2019.

30- مفيد الزيدي، العلاقات السعودية – الامريكية: بين الشراكة والتأزم، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية، العدد 72 – 73، بغداد، تاريخ النشر 2018/6/30.

31- ميثاق خير الله جلود، العلاقات السعودية – الامريكية 2009-2016 دراسة في مجال الامن والتسليح، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل، العدد 43، كانون الثاني2020.

32- نادية حلمي، الحرب التجارية الامريكية – الصينية – الى اين؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد 54، العدد 217، القاهرة، 2019.

33- نادية سعد الدين، المعادلات الامنية الجديدة في النظام الاقليمي العربي، السياسة الدولية، مجلد 51، العدد 205، 2016.

34- نيللي كمال الامير، القيادة المؤجلة: استراتيجية الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد52، العدد 207، 2017.

35- هند المحلى سلطان، سياسة الصين تجاه حفظ السلام: منظور الهوية الوطنية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد 56، العدد 223، القاهرة، 2021.

36- وليد عبد الحي، الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة "التوازن " دور الصين في الشرق الاوسط؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، المجلد 52، العدد 207، 2017.

<u>التقارير الرسمية:</u>

1- الامم المتحدة، التعاون الاقليمي وامن الطاقة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، نيويورك، 24 ديسمبر 2015.

2- الهيئة العامة للإحصاء، التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، إحصاءات التجارة الخارجية، النشرات 2016. https://www.stats.gov.sa/ar/217

3- الهيئة العامة للإحصاء، التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، إحصاءات التجارة الخارجية، النشرات 2018. https://www.stats.gov.sa/ar/217

الانترنيت:

1. احمد ابو دوح، ابعاد تنافس الولايات المتحدة والصين وتأثيرها على الشرق الاوسط، مركز الامارات للسياسات، 17 مارس 2021، متاح على الرابط التالي.
https://epc.ae/ar/topic/sino-american-competition-and-its-impact-on-the-middle-east#_ftn1
2. جدول كميات الاحتياطيات النفطية لدول منطقة الخليج العربي بمليارات البراميل والانتاج بملاين البراميل، الجدول مِن اعداد الباحث : بالاعتماد على الموقع على الشبكة العنكبوتية الانترنيت على الرابطين التاليين:
https://ar.wikipedia.org/wiki/
https://ar.wikipedia.org/wiki/
3. صحيفة العرب، في 2021/3/27، على الرابط الاتي:
https://images.app.goo.gl/5W6eEPkJEHJSyS9V6
4. محمد عابد، موقع وكالة الأناضول، على الرابط الاتي:
https://images.app.goo.gl/oUi3mquK6bZ2kJh19

foreign sources

documents

1. Congressional Research Service, Clayton Thomas, Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S. Policy, October 11, 2017.
2. The State Council Information Office of the People's Republic of China, China's Military Strategy (2015), May 2015.

Books

1. Joel Wuthnow, Chinese Perspectives on the Belt and Road Initiative: Strategic Rationales, Risks, and Implications, Center for the Study of Chinese Military Affairs, Institute for National Strategic Studies China Strategic Perspectives, National Defense University Press, Washington, D.C. ,October, No. 12, 2017.

2. Lars Erslev Andersen, CHINA, THE MIDDLE EAST, AND THE RESHAPING OF WORLD ORDER – THE CASE OF IRAN, Danish Institute for International Studies, Copenhagen, 2019.
3. Marianne Schneider-Petsinger, Jue Wang, Yu Jie and James Crabtree, US–China Strategic Competition: The Quest for Global Technological Leadership, Research Paper, The Royal Institute of International Affairs, London, November 2019.
4. Marija Sulce, The War Report 2018, The Syrian Armed Conflict: Nearing The End ?, The Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, Villa Moynier JANUARY 2019.

Research

1. Deborah Welch Larson, Can China Change the International System? The Role of Moral Leadership, The Chinese Journal of International Politics, Vol. 13, No. 2, 2020.
2. Kristina Kausch, Competitive Multipolarity in the Middle East, Working Papers, Istituto Affari Internazionali (IAI), New-Med Research Network Paper, September 2014.

Periodicals

1. Congressional Research Service, Cybersecurity Issues and Challenges: In Brief, Updated August 12, 2016.
2. Daniel W. Drezner, Counter-Hegemonic Strategies in the Global Economy, Security Studies, VOL. 28, NO. 3, 2019.
3. Emma Ashford, Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East, Strategic Studies Quarterly ♦ Spring 2018.
4. Emma Soubrier, Gulf Security in a Multipolar World: Power Competition, Diversified Cooperation, The Arab Gulf States Institute in Washington, March 24, 2020.
https://www.tandfonline.com/loi/fsst20

5. Jean-Pierre Cabestan, China's Military Base in Djibouti: A Microcosm of China's Growing Competition with the United States and New Bipolarity, Journal of Contemporary China, Published online: 23 Dec 2019.
6. Saman ZULFQAR, Competing Interests of Major Powers in the Middle East: The Case Study of Syria and Its Implications for Regional Stability, PERCEPTIONS, Volume XIII, Number 1, Spring 2018.

Internet articles

1. Heydarian, Richard Javad, "Biden's China Policy: Balancing Engagement with Deterrence." *Al Jazeera*, 1 Jan. 2021. www.aljazeera.com/opinions/2021/1/1/bidens-china-policy-balancing-engagement-with-deterrence
2. Biden Deprioritizes the Middle East." *POLITICO*, 22 Feb. 2021. www.politico.com/news/2021/02/22/biden-middle-east-foreign-policy-470589
3. Chris Buckley. "'The East Is Rising': Xi Jinping Maps out China's Post-Covid Ascent." *Business Standard*, 4 Mar. 2021. www.business-standard.com/article/international/the-east-is-rising-xi-jinping-maps-out-china-s-post-covid-ascent-121030500024_1.html
4. Zheng, William. "China's Officials Play up 'Rise of the East, Decline of the West'." *South China Morning Post*, 9 Mar. 2021. www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3124752/chinas-officials-play-rise-east-decline-west
5. M. Dorsey, James. "Gulf States Caught in Middle of US-China Rivalry." *Asia Times*, 29 June 2020. asiatimes.com/2020/06/gulf-states-caught-in-middle-of-us-china-rivalry

Abstract:

This study seeks to understand the nature, type and extent of US-Chinese rivalry in the Arabian Gulf region. It also shows the region's importance in shifting the balance of power between East and West. Arab Gulf states' awareness of their importance in international strategies enables them now and, in the future, to manage their relationship with competing forces based on their economic and security interests. Hence the importance of the study in understanding the American and Chinese perceptions of the importance of the region and how there are international and regional variables and issues that affected this perception and changed the strategies and ambitions of the United States and China towards this rivalry. The study seeks to prove the hypothesis that the intensity and increase of US-China rivalry in the Arabian gulf region is getting more intense and comprehensive in accordance with the increasing importance of the region in the international strategy in general.

Therefore, there must be determinants of this rivalry. Understanding the nature of rivalry leads us to determine the type and extent of it, especially since the study examines a dominant international power rooted in the region for over half a century, namely the United States, and an emerging international power represented in China, which is looking for a foothold, through which it can delve deeper into the region in accordance with strategies and initiatives, the most important of which is the Belt and Road Initiative. It is described as the largest Chinese project in the twenty-first century and is always compared to the Marshall Plan. As well as strategic partnership agreements, especially in the field of energy.

Sings of emergence of this rivalry are relatively recent and can be identified after the events of September 11, 2001. This rivalry was more

revealed after the global financial crisis in 2008 and it got intensified when Chinese President “Xi Jinping” announced the Belt and Road Initiative in 2013. China and the United States had to aspire to shape the future of their interests in the strategic regions of the world, including the Arabian Gulf region. Therefore, China adopted the concept of "developmental peace" to enhance its international standing and its influential future presence in those important regions of the world. This vision intersects and affects the American concept of "democratic peace" As well as the position of the United States in the international system and its leadership of this system in accordance with this concept. Certainly, there will be an impact on the United States influence in the Arabian Gulf region which reinforces the hypothesis of exchanging roles between the United States and China in the region in the future.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Anbar University
College of Law and Political Science
Department of Political Science

The American-China rivalry in the Arabian Gulf region

Master thesis submitted by:

Mohammed Ali Weise

To the Council of the College of Law and Political Science, Anbar University, within the requirements for obtaining a master's degree in political science / international studies.

Supervisd by

Assistant Professor Dr: Salam Daood Ghazel

2021 **1443**